

مركز دراسات الوحدة العربية



العولمة والتنمية العربية

من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي

١٧٩٨ - ١٩٩٨



الدكتور جلال أمين

العولمة والتنمية العربية

من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي

١٧٩٨ - ١٩٩٨



مركز دراسات الوحدة العربية

العولمة والتنمية العربية

من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي

١٧٩٨ - ١٩٩٨

الدكتور جلال أمين

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

أمين، جلال

العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨/ جلال أمين.

٢٠٠ ص.

بيليوغرافية: ص ١٩١ ـ ١٩٦.

يشتمل على فهرس.

١. العولمة. ٢. التنمية البشرية ـ البلدان العربية. ٣. التنمية الإقتصادية ـ البلدان العربية. ٤. التجارة الدولية. أ. العنوان.

338.956

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩

المحتويات

تقديم

على الرغم من أن استخدام لفظ «العولمة» لوصف ما يحدث في العالم، هو استخدام حديث، فإن الظاهرة نفسها قديمة جداً. فإذا نحن فهمنا «العولمة» بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن العولمة تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية.

يمكن أن نقول الشيء نفسه عن رد الفعل الإنساني لظاهرة العولمة. صحيح أن درجة وعي الإنسان بظاهرة العولمة قد اختلفت قوة وضعفاً بين عصر وآخر، وكذلك درجة استجابته لها ومدى قوة الدافع الذي وجده الإنسان في نفسه للإسراع بالظاهرة أو الحد من سرعتها، ولكن وجود هذا الوعي بظاهرة العولمة، في حد ذاته، لابد أنه بدوره قديم جداً. إن شعوراً مشابهاً لما نشعر به اليوم بقوة بظاهرة العولمة، لا بد أن يكون قد شعر به مثلاً أول إنسان ينجح باقتحام الفضاء، منذ نحو أربعين عاماً، إذ لابد أن العالم قد بدا له حينئذٍ كـ «القرية الواحدة الكبيرة». ولكن حتى قبل ذلك بكثير، لا بد أن يكون مكتشفو القارة الأمريكية، منذ نحو خمسمائة عام، قد اعترتهم أيضاً دهشة عظيمة من مدى التضاؤل في المسافات الذي استطاعوا تحقيقه.

ولا بد أن العولمة قد أثارت منذ وقت طويل مشاعر متضاربة من الحماسة الشديدة لدى البعض، ومن الخوف والقلق لدى آخرين، كالذي تثيره الآن. نحن نعرف مثلاً كيف أثارت محاولات بطرس الأكبر أن يقتحم بروسيا العالم الواسع، منذ نحو ثلاثة قرون، مشاعر قوية من التأييد الجارف من ناحية، والمقاومة العنيفة من ناحية أخرى. كما أن مختلف الحجج التي قيلت وتقال في

مزايا الاستعمار وأضراره، سواء في ذلك الاستعمار القديم أو الحديث، ليست في الحقيقة إلا حججاً في تأييد أو ذم «العولمة»، وتعكس مشاعر الحماسة والقلق نفسها التي تثيرها زيادة درجة الالتحام بالعالم الخارجي.

من أهم بواعث هذه المشاعر، سواء تلك المتصلة بالقبول أو الرفض، ما تحدثه ظاهرة العولمة من آثار في مستوى المعيشة من ناحية، وفي التطور الثقافي (والحضاري) من ناحية أخرى. فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم، يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وهويتهم الخاصة من ناحية، ومن تهميش لنسبة لا يستهان بها من أمتهم، أو ربما لغالبية أفراد هذه الأمة، بمعنى تخفيض مستوى معيشتهم أو على الأقل تخفيض معدل الارتفاع بهذا المستوى، من ناحية أخرى. في الجانب الآخر، ترى المؤيدين للعولمة والمتحمسين لها يبدون انبهاراً شديداً بمدى كفاءة التكنولوجيا الحديثة وقوتها، وثقة تامة بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة على تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة للجميع، على الأقل في المدى الطويل، ويميلون إلى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة في الاستقلال الثقافي والحضاري، بل وقد يبدون تفاؤلاً بقدرة هذه التكنولوجيا الحديثة نفسها على دعم وتقوية الثقافات الوطنية.

ومع انتقال مراكز إشعاع الحضارة الإنسانية من بقعة جغرافية من العالم إلى بقعة أخرى، انتقل أيضاً وبالضرورة مركز القوة الدافعة إلى العولمة من مجتمع إنساني لآخر. وقد كان الوطن العربي مركز هذا الإشعاع الحضاري وهذه القوة الدافعة للعولمة، أكثر من مرة عبر التاريخ الإنساني. ولكن منذ بزوغ الحضارة الغربية الحديثة، تحول الوطن العربي إلى متلقٍ سلبي لآثار العولمة. وقد اكتمل في العام الماضي (١٩٩٨) قرنان كاملان على بداية اتصال الوطن العربي بالغرب الحديث، عندما جاءت حملة نابليون بونابرت إلى مصر في عام ١٧٩٨. وبعد عدة سنوات، دشّن محمد علي بداية الاتصال والتفاعل بين الاقتصاد المصري والاقتصاد العالمي، عن طريق قيام مصر بتصدير القطن واستيراد فنون الإنتاج والمعرفة والحرب من أوروبا، ثم شهدت العقود التالية من القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن العشرين، تكامل بلد عربي بعد آخر مع الاقتصاد العالمي، عن طريق الاحتلال البريطاني أو الفرنسي أو السيطرة الأمريكية.

إن من غير المتصور أن تجري «عولمة» المنطقة العربية على هذا النحو دون أن يكون لها آثار بالغة القوة في الاقتصاد العربي وفي مختلف جوانب الحياة

الاجتماعية والثقافية العربية. وهذه الآثار بجوانبها المختلفة هي موضوع الفصول الأربعة الأولى من هذا الكتاب، مع الاهتمام بوجه خاص بالآثار الاقتصادية، وعلى الأخص بما اصطلح على تسميته في السنوات الأخيرة بـ «التنمية البشرية» (Human Development)، ومع إفراد فصل خاص من هذه الفصول الأربعة لدولة معينة هي مصر.

ولكن العالم قد شهد في السنوات الأخيرة تطوراً مهماً من حيث الاتجاه إلى مزيد من «العولمة»، بالمعنى الذي حددته في بداية هذا التقديم، وأعني بذلك ما أسفرت عنه جولة الأوروغواي في مفاوضات «الغات»، من اتفاقيات دولية في منتصف التسعينيات، تدشن مرحلة جديدة من مراحل تحرير التجارة الدولية، في السلع والخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى. وتضم الدول الموقعة عليها عدداً غير مسبوق في تاريخ الاتفاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم تنبئ بدخول العالم حقبة تتسم بارتباط وتفاعل في المجال الاقتصادي، وبالتالي في مجالات الحياة الأخرى، أكبر مما عرفه العالم في أي وقت مضى.

ولا بد أن يثير تدشين هذا العهد الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية مشاعر ومخاوف مماثلة لما أثارته جميع الخطوات المهمة السابقة نحو مزيد من العولمة. ومع توقيع كثير من البلدان العربية على هذه الاتفاقيات الأخيرة، لابد أن نتوقع آثاراً مهمة في الحياة الاقتصادية والمستقبل الاقتصادي لهذه البلدان، وبالتالي أيضاً في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي. هذه الآثار والمخاوف هي موضوع الفصل الأخير من هذا الكتاب.

القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٩

جلال أمين

الفصل الأول

قرنان من العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب ١٧٩٨ ــ ١٩٩٨(*)

(*) يعتمد هذا الفصل على نص محاضرة ألقيتها بالإنكليزية في جامعة اكسفورد، كلية سانت أنتوني بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٧ وبالعنوان نفسه، في سلسلة المحاضرات التذكارية التي تحمل اسم «محاضرات جورج أنطونيوس» والتي تلقى سنوياً في تلك الجامعة تخليداً لاسم هذا المؤرخ العربي الكبير.

مقدمة

في العام الماضي (١٩٩٨) تم قرنان كاملان على الحملة الفرنسية على مصر التي كثيراً ما تعتبر بداية المواجهة، أو الالتقاء، بين العرب والحضارة الغربية الحديثة، وهذا يجعل من الملائم جداً أن يطرح المرء هذا الموضوع على بساط البحث: حصاد مائتي عام من العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب.

على أن هناك سبباً آخر حثني أيضاً على التطرق إلى هذا الموضوع بالبحث، وإن كان سبباً لا يخلو من طابع شخصي. ذلك أنني، ولعدة سنوات مضت، بدأ يخامرني الشعور بأن العلاقة الطويلة بين العرب والغرب تقترب الآن من نهايتها، ليس بالطبع بمعنى أنه لن تكون بعد ذلك أية علاقة بينهما، بل بمعنى أن كل عناصر الدراما قد قاربت الاكتمال، وكل أسرارها كادت ألا تصبح بعد الآن أسراراً، وأنه لن يكون بعد ذلك المزيد من المفاجآت، ولا حتى أي درجة جدية من المقاومة. منذ بضع سنوات وأنا أشعر شعوراً متزايد القوة بأن هذه الدراما أوشكت على الوصول إلى المشهد الأخير من الفصل الختامي الذي تنكشف فيه كل البواعث التي كانت قبل ذلك خفية، والذي تسقط فيه كل الأقنعة عن الوجوه التي كانت قبل ذلك مقنعة، حتى لا يعجز إلا أحمق أو أبله عن التنبؤ بما سوف تكون عليه النهاية.

ولكن، وكما يحدث عادة في الفصل الأخير من أية مسرحية من تزايد سرعة الأحداث بالمقارنة بما كان عليه الأمر في الفصول السابقة، نلاحظ هنا أيضاً، أن العلاقة بين العرب والغرب، خلال السنوات الأخيرة الماضية، وعلى الأخص منذ سقوط الكتلة السوفياتية، قد تسارعت أحداثها بالمقارنة بما كانت عليه قبل ذلك. فبمجرد سقوط الاتحاد السوفياتي شهدنا هجوماً من العراق على

الكويت، وما تلا ذلك من أحداث سياسية واقتصادية بالغة الأهمية فيما يتعلق بالعلاقات بين العرب والغرب: حصار اقتصادي فرض على العراق وليبيا، وعزلة اقتصادية وسياسية تفرض على السودان، بينما استخدمت فوائض دخول الدول المصدرة للنفط في الخليج، وجزء كبير من مدخراتهم المتراكمة قبل ذلك، في تغطية نفقات الحرب ونفقات إعادة بناء ما دمرته هذه الحرب. وتلا ذلك أيضاً أن أصبحت أية إشارة إلى أي تعاون اقتصادي أو سياسي عربي، ناهيك عن أية إشارة إلى الهدف العتيد «إقامة وحدة عربية»، أو تحقيق «التكامل الاقتصادي العربي»، تعامل وكأنها بمثابة أضغاث أحلام. وطرحت بدلاً من ذلك فكرة سميت بـ «السوق الشرق أوسطية»، فهمت على أنها تشمل إسرائيل كطرف فيها، وحظيت هذه الفكرة بالتشجيع والدعم من جانب دوائر الاقتصاد والسياسة في الغرب.

وحدث أيضاً قبل سقوط الكتلة السوفياتية بسنوات قليلة، أن دُشّن تغيير كبير في السياسة الاقتصادية في دولة عربية بعد أخرى، أطلق عليه اسم «الإصلاح الاقتصادي» بتحريض أو بضغط من جانب بعض الدول الغربية الكبرى، أو من جانب بعض المؤسسات المالية الدولية، التي توجّه سياستها الدول الغربية الكبرى، وعلى الأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إلا أن هذا التحول في السياسة الاقتصادية، تسارع أيضاً معدّله بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. وقد يختلف المحللّون حول ما إذا كان هذا التغيير في السياسة الاقتصادية يمثل «إصلاحاً» اقتصادياً حقيقياً أو لا يمثله، ولكن لا خلاف في أنه يمثل تطوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والغرب. ذلك أن هذا «التكيف الهيكلي» (وهو اسم آخر لهذا «الإصلاح» الاقتصادي أو لجزء منه) يتضمن، فيما يتضمنه، تحرير التجارة الدولية، وخلق مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية الخاصة، فضلاً عن برنامج بعيد المدى لما سمي بـ «الخصخصة». إن هذه البنود الثلاثة، من بنود «التكيف الهيكلي»، تعني فتح أبواب الاقتصادات العربية، أكثر من أي وقت مضى، أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال الآتية من الغرب. و«الخصخصة» التي تؤخذ عادة بمعنى تغيير نظام الملكية من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، تعني في التطبيق العملي، في الحقيقة، نقل الملكية من الدولة (العربية) إلى الشركات (الغربية). إن كل هذا يجري الآن في معظم البلدان العربية بمعدل متسارع، حتى لم يعد

هناك مجال أمام أحد للشك فيما لا بد أن يؤدي إليه في النهاية.

إذا كانت نهاية القصة هي بالفعل قريبة منا إلى هذا الحد، ألا يكون من الجدير بنا أن نحاول أن نعيد استعراض أحداث القصة منذ بدأت قبل مائتي عام، على أمل أن نفهم مغزاها ونستخلص منها الدروس ؟

وكما هو الحال مع أية قصة من القصص، لابد أن تكون هناك غير طريقة لرواية هذه القصة أيضاً. هناك من الناس، مثلاً، من يرى فيما حدث من تطور في العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب عبر القرنين الماضيين، قصة تقدم اقتصادي مطرد. قد يقبل هؤلاء الاعتراف بأن هذا التقدم قد اعترضته أحياناً بعض فترات من الركود أو الأزمات الاقتصادية أو الحروب، أو حتى فترات من التدهور الاقتصادي العام. ففترات من التصنيع السريع قد يكون قد أتى بعدها فترات من انكماش نصيب الصناعة في الاقتصاد القومي، وقد تكون فترات التقدم الزراعي قد أعقبتها أحياناً فترات من العجز الحاد في إنتاج الغذاء. على أننا إذا نظرنا إلى فترة القرنين ككل، هكذا يذهب هذا الفريق من المحللين، لوجدنا أن تاريخ العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب ليس إلا تاريخاً للتقدم الاقتصادي.

هناك طرق أخرى لرواية القصة نفسها. فليس هناك مثلاً شيء أسهل من أن يروى تاريخ هذه العلاقة بين العرب والغرب على أنه تاريخ للاستغلال الاقتصادي، والقهر الاقتصادي المستمر، من التبعية وإحباط الآمال، ومن إجهاض أي محاولة لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية. فكلما بدا وكأن العرب قد لاحت أمامهم فرصة إعادة بناء اقتصادهم على أسس سليمة، أو تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دولهم، أو إعادة توزيع ثمرات النمو الاقتصادي توزيعاً أكثر عدالة، تدخلت قوة أو أخرى من القوى الغربية لإفساد كل شيء. وهكذا نجد أنه، بعد انقضاء مائتي عام على بداية العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب ـ هكذا يقول هذا الفريق من المحللين ـ لا تبدو حالة الاقتصاد العربي أحسن حالاً بكثير مما كانت عليه في البداية، والأسوأ من هذا أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أنه لو لم يحدث أصلاً هذا التلاقي بين العرب والغرب، لكان الاقتصاد العربي الآن أكثر نمواً، وأكثر توازناً، وأكثر عدالة.

إن ما سأحاول أن أقوم به في هذا الفصل، هو أن أستعرض باختصار، أهم الأسانيد التي يستند إليها كل من هذين الفريقين من المحللين، أو كل من

هاتين الطريقتين في رواية تاريخ العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب. ثم أعرض بعد ذلك ما أراه من أن هناك شيئاً مهماً مفتقداً في كل من هاتين الطريقتين، ومن ثم سوف أطرح على القارئ طريقة ثالثة للنظر إلى تاريخ هذه العلاقة، تبدو لي أقرب إلى الحقيقة من الطريقتين المألوفتين.

أولاً: قصة تقدّم مطرد

دعنا أولاً نتأمل القصة عندما تروى وكأنها قصة تقدّم مطرد. شيء واحد على الأقل يبدو وكأنه ليس محلاً لأي شك: إن كل شيء تقريباً اليوم في الوطن العربي، هو أكبر حجماً، ويتحرك بسرعة أكبر مما كان يفعل منذ مائتي عام، ولا يكاد يكون ثمة شك في أن كلا الأمرين له علاقة وثيقة بالاتصال بالغرب. وليس هناك في هذا أي سبب لإثارة الدهشة. فقبل قرنين من الزمان، كانت أوروبا قد بدأت لتوها في الدخول في عصر الثورة الصناعية، هذه الثورة التي جعلت كل شيء تقريباً أكبر حجماً مما كان، ويتحرك بسرعة أكبر، سواء تعلق الأمر بحجم السكان، أو الإنتاج الزراعي أو الصناعي، أو حجم التجارة الداخلية أو الدولية، أو طرق المواصلات أو أسواق المال.. الخ. لم يكن من المتصور إذن أن تبدأ الاقتصادات العربية، في ذلك الوقت، بالارتباط بالاقتصاد الأوروبي دون أن نرى لدينا أيضاً تضخماً في الحجم وزيادة في سرعة الحركة في الكثير من المتغيرات الاقتصادية العربية.

إن حجم السكان في الوطن العربي اليوم يقرب من ٢٥٠ مليون نسمة بالمقارنة بما لا يمكن أن يزيد على عشرين مليوناً وقت قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر في عام ١٧٩٨. معنى هذا أنه خلال هذين القرنين تضاعف حجم السكان على الأقل ١٢ مرة، وهو ما لا يمكن تصوره لو لم يتعلم العرب من الغرب الأساليب المؤدية إلى تخفيض معدل الوفيات. ولكن لكي يتحقق تخفيض بهذا القدر في معدل الوفيات كان لا بد أن يحدث نمو سريع في عدة ميادين: في مساحة الأرض المزروعة، وفي الإنتاج الزراعي، وبخاصة إنتاج الغذاء، وفي طرق المواصلات اللازمة لنقل الغذاء من مكان لآخر، وفي قدرة الدولة على فرض احترام القانون ونشر وسائل مكافحة الأمراض والأوبئة. كل هذا تعلمه العرب من الغرب، أو أدخله الغرب عنوة في بعض الأحيان.

كان من غير المحتمل بالطبع أن يكون معدل الزيادة في الأرض المزروعة وفي إنتاج الغذاء مساوياً بالضبط للمعدل الذي يتطلبه معدل النمو في السكان. لقد انطبق قانون مالتس في السكان بدرجة عالية من الدقة فيما يتعلق بتجاوز معدل نمو السكان لمعدل نمو الغذاء، ولكنه لم ينطبق بالدرجة نفسها فيما يتعلق بما تنبأ به مالتوس من تحقق «الموانع الإيجابية» و«الموانع السلبية». أما عن الموانع الإيجابية فقد تعلم العرب بسرعة من الغرب كيف يضعون حداً لها باقتباس أساليب مكافحة الأوبئة والمجاعات، ولكن العرب ظلوا زمناً طويلاً لا يقتبسون «الموانع السلبية»، أي أساليب تقييد النسل، وكانت النتيجة الحتمية بالطبع هي «الانفجار السكاني» الذي لم يكن من الممكن أن يستمر لولا ما أتيح من فرص استيراد الغذاء من الغرب أيضاً. لا بد أن هذا هو ما قصد اللورد كرومر، المندوب السامي البريطاني إلى مصر، الإشارة إليه عندما قال: «إن ما قد يكون قد حدث من تدهور في مستوى المعيشة، كان ناتجاً من حسن إدارتنا أكثر مما كان نتيجة لسوء الإدارة»[1]، أي أنه إذا بدا أحياناً وكأن المصريين قد أصبحوا أفقر مما كانوا فإن ذلك كان من آثار تخفيض معدل الوفيات الذي كان بدوره من الآثار الإيجابية للإدارة البريطانية.

كان من الآثار الحتمية أيضاً لزيادة السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في إنتاج الغذاء ما حدث من نمو سريع للغاية في نسبة التحضر، أي نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان، إذ ان فائض السكان الزراعيين كان لا بد أن يحاول البحث عن فرص لكسب الرزق خارج القطاع الزراعي. إن معدل الزيادة في سكان المدن في الوطن العربي، خلال المائة سنة الأخيرة، كان أعلى مما عرفه الغرب في أي فترة من تاريخه الحديث، ولكن هذا المعدل المرتفع نفسه كان بدوره نتيجة لاتصال العرب بالغرب، إذ ان كلاً من عوامل الطرد والجذب المعروفة، أي طرد السكان من الريف أو جذب المدينة للسكان، كان وثيق الصلة أو كان أثراً مباشراً من آثار تطبيق فنون الإنتاج الغربية، أو الأساليب الغربية في مقاومة الأوبئة والأمراض، أو نتيجة تبني أنماط وعادات الاستهلاك

(١) Evelyn Baring Cromer [Lord], *Ancient and Modern Imperialism* (New York: Longman, 1910), p. 113,
نقلاً عن: Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (London: Methuen, 1982), p. 13.

الغربية، أو تدفق تيارات الهجرة المؤقتة أو الدائمة من الغرب، أو نمو طبقة اجتماعية عربية من «المتغربين» ومقتبسي النمط الغربي في الحياة.

من الخطأ، مع ذلك، الظن بأن أثر الغرب في الاقتصاد العربي لم يكن أكثر من مجرد إحداث «نمو» في هذه الظاهرة أو تلك: نمو في السكان، ونمو في الإنتاج الزراعي، ونمو في التجارة، ونمو في طرق المواصلات ومراكز التجمع الحضري.. الخ. لقد كان هناك، إلى جانب ذلك، «تقدم» حقيقي في غير جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كان أكثر مظاهره وضوحاً هو بالطبع الارتفاع في العمر المتوقع للإنسان. كان أول تقدير عرفه الوطن العربي للعمر المتوقع عند الميلاد، هو ذلك الذي جرى في مصر خلال الثلاثينيات من القرن الحالي، حيث وجد العمر المتوقع عند الميلاد، للذكور من المصريين، ٣١ عاماً، وهو ما يعادل تقريباً العمر المتوقع في إنكلترا في أواخر القرن الثالث عشر[٢]. أما الآن فقد بلغ العمر المتوقع عند الميلاد في مصر أكثر من ضعف هذا القدر (٦٤ عاماً)، وهو أعلى من هذا في كل البلاد العربية الأخرى باستثناء السودان واليمن وحدهما[٣].

يجب ألا يفهم من هذا أن العربي أصبح الآن يعيش حياة أطول دون أن تكون بالضرورة حياة أفضل من حياته قبل مائتي عام. إن الانخفاض في معدل الوفيات كان ينطوي من عدة نواح، على التخفيف من حدة الشقاء أيضاً. قد يكفي، للتدليل على ذلك، أن نذكر أنه خلال المائة عام السابقة على الحملة الفرنسية على مصر كان سكان كل من مدينة القاهرة، ودمشق، وحلب، «لا يكادون يفيقون من موجة من موجات الطاعون حتى تحل بهم موجة جديدة»[٤]. وقد عرفت مدينة القاهرة وحدها خلال القرن الثامن عشر، عدة هجمات للطاعون، أودت بحياة ما بين ثلث ونصف سكان القاهرة. كذلك عرفت مدينة حلب في ذلك الوقت خمس هجمات للطاعون خلال فترة لا تزيد على أربعين عاماً، وعرفت دمشق أربع هجمات منها خلال فترة مماثلة[٥].

(٢) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914,* University Paperbacks; 952 (London; New York: Methuen, 1981), p. 23.

(٣) UNDP, *Human Development Report, 1996* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1996), pp. 144-145.

(٤) Owen, Ibid., p. 4.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٦.

وعندما حل الفرنسيون بمصر في أواخر القرن كتبوا أنه من بين كل ثلاثة من المصريين كان هناك شخص بعين واحدة، وأن هناك شخصاً فاقداً للبصر فقداً كاملاً من بين كل عشرة من المصريين[٦].

لم تكن نسبة الأمية في الوطن العربي في مطلع القرن التاسع عشر، على الأرجح، أقل من ٩٥ بالمئة، وعندما شرع محمد علي الذي تسلم حكم مصر في ذلك الوقت، في تطبيق خطة لتحديث الاقتصاد والمجتمع المصري، لم يعثر على مصري واحد يعرف أية لغة من اللغات الأوروبية[٧]. إن في الوطن العربي اليوم أكثر من ٥٠ مليون طالب وطالبة[٨]، وأياً كان ما يمكن للمرء قوله في نقد مستوى التعليم الذي يحظى به هؤلاء الطلاب، فإن معظمهم لا بد أن يحصّلوا، في نهاية دراستهم، درجة أو أخرى من المعرفة بلغة أوروبية.

إن من الممكن للمرء أن يحكي قصة مماثلة عن تطور الصناعة في الوطن العربي خلال القرنين المنصرمين، أو عن تشييد المساكن أو توليد الكهرباء، أو عن نمو وسائل المواصلات.. الخ، مما كان نتيجة من نتائج الاتصال بالتكنولوجيا الغربية، أو تدفق رؤوس الأموال الغربية، أو التجارة مع الغرب، أو كل هذا معاً. وقد استمر الاتصال مع الغرب من خلال هذه القنوات، حتى خلال الفترات التي أظهر العرب فيها أكبر قدر من العداوة تجاه الغرب. لقد كان محمد علي مثلاً يرسل المصريين في بعثات إلى أوروبا لاكتساب معرفة ومهارات جديدة، ويستجلب إلى مصر الخبراء من أوروبا ليعلموا المصريين فنون الحرب والصناعة والزراعة والطب، في الوقت الذي كانت تخامره فيه شكوك قوية في أن الأوروبيين يعدّون مؤامرة لإسقاطه. كذلك كان جمال عبد الناصر بعد ذلك بنحو قرن ونصف، يبني السد العالي والصناعات الجديدة في مصر، بمساعدة رؤوس الأموال والخبرة الروسية، بينما كان يضع الماركسيين المصريين في السجن، وكان يتلقى كميات كبيرة من المعونات الغذائية من الولايات المتحدة في الوقت الذي كان يهاجم فيه

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧) Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, p. 110.

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، ص ٢٤.

الاستعمار الأمريكي بأشد العبارات عنفاً.

كان لا بد أن يكون من نتائج هذا كله الارتفاع في متوسط الدخل. لا توجد لدينا أي تقديرات للدخل تسمح لنا بأن نقول كم كانت الزيادة في متوسط الدخل في الوطن العربي ككل، عبر قرنين من الزمان، ولكن من الممكن أن يقوم المرء بتقدير تقريبي للغاية لما حدث لمتوسط الدخل في دولة كمصر مثلاً، وهي دولة تقع، في هذا الصدد، في مركز متوسط، بمعنى أنها لم تحظ بزيادة في متوسط الدخل عالية بالدرجة التي حظيت بها دول الخليج العربي مثلاً التي بدأت من نقطة أقل بكثير من النقطة التي بدأت منها مصر منذ قرنين من الزمان وانتهت إلى مستوى أعلى بكثير من المستوى الذي انتهت إليه مصر الآن، كما أنها، أي مصر، لم تشهد زيادة في متوسط الدخل متواضعة بالقدر الذي شهدته دول كاليمن مثلاً أو السودان اللتين لم تبدآ في الاتصال الوثيق بالغرب إلا في وقت متأخر جداً عن الوقت الذي بدأت فيه مصر هذا الاتصال.

للوصول إلى تقدير لما حدث كمتوسط الدخل الحقيقي في مصر خلال القرنين الماضيين، اعتمدت، فيما يتعلق بالفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، على حجم إيرادات الدولة كمؤشر تقريبي لما حدث للدخل القومي، وفيما يتعلق بالفترة التالية على تلك الحرب، وحتى الآن، على تقديرات أقرب من ذلك إلى الدقة، لمعدلات النمو في الدخل الحقيقي للفرد. أدّى بي ذلك إلى تقدير لست في حاجة إلى التأكيد مرة أخرى على أنه تقريبي للغاية، ومع ذلك لا يخلو في رأيي من فائدة لأنه ربما لا يبعد كثيراً عن الحقيقة، مؤداه أن متوسط الدخل الحقيقي في مصر تضاعف خلال هذين القرنين، نحو ثماني مرات. فإذا اعتبرنا متوسط الدخل مؤشراً جيداً للتقدم الاقتصادي، فلا بد أن نعتبر هذا إنجازاً لا يستهان به، وبخاصة أن هذه الزيادة في متوسط الدخل قد اقترن بها تضاعف في حجم السكان ليس أقل من خمس عشرة مرة.

ربما كان أهم اعتراض أو تحفظ يمكن أن يوجّه إلى هذه الصياغة لقصة التطور الذي لحق بالاقتصاد العربي خلال قرنين من الاتصال بالغرب، أو من العولمة، إذا أردنا استخدام التعبير الشائع الآن، هو القول بأنه لو لم يتصل الوطن العربي بالغرب لكان حال الاقتصاد العربي أفضل مما هو عليه الآن.

إن هذا القول يمثل في الحقيقة إحدى النتائج الجوهرية التي تصل إليها المدرسة المعروفة بمدرسة «التبعية» (Dependency School)، والتي لا تفتقر إلى مناصرين ومؤيدين في داخل وطننا العربي. فكثيرون هم من يعتقدون أنه لولا قيام الدول الأوروبية بفرض المعاهدة التجارية المعقودة مع القسطنطينية في سنة ١٨٣٨ على محمد علي في عام ١٨٤٠، مع التهديد بإطلاق المدافع لو امتنعت مصر عن تطبيق هذه المعاهدة، لاستطاعت مصر أن تنجز في مضمار التقدم الاقتصادي ما أنجزته اليابان. إن كتاب بيتر غران (Peter Gran) المعروف **الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر** *(Islamic Roots of Capitalism in Egypt: 1760 - 1840)* يحمل هذه الرسالة نفسها، كما أني ذهبت في كتاب سابق لي، إلى أن هذا التطور المحتمل، ليس هو فقط التطور الأرجح في حالة مصر، بل ويمتد أيضاً إلى بلاد عربية أخرى[٩]. ففي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت هناك، إلى جانب مشروع محمد علي للتحديث في مصر وسوريا والسودان، مشروع داود باشا في العراق (١٨١٧ ـ ١٨٣٢) ومشروع الأمير بشير في لبنان (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠)، والأعمال الإصلاحية الباهرة التي حققتها الحركة السنوسية في برقة وأماكن أخرى من الوطن العربي، والمشروع الإصلاحي للحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وكلها حركات كانت تحمل في طياتها وعوداً بتقدم اقتصادي وحضاري باهر، وأجهضت كلها بما تلقته من ضربات مباشرة أو غير مباشرة من جانب الغرب.

هناك، مع ذلك، وجهة نظر أخرى. فشارل عيسوي، على سبيل المثال، وهو باحث عظيم ويتسم في الوقت نفسه بدرجة عالية من الحكمة، يعتقد أنه كان من المستبعد أن ينجح العرب بتحقيق تنمية أسرع أو أفضل مما حققوه بالفعل، لو لم يحدث ما حدث بالفعل بينهم وبين الغرب من اتصال. إنه يقول إن هذا الاحتمال (أي احتمال تحقيق تنمية أسرع أو أفضل) «يمكن تصوّره بالكاد» (Just Conceivable) ولكنه كان «بعيد الاحتمال جداً» (Highly Improbable). إن عيسوي يقرّ ويسلّم بأن هذا الاتصال بين الوطن العربي والغرب قد أجبر العرب على التخلص من جزء لا يستهان به من صناعاتهم،

---

(٩) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

وعطّل التقدم الصناعي في عدة بلاد عربية. بل إنه يشير إلى بعض أمثلة مهمة لتقدم مبكّر في بعض البلاد العربية، قبل أن تتصل بالغرب، كبدء الطبقة الوسطى في القاهرة مثلاً، في ممارسة تحديد النسل في وقت مبكّر جداً يعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر(١٠). ومع ذلك، يعتقد شارل عيسوي أنه قد كانت ثمة عقبات لم يكن من السهل أبداً التغلب عليها، تقف في طريق تحقيق الوطن العربي لتقدم اقتصادي مستقل. من هذه العقبات ندرة بعض الموارد الطبيعية التي كان لا غنى عنها للتصنيع حتى نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الأخص الطاقة المائية والخشب والفحم والحديد، بل ولعل المادة الأولية الوحيدة التي كانت متوفرة للوطن العربي ومواتية للتصنيع، قبل اكتشاف النفط في القرن الحالي، هي القطن(١١). كذلك يقول عيسوي ان العرب كان باستطاعتهم، حتى في ظل الاستعمار أن يفعلوا أكثر مما فعلوا بكثير للنهوض بالتعليم، بجهودهم الخاصة ودون مساعدة من أصحاب السلطة(١٢).

من الواضح أن التساؤل عما كان يمكن للعرب أن يحققوه في غياب الاستعمار، يفتح الباب واسعاً للتخمين، ويصعب الوصول فيه إلى أي جواب حاسم، بل إن المرء ليشك في مدى جدوى إثارته أصلاً. ذلك أنه حتى فيما يتعلق بمعظم المحاولات الواعدة بنهضة اقتصادية واجتماعية، منذ محمد علي إلى عبد الناصر، بما في ذلك حركات الإصلاح والنهضة التي شهدتها البلاد العربية الأخرى غير مصر، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، نجد أنها قامت في الأساس كرد فعل لضغوط أو تهديدات آتية من الغرب، ومن ثم فإن دور الغرب موجود هنا أيضاً، وإن كان بمعنى سلبي. كذلك فإن من الصعب على المرء أن يفترض بأي درجة من الواقعية، أنه في حالة ما إذا كان العرب قد شرعوا بالفعل في تحقيق مشروع النهضة الاقتصادية المستقلة، ولم يتدخل الغرب إطلاقاً لوأد هذه النهضة، ما إذا كانت لتوجد قوى أخرى خارجية أو داخلية تعمل هي على وأدها. وأخيراً فإن هذه الطريقة في التفكير وفي محاولة إصدار

(١٠) Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, pp. 95-96.

(١١) Charles Issawi, «Middle East Economic Development, 1815-1914: The General and the Specific,» in: N. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London; New York: Oxford University Press, 1970), p. 408.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

أحكام على مراحل تاريخية سابقة، ليست هي في الواقع طريقة الناس عادة في تقييم تجاربهم الماضية. فعندما يحاول امرؤ الحكم مثلاً بما إذا كان اقترانه بالمرأة التي تزوجها بالفعل كان ناجحاً أو فاشلاً، لا تجده يشرع في استعراض كل النساء اللاتي كان من الممكن أن يتزوج من إحداهن ويقارن بين كل منهن وبين زوجته. إنه فقط يحاول أن يقارن بين مزايا هذه الزوجة وعيوبها كما تبدت له في الواقع. وهذا بالضبط، أو شيء شبيه به، هو ما أحاول أن أفعله هنا فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب.

ثانياً: قصة استغلال مطرد

ليس هناك أسهل من أن يقص المرء قصة المائتي عام التي انقضت على بدء العلاقة بين العرب والغرب الحديث باعتبارها قصة استغلال مطرد، وقهر مستمر. ولكن هذه الصياغة لقصة العلاقة بين العرب والغرب صياغة مألوفة، رويت مراراً وتكراراً ومن ثم سأحاول بشأنها أن التزم الاختصار الشديد. والأمر على أي حال يجب ألا يكون، هو بدوره، مدعاة للدهشة. فالغرب لم يأت إلى الوطن العربي بقصد إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بل جاء لدفع عجلة النمو في الغرب نفسه. فإذا كان الوطن العربي قد شهد على الرغم من ذلك «تقدماً» في هذا الجانب من جوانب الحياة أو ذاك، فلا بد أن يكون هذا قد حدث من باب المصادفات السعيدة.

نعم، زادت مساحة الأراضي المزروعة، ولكن ليس في الأساس بقصد توفير الغذاء لعدد أكبر من الناس أو لتحسين مستوى تغذيتهم، وإنما كان الهدف الأساسي من ذلك إنتاج كميات أكبر من محاصيل التصدير لتلبية حاجة الصناعات الغربية أو طلب المستهلكين في الغرب. فإذا ظهر مثلاً أن زيادة إنتاج الحبوب تتعارض مع زيادة الإنتاج من الكروم اللازمة لصنع النبيذ، كما حدث في شمالي أفريقيا، زاد إنتاج الكروم على حساب إنتاج الحبوب. كذلك، عندما كان إنتاج المحاصيل الغذائية في منافسة مع إنتاج القطن، كما في مصر والسودان، فضل القطن على الغذاء. أما الطرق وخطوط السكك الحديدية فقد أنشئت لا لربط جزء من سكان الوطن العربي بجزء آخر منهم، وإن كان هذا قد حدث أيضاً في بعض الأحوال كنتيجة غير مقصودة، وإنما لربط مصدر محصول من محاصيل التصدير أو مصدر لإنتاج معدن معد للتصدير، بالموانئ

التي سيتم التصدير منها. لقد حدث في بعض الأحيان أن شجعت سلطات الاحتلال على قيام بعض العلاقات الاقتصادية بين دولة عربية وأخرى، كالذي حدث مثلاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ قامت بريطانيا والولايات المتحدة بإنشاء ما سمي بـ «مركز تموين الشرق الأوسط» (Middle East Supply Center) بهدف التنسيق بين مختلف أجزاء المنطقة لتلبية احتياجات الحلفاء في الحرب، ولكن هذا المركز الذي زاد بالفعل من التعاون الاقتصادي بين بلد عربي وآخر، تمت تصفيته بمجرد أن كف عن تحقيق أي خدمة للجهود الحربية للحلفاء. ففيما عدا هذه الفترة القصيرة، بدت البلاد العربية في حال أفضل، من وجهة نظر الغرب، وهي منقسمة ومتباعدة مقارنة بحالتها وهي متحدة أو متقاربة، اقتصادياً أو سياسياً. كذلك الحال فيما يتعلق بالتعليم الذي بذلت جهود للتقدم به وتنميته، فقط بالقدر الذي تتطلبه حاجات الإدارة لخدمة أغراض الاحتلال. ترتب على ذلك أنه في بلد كالجزائر مثلاً، كان معدل الأمية بين المسلمين من السكان، غداة الاستقلال، يزيد على ٨٥ بالمئة[١٣]، وكان هذا هو تقريباً معدل الأمية في مصر في أوائل الخمسينيات، بعد سبعين عاماً من بداية الاحتلال البريطاني. وعندما رحلت إيطاليا عن ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك من بين الليبيين أكثر من شخصين حاصلين على درجة جامعية[١٤].

بل إنه حتى فيما يتعلق بذلك الإنجاز الذي قد يعتبر أكثر الإنجازات وضوحاً وأقلها إثارة للشك، مما يعود الفضل فيه لاتصال العرب بالغرب، وهو التقدم في الصحة ومكافحة الأمراض والأوبئة، نجد أن هذا بدوره قد حدث في الحدود التي رسمتها احتياجات وسلامة الأوروبيين. ولكن من حسن الحظ أنه لم يكن من الممكن تحقيق نجاح يذكر في إنقاذ حياة الجنود والتجار ورجال الإدارة من الأوروبيين دون أن يتم في الوقت نفسه إنقاذ حياة السكان المحليين أيضاً. أما في الحالات التي تطلبت فيها مصالح الغرب شيئاً مختلفاً، فإننا نجد أن ما طبقه الأوروبيون من سياسات قد أدى إلى تخفيض عدد السكان بدلاً من زيادته. وهكذا نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر ابتداء من عام ١٨٣٠ قد

---

(١٣) Charles Issawi, *The Arab World's Legacy: Essays* (Princeton, NJ: Darwin Press, 1981), p. 507.

(١٤) Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, p. 112.

اقترن بفقدان عدد من الأرواح بين مسلمي الجزائر، احتاج تعويضه إلى مرور نحو ٤٠ سنة قبل أن يصل عدد السكان إلى ما كان عليه في عام ١٨٣٠، بينما انخفض عدد البدو من سكان ليبيا بنسبة تتراوح بين النصف والثلثين خلال العشرين سنة الأولى من الحكم الإيطالي، إما نتيجة للقتل أو للهجرة(١٥).

أما فيما يتعلق بنمو التفاوت والبعد عن المساواة في توزيع الدخل، فإن المرء يكاد يكون باستطاعته أن يقرر، كقانون عام، أنه حيثما حلّ الأوروبيون في الوطن العربي مال توزيع الدخل إلى الابتعاد عن المساواة، ليس فقط فيما يتعلق بالفجوة بين دخول الأوروبيين ودخول السكان المحليين، بل أيضاً فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين السكان المحليين أنفسهم. ذلك أن الأوروبيين يأتون بقصد زيادة ثرائهم هم، كما أنهم يأتون وهم متفوقون ابتداءً على السكان المحليين في أمرين: الثروة والسلاح، ومن ثم فإنه ليس من المدهش إطلاقاً أن يزيد الأوروبيون ثراءً وهم متفوقون في هذين الأمرين بمعدل يفوق زيادة الدخل أو الثروة لدى السكان المحليين. أما عن نمو التفاوت في الدخل والثروة فيما بين السكان المحليين أنفسهم فلا يجب أن يكون، هو أيضاً، مدعاة للدهشة، إذ ان هذا التفاوت يحقق بدوره أكثر من مصلحة للغزاة الأوروبيين. فهو من ناحية يفيد الأوروبيين كمشترين للمواد الأولية وقوة العمل، ويفيدهم من ناحية أخرى كبائعين لمختلف السلع والخدمات. ذلك أن التفاوت الكبير في الدخول، في داخل المجتمع الذي يجري غزوه، يقترن بانخفاض أجور العمال وأسعار المواد الأولية، في الوقت نفسه الذي يؤدي هذا التفاوت فيه إلى توسيع حجم السوق أمام معظم السلع التي يكون للدولة الغازية مصلحة في تصريفها. ففي مجتمع فقير ولكنه يتمتع بدرجة عالية من المساواة في توزيع الدخل، يصعب أن تجد من بين السكان من لديه القدرة على شراء المنسوجات الإنكليزية الغالية الثمن، أو العطور الفرنسية، أو سيارة الكاديلاك الأمريكية. إن تصريف مثل هذه السلع يحتاج إلى وجود طبقة عالية تستأثر بنصيب الأسد من دخل المجتمع الفقير. وبالإضافة إلى ذلك، يحقق هذا التفاوت في الثروة والدخل ميزة

---

(١٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤، مع ملاحظة أنه يذكر، فيما يتعلق بالجزائر، أسباباً أخرى إضافية لانخفاض عدد السكان، عدا الغزو الفرنسي.

أخرى للدولة الغازية، هي ضمان استمرار الولاء، من جانب الطبقة المحلية التي تتولى السلطة ولو بالنيابة عنها أو بالاشتراك معها، إذ تشعر هذه الطبقة بحاجتها المستمرة إلى دعم المستعمر لها إذا أرادت الاحتفاظ بما تتمتع به من مزايا في الثروة والدخل.

ثمة صورة بالغة الوضوح والدلالة، تلخص هذا كله، وتقدمها جانيت أبو لغد في وصفها لما حدث لمدينة القاهرة بعد أن فتح الخديوي إسماعيل باب مصر على مصراعيه للأوروبيين، بأشخاصهم وسلعهم وخدماتهم ورؤوس أموالهم، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. إنها تسمي ما حدث للقاهرة في تلك الحقبة بـ «قصة مدينتين»، مستعيرة الاسم من قصة تشارلز ديكنز، وهي تقصد بالمدينتين، في هذه الحالة، جزأين متميزين ومختلفين تماماً من مدينة القاهرة، أولهما هو الجزء العصري الذي عرف باسم «الإسماعيلية»، والذي نما بين نهر النيل وحدائق الأزبكية، وسكنه أساساً الأوروبيون والأغنياء الجدد من المصريين، والآخر هو الجزء «الشرقي» (Oriental) من المدينة، الذي احتل ذلك الجزء المعروف الآن بـ «مصر القديمة»، والذي كان يسكنه محدودو الدخل من المصريين. فبينما تُرك هذا الجزء القديم من المدينة وشأنه، وبقي تقريباً على حاله من بداية هذه الحقبة إلى نهايتها، جرى تطوير الجزء العصري وتشييده على الطراز الفرنسي، بالأرصفة الحديثة، والشوارع الواسعة المزينة بالأشجار على الجانبين. وتلفت الباحثة النظر إلى المفارقة بين ما حدث للقاهرة في هذه الحقبة من «الانفتاح على الغرب»، وما حدث للقاهرة في عصر محمد علي، إذ كانت ملامحها المادية عند وفاة محمد علي في عام ١٨٤٩، هي تقريباً ما كانت عليه بالضبط يوم اعتلائه للسلطة في عام ١٨٠٥، باستثناء ما بناه محمد علي من مصانع ومدارس وورشات صهر المعادن وما شابه ذلك(١٦). ومن الممكن أن يبدي المرء ملاحظات مماثلة على نمو التفاوت في الدخول والثروة في عهد خلفاء جمال عبد الناصر في حكم مصر، وعلى الأخص خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الحالي، عندما أعيد

---

(١٦) Janet Abu-Lughod, *Cairo: 1001 Years of the City Victorious,* Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971).

انظر أيضاً: Galal A. Amin, «Evolution and Shifts in Egypt's Economic Policies: In a Search of a Pattern,» in: Saad Eddin Ibrahim, A. Onchu and C. Keyder, *Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey* (Cairo: American University in Cairo, 1994).

فتح أبواب مصر مرة أخرى على اتساعها أمام المؤثرات الغربية، أشخاصاً كانت أو سلعاً أو خدمات أو رؤوس أموال.

ثالثاً: قصة اغتراب مطرد وتشويه للهوية

لقد حاولت فيما تقدم أن أروي للقارئ قصة تطور العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب طبقاً للصيغتين الأكثر شيوعاً: روايتها كقصة تقدم مطرد، وروايتها كقصة قهر واستغلال مطردين. ولا جدال في أن كلاً من الصيغتين أو الطريقتين لرواية القصة تنطوي على جزء كبير من الحقيقة وتبدو مقنعة للغاية. ولكن أي طريقة لرواية قصة ما، قد تعاني أوجه قصور أخرى غير مخالفتها للحقيقة. فقد يعيبها مثلاً أنها تؤكد على جوانب ليست هي أكثر الجوانب استحقاقاً للتأكيد، بحيث تؤدي بقارئها إلى أن يعلق أكبر قدر من الأهمية على أشياء قد لا تكون هي أجدر الأشياء بالاهتمام. وأنا أعتقد أن هذا هو الحال مع هاتين الصيغتين لرواية القصة اللتين فرغت منهما لتوّي. ذلك أنه مهما بدا لنا من تعارض بين هاتين الطريقتين في رواية القصة، فإنهما في الحقيقة يقومان على المسلمات نفسها، ويصدران عن مرجعيتين متشابهتين، ويطبقان المعايير نفسها فيما يعتبر وما لا يعتبر مرغوباً فيه. أو دعني أعبّر عن الأمر بصراحة أكبر: إن كلتا الطريقتين في رواية قصة العلاقة بين العرب والغرب، سواء تلك التي تصورها على أنها قصة تقدم مطرد، أو التي تصورها على أنها قصة استغلال مستمر، تنظر إلى هذه العلاقة من منظور «غربي»، وتصدر عن نقطة بداية تحددها مفاهيم ومنطلقات ومسلمات «غربية». ذلك أن أنصار الرواية الأولى يبدأون تقييمهم للآثار المترتبة على العلاقة بين العرب والغرب وهم قابلون، دون أن يخامرهم في ذلك أي شك، للمسلمة الآتية: وهي أن التقدم الاقتصادي معناه زيادة متوسط الدخل، وارتفاع درجة التصنيع، وازدياد حجم التجارة وسرعة المواصلات، ثم يزيدون الطين بلة بأن يفهموا ويعرفوا هذه الأمور كلها بالمعاني نفسها التي يفهمها ويعرفها بها الغرب. ومن ثم تفهم الزيادة في متوسط الدخل بمعنى زيادة ما يحوزه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات من الأنماط التي تفتق عنها ذهن الغرب. وارتفاع درجة التصنيع معناه زيادة النمو في إنتاج الأنماط الغربية من السلع المصنوعة، والنمو في حجم التجارة وفي سرعة النقل والمواصلات ليس بالطبع إلا النمو في حجم

الاتجار في هذه السلع والخدمات بالذات، وسرعة نقل هذه السلع والخدمات نفسها. كل هذا يؤخذ كمسلمات لا تقبل الشك لمجرد أننا تعوّدنا على طريقة الغرب في النظر إلى الأمور، وفقدنا أي قدرة على تخيل أنه ربما كانت هناك طرائق أخرى وأنماط أخرى للإنتاج والسلوك والتفكير.

في مقال حديث للاقتصادي الأمريكي جون كينيث غالبريث (J.K. Galbraith) ذكر أنه حينما كان يعمل سفيراً للولايات المتحدة في الهند، في أوائل الستينيات، عبرّ له جواهر لال نهرو، الذي كان رئيساً لوزراء الهند في ذلك الوقت، عن اعتقاده بأن الاختراعين الوحيدين للغرب اللذين يعتقد نهرو أنهما لا غنى عنهما بالفعل، هما الدراجة والمصباح الكهربائي. قد نختلف بالطبع مع هذا الاستخلاص، ولكنه ذو فائدة على الأقل في تذكيرنا بأنه قد يكون هناك وسائل أخرى، غير تلك التي تعلمناها من الغرب، لتلبية بعض احتياجاتنا الرئيسية، للتخلص من الجوع والعطش، أو للانتقال من مكان لآخر، أو للحصول على المعرفة (ناهيك عن الحكمة)، أو للتواصل مع الآخرين، أو لقضاء أوقات الفراغ.. الخ.

ليس هناك ما يدعو للدهشة في أن أصحاب الرواية الأولى لعلاقة العرب والغرب (أي روايتها كقصة تقدم مطرد) يأخذون أنماط السلوك والتفكير الغربية كمسلمات، ولكن هذا هو أيضاً ما يفعله أنصار الرواية الأخرى، أي الذين يروون هذه القصة باعتبارها قصة قهر واستغلال، ذلك أن الفارق الحقيقي بين الفريقين، ليس هو فيما إذا كانوا يقبلون المسلمات الغربية دون نقاش أو لا يقبلونها، بل هو أن الفريق الثاني (أصحاب نظرية الاستغلال) يريدون أن يتمتع الجميع بما لا يتمتع به إلا القلة.

فالظاهر لي أنه لا يكاد يكون هناك شخص واحد من أنصار هذا الفريق من الناس الذين يدينون العلاقات العربية ـ الغربية بأنها كانت في الأساس علاقات استغلالية، يبدو قادراً على تصور أهداف أخرى للتقدم، غير تلك الأهداف التي يتبناها أعضاء الفريق الأول. فأصحاب نظرية الاستغلال، لا يبدون، في الغالب الأعمّ، أي تساؤل مثلاً عن جدوى وملاءمة السيارة الخاصة كوسيلة من وسائل الانتقال، وقليل منهم من يثير الشك مثلاً في جدوى وملاءمة زجاجة الكوكا كولا كوسيلة لإرواء الظمأ، بل يقصر هؤلاء قضيتهم على العمل من أجل القضاء على حرمان أي شخص من السيارة الخاصة،

والتأكد من أن كل شخص له القدرة على الحصول على الكوكا كولا!

فيما بين هاتين المدرستين تقع مدرسة ثالثة، لا أجدها أفضل من أي زاوية من هذه المدرسة أو تلك، بل لعلها فقط أكثر مدعاة للسأم. أقصد بها مدرسة هؤلاء الاقتصاديين والكتّاب الذين لا يملون من أن يكرروا على أسماعنا كيف أخفق العرب، وبخاصة خلال الخمسين سنة الأخيرة، في اللحاق بإنجازات الغرب. إني لا أجد مفرًّاً من ذكر هذه المدرسة لأنها تمثل واحداً من أكثر الاتجاهات شيوعاً بين الاقتصاديين العرب، وبين رجال السياسة العرب، وكذلك في التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الغربية، بما في ذلك بالطبع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، وعلى الأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ففي كل يوم يطلع هؤلاء علينا بجداول إحصائية جديدة تبين كيف أخفق العرب حيث نجحت النمور الآسيوية، سواء فيما يتعلق بمعدلات التصنيع، أو معدل زيادة الصادرات الصناعية، مع تأكيد خاص على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ما أريد الآن أن أطرحه أمام القارئ هو الفكرة الآتية: وهي أننا متى تخلصنا من التمسك بتلك المسلمة التي تعتبر النمط الغربي في الأداء والسلوك، هو النمط الوحيد المقبول، لظهرت لنا قصة العلاقة بين العرب والغرب في ضوء جديد تماماً، ولتبدّى لنا واضحاً أن وصف الآثار الاقتصادية لهذه العلاقة على أنها تمثل قصة تقدم مطرد أو قصة إخفاق أو استغلال، ينطوي على إهمال لأهم جوانب هذه العلاقة طرّاً، كما أنه ينطوي على تجاهل وإهمال لأكثر جوانب هذا اللقاء بين العرب والغرب درامية. نعم، إن العرب أحرزوا تقدماً اقتصادياً لا شك فيه، كما أنهم قد تعرضوا للاستغلال بلا شك أيضاً، ولكن الأهم بكثير من هذا وذاك هو أنهم تعرّضوا خلال هذين القرنين لعملية انسلاخ واغتراب شديدة الوطأة. إن أهم آثار هذه العلاقة بين العرب والغرب، طوال القرنين الماضيين، لم تكن هي ما إذا كان ما في حوزة العرب من هذه السلع أو الخدمات أو تلك، قد زاد أو قلّ، بل هي أن طبيعة الأشياء التي أصبحت في حوزتهم مختلفة تماماً عما كان في حوزتهم من قبل. انهم أصبحوا يستمتعون بأشياء مختلفة، ويطمحون إلى أشياء مختلفة عما كانوا يستمتعون به أو يطمحون إليه قبل أن يتصلوا بالغرب. إن المقارنة بين حال العرب اليوم وحالهم قبل مائتي عام، تدّل على أن أهم اختلاف بين الحالين، هكذا أريد أن أزعم، ليس

هو أن عدد السكان الآن أو متوسط الدخل أكبر مما كانا عليه، ولا أنهم قد أصبحوا يمتلكون معلومات أكثر أو معرفة أوسع، أو أنهم الآن ينتقلون من مكان لآخر بسرعة أكبر، بل انهم، نتيجة لاتصالهم الاقتصادي بالغرب، أصبحوا يعيشون نمطاً من الحياة مختلفاً تماماً عن نمط حياتهم من قبل، يأكلون طعاماً مختلفاً، ويرتدون أزياء مختلفة، ويتكلمون ويفكرون بطريقة مغايرة، ويطمحون إلى تحقيق أهداف لم تكن من قبل لتدور بخلدهم. إنه من الممكن جداً أن يكون شارل عيسوي على حق عندما يقول إن تحقيق العرب لتنمية اقتصادية أسرع لو لم يتصلوا بالغرب هو أمر «بعيد الاحتمال جداً»، ولكن من الممكن القول بأن الأمر الذي كان ليس فقط أكثر احتمالاً، بل شبه مؤكد، هو أن العرب كانوا سيحققون تنمية من نوع مختلف تماماً عما تحقق لهم بالفعل لو لم يتصلوا بالغرب. إن المأساة الحقيقية إذن في قصة الاتصال بين العرب والغرب ليست هي أنه كان من الممكن للعرب أن يحققوا تنمية أسرع مما تحقق لهم لو تمتعوا باستقلالهم، وإنما هي أنهم كانوا سيحققون التقدم بطريقتهم، وطبقاً لآمالهم وطموحاتهم هم، وبالمعدل الذي يختارونه. ربما كان هذا المعدل أبطأ مما تحقق لهم بالفعل، ولكن من الذي يستطيع أن يؤكد أن التطور الأسرع هو دائماً التطور الأفضل؟

سأضرب مثالاً واحداً لما أعنيه. إن العيب الأساسي، فيما يبدو لي، فيما طرأ من تطور على نظام التعليم في الوطن العربي، ليس هو أن معدل الالتحاق بالمدارس أقل مما يجب، بل ان المدارس عندنا لا تعلم التلاميذ ما يجب أن يتعلموه. ليست المشكلة مثلاً، هي أنه كان يجب أن يكون لدينا عدد ممن يعرفون لغات أجنبية أكبر مما هو لدينا بالفعل، بل الأهم من ذلك هو أن قدرة هؤلاء الذين يعرفون لغات أجنبية وأولئك الذين لا يعرفونها، على التعبير عن أنفسهم بلغة عربية صحيحة، أقل بكثير مما يجب ومما كان ممكناً تحقيقه. إني أجد من المدهش مثلاً أنه على الرغم من كثرة ما يكتب كل يوم عن أوجه الإخفاق في نظام التعليم في الوطن العربي، وعن استمرار المعدل المرتفع للأمية، وعن انخفاض معدل القيد في المدارس، وعن انخفاض نسبة المدرسين إلى التلاميذ، وعن قلة حجم الإنفاق على التعليم، لا يكتب إلا أقل القليل للتعبير عن الشكوى من أن نسبة عالية من المتعلمين في المغرب والجزائر وتونس ما زالوا يجدون من الأسهل عليهم أن يعبروا عن أنفسهم بالفرنسية من العربية. ولكن

هذا التغيير الذي طرأ على لغة التعليم ليس إلا واحداً من أكثر الآثار وضوحاً، المترتبة على هذا الاتصال بين العرب والغرب. فهناك أمثلة أخرى مهمة لتحولات مماثلة حدثت نتيجة لهذا الاتصال، كالذي حدث للموسيقى التي يسمعها العرب ولغيرها من الفنون، وكالذي حدث للعادات الاجتماعية وأنماط السلوك، بل وحتى للقيم الأخلاقية.

إن عالماً حكيماً من علماء الاجتماع، هو السويدي غونار ميردال (Gunnar Myrdal) قال مرة إنه ليس هناك شيء اسمه مشكلة اقتصادية وأخرى اجتماعية أو سياسية أو ديمغرافية، بل إن هناك فقط «مشاكل»، وهي معقدة أو مركّبة (Complex). على المنوال نفسه يمكن للمرء أن يقول إنه ليس هناك شيء اسمه تاريخ اقتصادي، وتاريخ سياسي وآخر اجتماعي.. الخ. هناك فقط «تاريخ»، وهو تاريخ مركّب. ذلك أنه خلال عملية إنتاج المزيد من السلع والخدمات تتغير أشياء أخرى كثيرة، وبخاصة عندما يكون هذا النمو الاقتصادي سريعاً وعنيفاً ومفروضاً على الأمة من الخارج، كما كان الحال مع التنمية الاقتصادية العربية خلال المائتي سنة الماضية. ومن ثم فإنه ليس بمقدورنا أن نقوم بتقييم الآثار المترتبة على العلاقات الاقتصادية بين العرب والغرب دون أن نفحص في الوقت نفسه ما حدث لكل جوانب الحياة الاجتماعية العربية.

قال كارل ماركس مرة إنه كما أنك يجب ألا تحكم على شخص وتقيّمه استناداً إلى ما يقوله هذا الشخص عن نفسه، فإنك أيضاً يجب ألا تصدر حكماً على عصر من العصور بناء على ما يسمي به هذا العصر نفسه. إن هذا القول له مغزى فيما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده الآن، إذ ان قصة العلاقة بين العرب والغرب تروى عادة وكأنها قصة «التنمية الاقتصادية» أو «التطور السياسي» أو «التقدم التكنولوجي»، لمجرد أن هذه الجوانب الثلاثة هي ما يحظى في عصرنا هذا بأكبر قدر من الاهتمام. ولكن القصة نفسها يمكن أن تروى أيضاً كـ «قصة ثقافة أو حضارة» لا يشغل النمو الاقتصادي إلا جانباً صغيراً منها، وفي هذه الحالة لا بد أن يبدو ما حدث لنا في ضوء مختلف تماماً.

المهم إذن، فيما يبدو لي، هو أنه خلال هاتين المائتي عام المنصرمة، مرّ العرب بعملية «انسلاخ» من أنفسهم، أو عملية استلاب أو اغتراب هي ما يمكن تسميته أيضاً بعملية «تغريب» (Westernization)، وهي عملية أو تطور ليس من السهل وصفه بأنه كان خيراً أو شراً، ولكنه بلا شك كان تطوراً على

أعلى مستوى من «الدرامية». وليس هناك، فيما يبدو، أحد غير الاقتصادي يسمح لنفسه بمحاولة تقييم ما حدث عن طريق جمع وطرح المنافع والتكاليف. إن هذه الطريقة في النظر إلى مثل هذه الأمور، طريقة حساب المنافع والنفقات، تبدو معيبة وقاصرة، حتى عندما تأتي من جانب الاقتصادي، إذ ان الاقتصادي نفسه لديه من بين أدواته التحليلية هو نفسه، ما كان جديراً بحمايته من الوقوع في هذا الخطأ. وأعني بذلك تلك المقولة العتيدة من مقولات «اقتصادات الرفاهية» (Welfare Economics) عن عدم جواز المقارنة بين المنافع العائدة على أشخاص مختلفين، وطرح النقص في رفاهية شخص من الزيادة التي تحدث في رفاهية شخص آخر، إذ ان كلاً من الشخصين عالم بذاته، بمزاجه وذوقه الخاص وما يحب وما يكره، مختلف تماماً عن عالم الشخص الآخر، فالجمع والطرح هنا هو كجمع عدد من أصابع الموز إلى عدد من البرتقالات، أو طرح أحدهما من الآخر. ولكن محاولة الحكم بما إذا كان العرب اليوم أفضل حالاً أو أسوأ مما كانوا عليه منذ قرنين من الزمان هي شيء شبيه جداً بذلك الذي تحرّمه هذه المقولة من مقولات اقتصادات الرفاهة. ذلك أن العرب الآن يبدون وكأنهم قد أصبحوا نوعاً من الناس مختلفاً أشد الاختلاف عما كانوا عليه منذ قرنين، بأذواق مختلفة وطموحات مختلفة، وما يرغبون فيه وما يستهينون به، لدرجة تجعل محاولة الحكم بما إذا كانوا قد أصبحوا أكثر رفاهية أو أقل مما كانوا عليه مسألة تحكمية وشخصية إلى أبعد مدى، يحكمها ذوق المرء الذي يصدر مثل هذا الحكم ومزاجه، أكثر من أي شيء آخر.

إني شخصياً لا أتعاطف كثيراً مع تلك التغيرات التي يشار إليها عادة بلفظ «التغريب» ولكن هذا الموقف من جانبي يعكس مزاجاً شخصياً مما لا يجوز لي فرضه على أحد. إني سأكتفي هنا بأن ألفت نظر القارئ إلى أن هذا الذي يسمى «تغريباً» قد خضع هو نفسه للتغير، لدرجة أنه ربما أصبح الآن شيئاً مختلفاً أشد الاختلاف عما كان عند بداية اللقاء بين العرب والغرب منذ مائتي عام.

رابعاً: أنواع مختلفة من «التغريب»

لقد ظل الاتصال بين العرب والغرب في الأساس، لمدة تقرب من قرن ونصف، اتصالاً بين العرب وأوروبا، ثم أصبح مصدر التغير الأساسي، في

الخمسين سنة الأخيرة، هو الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أوروبا. ومن ثم فإن عملية «التغريب» قد تحولت من عملية «أوربة» في الأساس إلى عملية «أمركة»، والفارق بين الاثنين فارق كبير جداً. إننا مستمرون بالطبع في إطلاق الاسم نفسه (التغريب) على ما حدث في الفترتين، ولكن من الممكن جداً، بعد مرور فترة أخرى من الزمن، أن نكتشف أن الفوارق بين هذين النوعين من التغريب هي من الضخامة بحيث تبرر استخدام اسمين مختلفين. إن هذه الفوارق لا تتعلق فقط بمعدل التغير في الحالين، بل وأحياناً بآلات التغيير، والآمال والبواعث الدافعة إليه، ومن ثم بالآثار النهائية لهذا كله. فمن ناحية، نلاحظ أن كل شيء تقريباً قد أصبح الآن أكبر من ذي قبل ويجري بمعدل أسرع، شأن كل شيء أمريكي. نحن الآن نركب سيارات أكبر وأسرع، ونقطع مسافات أكبر، ونصل إلى مقصدنا في وقت أقصر. نحن نأكل بسرعة طعاماً أعد بسرعة، ونتم خلال اليوم عدداً أكبر من الأعمال بالمقارنة بذي قبل. إلا أن درجة الاستغلال تبدو بدورها أكبر، والفوارق بين الغني والفقير أوسع مما كانت عليه في أي فترة من فترات العصر الأوروبي، سواء في داخل البلد العربي الواحد، أو فيما بين البلدان العربية نفسها، أو بين البلاد العربية مأخوذة ككل والدولة العظمى التي تشملنا بنفوذها.

ففي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كانت النسبة بين متوسط الدخل في إنكلترا، أغنى بلاد العالم في ذلك الوقت، والبلدان العربية، لا تزيد على الأرجح على نسبة ٣:١، أما الآن فقد أصبحت النسبة بين متوسط الدخل في الولايات المتحدة ونظيره في البلدان العربية أقرب إلى ١٥:١، بينما أصبح الفرق بين متوسط الدخل في أغنى البلاد العربية وأفقرها أكبر منه في أي وقت مضى. أما عن الفجوة في الدخول في داخل أي بلد عربي على حدة فإن من المؤكد أنها الآن أكبر مما كانت منذ خمسين أو مائة عام، كما يمكن أن نستخلص مثلاً من مقارنة الفجوة بين الدخول في دولة كالعربية السعودية قبل اكتشاف البترول وبعده. لتفسير ذلك يمكن للمرء أن يطرح فرضية تبدو معقولة تماماً، وهي أنه كلما اتسعت الفجوة بين مستوى المعيشة في الدولة «المسيطرة» اقتصادياً والدولة الخاضعة لسيطرتها زاد الفرق بين السلع التي تجد الدولة الأولى من مصلحتها أن تبيعها وتجد سوقاً لها في الدولة الثانية، وبين قيمة ما يستطيع سكان الدولة الثانية بما لديهم من دخول، أن يشتروه، ومن ثم تزيد درجة

التفاوت في الدخول التي يكون في صالح الدولة الأولى أن تراه وتدعمه في الدولة الثانية. بعبارة أخرى أقل تعقيداً، إن درجة التفاوت «المطلوب توفرها» في دولة عربية من أجل تسويق سيارة كاديلاك أمريكية، لا بد أن تكون أكبر من تلك المطلوب توفرها من أجل تسويق كمية من الأقمشة البريطانية مهما كانت درجة فخامة هذه الأخيرة.

ولكن الوطن العربي شهد نمو صور للظلم الاجتماعي في «الحقبة الأمريكية»، أسوأ من هذا بكثير. نعم، لقد شهدت «الحقبة الأوروبية» أمثلة لانخفاض حجم السكان بسبب الغزو الأوروبي، كما في المثلين اللذين سبق لي ذكرهما، وهما مثلا الجزائر وليبيا، أما مشهد التهجير على نطاق واسع لسكان بلد عربي بأكمله، عن طريق طرد السكان الأصليين لصالح مهاجرين من الغرب، كالذي حدث في فلسطين، فإنه كان مشهداً أكثر انسجاماً مع الحقبة الأمريكية، إذ ان الأمريكيين كانوا قد فعلوا هم أنفسهم شيئاً شبيهاً جداً بهذا قبل بضعة قرون.

كان النمو الاقتصادي العربي، أثناء الحقبة الأوروبية، يعني في الأساس، النمو الزراعي، إذ ان أوروبا كانت في حاجة ماسة إلى استيراد بعض المحاصيل والمواد الأولية الزراعية، ولم يكن لديها، على أي حال، فائض كبير من المواد الغذائية تحتاج إلى تصريفه. ترتب على ذلك أن إنتاج المحاصيل الغذائية في الوطن العربي لم يتعرض للإهمال أو التخفيض إلا عندما كان ينافس إنتاج محاصيل معينة يجري تصديرها إلى أوروبا كالقطن مثلاً أو الكروم. ولكن الولايات المتحدة على العكس من ذلك دولة غنية بالمحاصيل والمواد الأولية الزراعية، ولديها من فائض الإنتاج الغذائي أكبر بكثير مما تعرف كيف تتصرف فيه. لهذا شهد تغريب الوطن العربي في عهده الأمريكي إهمالاً عاماً للزراعة، وانخفاضاً عاماً في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، حتى أصبح العرب اليوم في حاجة لاستيراد ليس فقط نصف ما يستهلكونه من غذاء، بل نصف إجمالي واردات العالم كله منه. في الحقبة الأمريكية كان التنقيب في الجزيرة العربية يجري عن آبار النفط لا عن آبار المياه، على الرغم من أن كثيرين من سكان الجزيرة العربية، حتى وقت قريب، كانوا يستفيدون من العثور على المياه أكثر مما يستفيدون من العثور على النفط، وكانوا يهنئون أنفسهم على حسن حظهم إذا حدث أثناء التنقيب على النفط أن تدفقت المياه بدلاً منه.

بعبارة أكثر عمومية، يمكن القول إن العرب في الحقبة الأمريكية خضعوا للاستغلال كمستهلكين أكثر مما خضعوا له كمنتجين وعمال. فبدلاً من إجبارهم على شحن المواد الأولية وتوريدها لأوروبا بأسعار تتضمن غبناً شديداً، وبدلاً من إجبار عمالهم بطريق السخرة على حفر قناة بين البحر الأبيض والبحر الأحمر لصالح رأس المال الأوروبي، أصبح النفط العربي اليوم يجري شراؤه بأسعار تساوي عدة أضعاف نفقة إنتاجه بشرط أن يقوم العرب بإنفاق إيراداتهم من النفط على أسلحة أمريكية لا نفع للعرب منها. قد يعطى العمال العرب الآن في الحقبة الأمريكية أجوراً أكثر ملاءمة للآدميين من أي أجور حصلوا عليها خلال الحقبة الأوروبية، ولكن بشرط أن تنفق هذه الأجور العالية، أو جزء كبير منها، على سلع مستوردة من الولايات المتحدة.

لا بد لي هنا من أن أخط كلمات قليلة عن واحد من أكثر الأمثلة فداحة ومدعاة للدهشة لهذه الصورة من صور الاستغلال الذي تعرض له العرب في الحقبة الأمريكية. وأعني بذلك قصة حربي الخليج الأخيرتين. فأثناء السنوات العشر السابقة على قيام الحرب بين العراق وإيران، كان الناتج الإجمالي العراقي ينمو بمعدل يكاد يكون غير مسبوق، هو ١١,٧ بالمئة سنوياً[(١٧)]. كانت العراق خلال هذه السنوات العشر زبوناً ممتازاً للغرب، إذ كان يشتري من الغرب كميات كبيرة من مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فضلاً عن مختلف أنواع الأسلحة. لا شك إذن أن الغرب، وعلى الأخص الولايات المتحدة، قد ساهم مساهمة فعالة في نمو الاقتصاد العراقي وقوة العراق العسكرية خلال السبعينيات، وخلال هذه الفترة لم يصدر عن الغرب أي نقد يذكر للنظام العراقي الذي كان على قمته الرئيس صدام حسين، كما هو اليوم.

تلت ذلك ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران، والتي جلبت خراباً عظيماً للاقتصاد العراقي و(للاقتصاد الإيراني بالطبع)، ولكن هذه الحرب لم يكن من الممكن أن تستمر لولا تدفق المعونات الاقتصادية الضخمة على العراق من جانب الكويت والعربية السعودية وغيرهما من دول الخليج. وبالنظر

(١٧) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز، ١٩٩٥)، ص ١١٠.

إلى العلاقات الوثيقة جداً بين هذه الدول الأخيرة وبين الولايات المتحدة فإن للمرء أن يخمن أن هذا التدفق الكبير للمعونات الاقتصادية على العراق من سائر دول الخليج، ما كان ليصبح ممكناً لولا موافقة الولايات المتحدة عليه ومباركتها له.

ولكن بعد سنتين من انتهاء الحرب بين العراق وإيران، شنت العراق ذلك الهجوم المفاجئ وغير المفهوم حتى اليوم على الكويت. لقد أجبرت العراق في النهاية على الانسحاب، ولكن بعد أن أحدثت دماراً شديداً في الاقتصاد العراقي والاقتصاد الكويتي، وكذلك، وإن كان بدرجة أقل، في الاقتصاد السعودي. لقد انخفض متوسط الدخل في العراق من ٤٠٨٣ دولاراً في عام ١٩٨٠ (الذي كان في ذلك الوقت نحو ثمانية أمثال متوسط الدخل في مصر) إلى ما لا يزيد على ٦٢٧ دولاراً في عام ١٩٩٠(أي أقل من متوسط الدخل في مصر)[١٨]. وهكذا يمكن تلخيص القصة في العبارة الوجيزة: الغرب أعطى والغرب أخذ! ولكن الغرب بالإضافة إلى ذلك، وعلى الأخص الولايات المتحدة، حقق من وراء ذلك كله منافع عظيمة، أولاً في صورة مبيعات هائلة من السلاح قبل الحرب وخلالها وبعدها، ثم في صورة ما أبرم من عقود بعد الحرب لإعادة بناء ما دمره الغرب بنفسه.

ومن المفيد هنا إيراد بعض الأرقام ذات المغزى. ففي سنة ١٩٩٠، قدرت حكومة السعودية أرصدتها (مدخراتها) المتراكمة سنة بعد أخرى من فوائض إيرادات النفط، بنحو ٧٠ مليار دولار. ولكن إجمالي النفقات التي تحملها الاقتصاد السعودي وحده بسبب الهجوم العراقي على الكويت وما تلاه من أحداث، قدرت حتى نهاية سنة ١٩٩٢، بما يتراوح بين ٦٠ و٨٠ مليار دولار[١٩]، أي ما يقارب إجمالي مدخرات السعودية المتراكمة. هذا المبلغ الأخير (أي ٦٠ ـ ٨٠ مليار دولار) يشمل ما يلي: ٢٥,٧ مليار دولار قيمة مشتروات من الأسلحة من الولايات المتحدة وحدها في الفترة ما بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ و١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[٢٠]، أي فترة لا تتجاوز ٢٦ شهراً،

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(١٩) Yahya M. Sadowski, *Scuds or Butter?: The Political Economy of Arms Control in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), p. 21.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٥.

بالإضافة إلى ١٦,٨ مليار دولار حصلت عليها الولايات المتحدة أيضاً باسم «حوافز مالية» (Financial Incentives)، أي أنها مبالغ كانت فيما يبدو لازمة «لحث» الولايات المتحدة على الاشتراك في صد الهجوم العراقي. وقد حصلت دول غربية أخرى، وكذلك بعض الدول العربية «الصديقة»، على مثل هذه «الحوافز المالية» للغرض نفسه. كحصول المملكة المتحدة على مليار من الدولارات. كذلك يدخل في تكاليف الحرب التي تحملتها السعودية «هديتان» صغيرتان أعطيتا لكل من تركيا والاتحاد السوفياتي[٢١] ولم يعط لهما تفسير واضح، وإن كانت الدولة الأخيرة قد أصبحت بدورها من «الدول الصديقة» قبيل الهجوم مباشرة.

إن هذا التحول الكبير الذي طرأ على طبيعة الاستغلال، من استغلال الدولة كمنتج (أو كمصدر للعمالة الرخيصة)، إلى استغلالها كمستهلك، كان له آثار أكبر أهمية بكثير مما قد يبدو لأول وهلة. ذلك أن استغلال العامل يحتاج لتبريره إلى أيديولوجيا مختلفة جداً عن تلك التي يمكن بها تبرير استغلال المستهلك. والفارق بين الأيديولوجيتين يشبه الفارق بين الطريقة التي يمكن أن تخاطب بها خادماً منزلياً يعاني الفقر وسوء المعاملة، وتلك التي تخاطب بها زبوناً لبضائعك تقوم باستغلاله في الأساس كمشتر. من الممكن أن تدعو الأول (أي الخادم المنزلي الفقير) «بدائياً» (Primitive) أو متأخراً (Backward) كما اعتاد الغرب أن يسمي الأمم الفقيرة منذ قرن أو قرن ونصف، أما في التعامل مع زبون جيد لبضائعك، فإنه قد يكون الأكثر ملاءمة أن تدعوه «متخلفاً» (Underdeveloped) أو حتى نامياً (Developing)، كما تسمى اليوم البلاد العربية وغيرها من البلاد الفقيرة، بل إن فلسفة «التنمية الاقتصادية» برمتها، والتي تزامن تدشينها تزامناً لافتاً للنظر مع بداية الحقبة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبدو منسجمة تماماً مع هذا التغير الذي لحق طبيعة الاستغلال وآليته. فعلى سبيل المثال، كان المصريون قبل عام ١٩٤٥، حينما يريدون التعبير عما يعتبرونه أهم مشكلاتهم الاقتصادية، يقولون إنها «الفقر والجهل والمرض»، أي أنهم كانوا يفهمون التقدم الاقتصادي على أنه رفع الفقراء إلى مستوى لائق للمعيشة. أما بعد عام ١٩٤٥، فقد بدأنا نتعلم كيف نعرّف

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

المشكلة على أنها انخفاض متوسط الدخل، أي انخفاض الدخل على مستوى الدولة مأخوذة ككل. ولكن هذا الدخل المتوسط للدولة ككل من الممكن جداً أن يزيد (وقد زاد بالفعل كما رأينا زيادة لا يستهان بها) دون أن يقترن هذا بحدوث تحسن ملموس أو التحسن المأمول في مستوى معيشة الفقراء من السكان.

إن تعريف التنمية بأنها الارتفاع في متوسط الدخل للدولة ككل قد يكون ملائماً تماماً لهدف تصريف فوائض السلع لدى دول أخرى، أكثر تقدماً، بينما تعريفها بأنها رفع مستوى معيشة الفقراء من السكان قد لا يساهم كثيراً في تحقيق هذا الهدف، إذ ان الأرجح أن هؤلاء الفقراء سوف ينفقون دخولهم الإضافية على سلع محلية لا بد من زيادة إنتاجها داخل البلد الفقير نفسه.

خاتمة

أود أن أختم هذا الفصل بأن ألفت نظر القارئ إلى تغير آخر مهم طرأ منذ نحو أوائل التسعينيات على حركة التغريب الذي يخضع لها الوطن العربي، ولعل هذا التغير الأخير هو السبب فيما أشرت إليه في بداية هذا الفصل من شعور بأن العرب يبدون وكأنهم يجتازون الفصل الأخير من فصول العلاقة بينهم وبين الغرب. في هذا الفصل الأخير من الرواية، يبدو وكأن وسيطاً جديداً هو الذي سوف يتولى إتمام حركة التغريب في هذا الجزء من العالم. وهذا الوسيط الذي يحل محل أوروبا والولايات المتحدة هو إسرائيل.

لا أحد ممن يجيء من الغرب لغزو الوطن العربي، يصرّح بالطبع بنياته وبواعثه الحقيقية. فعندما جاء نابليون مثلاً إلى مصر، منذ مائتي عام، حاول أن يطمئننا بأنه مسلم صالح، وأنه إنما جاء إلى مصر مدفوعاً فقط بالرغبة في نشر مبادئ التنوير. وعندما جاء الأمريكيون بعد ذلك بمائة وخمسين سنة، ادعوا أنهم يأتون معهم للمنطقة بـ «التنمية الاقتصادية». كذلك عندما قدّم الإسرائيليون أنفسهم إلى العرب فعلوا ذلك تحت لواء ما أسموه بـ «عملية السلام»، على الرغم من المفروض أن يكون من الواضح للجميع أن السلام كان منتشراً بالمنطقة بدرجة لا بأس بها على الإطلاق حتى جاءوا هم إليها.

والآن، بعد انقضاء مائتي عام من التجارب في «التقدم الاقتصادي» و«الاستغلال الاقتصادي»، و«الاغتراب الحضاري والثقافي»، وصلنا إلى نقطة لم

يعد فيها من الصعب أن نتكهن بما يمكن أن تسفر عنه هذه الحقبة الجديدة من «التغريب» التي يسعى الإسرائيليون إلى الإمساك بزمامها. فهل لنا أن نتوقع مثلاً مزيداً من النمو الاقتصادي وارتفاع متوسط الدخل؟ نعم، وبلا أدنى شك. هل نتوقع مزيداً من الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة وانخفاضاً في معدلات الأمية؟ نعم، لا بد أن نتوقع هذا أيضاً. وهل سيشق المزيد من الطرق ويمد المزيد من السكك الحديدية وأنابيب النفط وتشيد موانئ ومطارات كثيرة جديدة؟ نعم، لا بد أن يحدث هذا، وإن كان من المرجح أن يمرّ كثير من هذه الطرق وخطوط السكك الحديدية والأنابيب بمدن وموانئ إسرائيلية كتل أبيب وحيفا، بل حتى التجارة فيما بين البلاد العربية، قد تصر إسرائيل على أن تدخل فيها كوسيط بين كل طرفين. وإذا كان لنا أن نتعلم من التجارب السابقة فإن علينا أيضاً أن نتوقع أن ترتفع درجة الاستغلال ويزيد التفاوت في الدخول، سواء فيما بين العرب والإسرائيليين أو فيما بين الدول العربية نفسها، فقد سبق أن شهدنا مثل هذا من قبل. ولكن الثمن الباهظ حقاً الذي سوف يدفعه العرب، لن يكون هذا أو ذاك مما ذكرناه.

إن الثمن الباهظ حقاً سيكون، كما كان من قبل، هو ما سوف يتعرض له العرب من مزيد من المسخ لهويتهم. فبعد عشرين أو ثلاثين عاماً من العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل قد يصبح من الصعب على العرب أن يتذكروا ما كانوا عليه بالضبط قبل قرنين من الزمان، وقد يصعب على أحد أن يتعرّف على عربي عندما يصادفه في الطريق، بل وقد ينسى شيئاً فشيئاً ما الذي يعنيه بالضبط وصف شخص أو شيء بأنه «عربي». وقد بدأ التمهيد لهذه النهاية بالفعل. فمنذ سنوات قليلة صدر لكاتب مصري معروف كتاب بعنوان: **عرب؟ نعم، ولكن أيضاً شرق أوسطيون.** فإذا لم يحدث ما يقف ضد هذا التيار ويصدّه فإنه سوف يكون من السهل جداً على المرء أن يتنبأ بصورة الاقتصاد العربي والمجتمع العربي بعد عشرين أو ثلاثين سنة من الآن.

قد يبدو هذا الثمن زهيداً في نظر الكثيرين، في مقابل الحصول على التنمية الاقتصادية السريعة والاستحواذ على التكنولوجيا الحديثة. ولكنه في نظر البعض، وأنا منهم، يمثل ثمناً باهظاً حقاً. والأمر في النهاية، يتعلق باختلافنا في ترتيب الأولويات وفي طريقة نظرنا للأمور، وهذه قضية لا يمكن، على أية حال، أن نعتبر الاقتصادي أكفأ الناس في إصدار الحكم فيها.

الفصل الثاني

العولمة والتنمية البشرية
في الوطن العربي

أولاً: ثلاثة عقود من العولمة المتسارعة

لم تكن درجة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها كل دولة من الدول العربية طوال القرنين الماضيين مماثلة بالطبع لما شهدته الدول العربية الأخرى، كما أن أولاً: درجة انفتاح الوطن العربي، مأخوذاً ككل، قد تغيرت بدورها بين فترة وأخرى لك تكن خلال هذين القرنين.

إن هذا التقلب الذي شهده الانفتاح الاقتصادي في الوطن العربي كان مشابهاً في نمطه، إلى حد كبير، للتقلب الذي شهدته مناطق أخرى من العالم، إذ مالت درجة التكامل الاقتصادي مع العالم إلى الانخفاض في فترات الركود والأزمات والحروب العالمية، ومالت إلى الارتفاع في فترات السلم والانتعاش الاقتصادي.

ولكننا نلاحظ أنه خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، أدت الأحداث الدولية الكبرى بالبلدان العربية إلى اتخاذ طريقين مختلفين تماماً من حيث درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي. فبينما شجع قيام الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية بعض البلدان العربية (أهمها مصر وسوريا والعراق) على انتهاج سياسات حمائية وتبني استراتيجية اقتصادية أقرب إلى الاستقلال والانطواء على النفس، وإعلان صورة أو أخرى من «الاشتراكية العربية»، دفع تحقيق العالم الغربي معدلات غير مسبوقة في النمو الاقتصادي بدول عربية أخرى (وعلى الأخص الدول الغنية بالنفط، بالإضافة إلى لبنان والأردن) إلى الاندماج حتى بدرجة أكبر من ذي قبل بالاقتصاد الغربي.

تلا ذلك عقود ثلاثة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٥) شهدت شمول تيار العولمة الوطن العربي بأكمله، فإذا بالدول ذات الاقتصاد المنفتح على العالم يزيد انفتاحها عنه

في أي وقت مضى، والبلدان ذات الاقتصاد المنغلق نسبياً تشهد تحولاً جذرياً نحو الانفتاح الاقتصادي، وتفكك بسرعة نظاماً كان يقوم على سيطرة الدولة على الاقتصاد. وقد زادت سرعة هذا الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح منذ عام ١٩٩٠، فتبنى كثير من البلدان العربية، ما عرف ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، ووقع كثير منها اتفاقيات التجارة الناتجة من جولة الأوروغواي، كما أبرم بعضها اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي.

فإذا حاولنا مقارنة البلدان العربية اليوم، من حيث درجة انفتاحها على العالم، باستخدام نسبة حجم التجارة الخارجية لكل بلد إلى ناتجه المحلي الإجمالي، وجدنا اختلافاً كبيراً بين هذه البلدان، إذ تتراوح هذه النسبة بين ٢٨ بالمئة في حالة سوريا و٢٠٠ بالمئة في حالة البحرين[١]. أما الوطن العربي ككل، فإن النسبة فيه تصل إلى ٧٠ بالمئة، وهي نسبة عالية تفسرها في الأساس أهمية صادرات النفط في إجمالي الناتج العربي. ومع ذلك فما زال نصيب الوطن العربي من التجارة الدولية لا يزيد على خمس نصيب الدول النامية الآسيوية، وإن كان مساوياً لنصيب أمريكا اللاتينية، وضعفي نصيب الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء[٢]. ويظهر اعتماد الوطن العربي على التجارة الدولية مرتفعاً بوجه خاص في مجالي تصدير النفط واستيراد الغذاء. فالنفط يمثل نحو ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها، ولا يستخدم من النفط محلياً إلا نسبة ضئيلة للغاية من إنتاجه. وغالبية البلدان العربية مستوردة صافية للمواد الغذائية، كما زاد هذا الاعتماد على استيراد الغذاء بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الماضية.

كذلك شهد الوطن العربي منذ أواخر الستينيات نمواً متسارعاً في معدل انتقال العمالة من الوطن العربي إلى الخارج. ولكن أهم من ذلك بكثير هو التسارع في هجرة العمالة بين دولة عربية وأخرى، إذ لعبت هذه الهجرة دوراً هاماً في اقتصادات البلاد المصدرة والمستقبلة للعمالة على السواء. كذلك شهدت الفترة نفسها، وعلى الأخص في أعقاب غزو العراق للكويت في ١٩٩٠ ـ

---

(١) Mohamed A. El-Erian [et al.], *Growth and Stability in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996), p. 7.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥.

١٩٩١، نمواً في تدفق العمالة المهاجرة من جنوب وجنوب شرقي آسيا إلى دول الخليج، وارتفاع نسبة هذه العمالة في إجمالي القوى العاملة في هذه الدول على حساب العمال الآتين من الدول العربية.

أما فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال، فقد كان معدل تدفقها الصافي خلال العقود الأخيرة إلى دول المشرق العربي، أكبر منها إلى دول المغرب (١٧ بالمئة و٣,٥ بالمئة من الناتج القومي المحلي على التوالي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، مع وجود بعض الحالات التي تعتمد فيها بعض الدول العربية على هذا التدفق لرؤوس الأموال من الخارج، كمصدر للعملات الأجنبية، أكثر مما تعتمد على صادراتها من السلع والخدمات[٣]. ترتب على ذلك ارتفاع عبء الدين الخارجي إلى ٧٦ بالمئة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لخمس دول عربية في المشرق العربي (هي مصر والأردن وسوريا واليمن ولبنان)، وإلى ٦٩ بالمئة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لثلاث دول في المغرب العربي (هي الجزائر والمغرب وتونس) في أوائل التسعينيات[٤].

وبالإضافة إلى هذه التدفقات لتيارات السلع والخدمات، والعمالة، ورؤوس الأموال، شهد الوطن العربي أيضاً تسارعاً في نقل التكنولوجيا إليه، وبخاصة في مجالات السلاح، والنفط والبتروكيماويات، والتشييد والنقل والسياحة ووسائل الاتصال اللاسلكية. وبنمو هذه الوسائل الأخيرة، أصبح الوطن العربي معرضاً أكثر منه في أي وقت مضى لتدفق المعلومات والأفكار وأنماط الحياة والقيم من الخارج.

هذه الصورة التي ترسمها الفقرات السابقة لتسارع حركة العولمة في المنطقة العربية، لا بد أن نورد عليها مع ذلك بعض التحفظات. أول هذه التحفظات هو في الواقع ظاهري أكثر منه حقيقياً، وأقصد به انخفاض نسبة

---

(٣) I. Diwan [et al.], *External Finance in the Middle East* (Cairo: Economic Research Forum, 1993), p. 1.

(٤) يلاحظ أن كلاً من النسبتين الأخيرتين تشير إلى نسبة **القيمة الحاضرة** للدين الخارجي. كما يلاحظ أن أعلى نسبة لعبء الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي هي للأردن ٢٥٩ بالمئة. انظر: المصدر نفسه، الملحق رقم (٢)، ص ١٢.

إجمالي حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي ككل، من ٨٤ بالمئة في ١٩٧٦ إلى ٧٠ بالمئة في ١٩٩٥. إن البعض قد يستنتج من هذا أن الوطن العربي، لهذا السبب، هو اليوم أقل اندماجاً في الاقتصاد الدولي مما كان قبل عقدين من الزمان[٥] ولكن الحقيقة هي أن هذا الانخفاض لا يعكس إلا انخفاضاً في الأسعار العالمية للنفط مع ما نعرفه من الأهمية التي يحتلها النفط في إجمالي الصادرات العربية. الأهم من ذلك أن الوطن العربي، على الرغم من الارتفاع النسبي في نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي ما زال، إذا نظر إليه ككل، من أكثر مناطق العالم تطبيقاً للسياسات الحمائية، إذ ما زال مستوى التعريفة الجمركية في المتوسط ٣٠ بالمئة في مصر والأردن وموريتانيا وتونس[٦]. كذلك نلاحظ أن الصادرات والواردات العربية تتسم بانخفاض درجة التنوع، إذ يسيطر النفط ومشتقاته على الصادرات، وتمثل السلع الغذائية نسبة عالية من إجمالي الواردات.

أما هجرة العمالة في الوطن العربي فإن أهميتها تبدو بشكل واضح فيما يتعلق بالهجرة بين دولة عربية وأخرى ولكنها أقل أهمية بكثير سواء فيما يتعلق بانتقال العمالة العربية إلى خارج الوطن العربي أو بانتقال العمالة الأجنبية إليه.

وأخيراً فإن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الوطن العربي اتخذ في الأساس صورة الاقتراض من الخارج أكثر من تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة. فمنذ منتصف الثمانينيات تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الوطن العربي بين ٠,٥ بالمئة و٠,٧٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل بدرجة ملحوظة عن نسبتها في آسيا وأمريكا اللاتينية[٧]. كذلك نلاحظ أن هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي جاءت إلى الوطن العربي تركزت بشكل واضح في مجالات معينة من مجالات الاستثمار وفي دول عربية

(٥) *Building on Progress: Reform and Growth in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: International Monetary Fund, Middle Eastern Dept., 1996), p. 54.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) M. El-Erian and S. Sheybani, «Private Capital Flows in the Development of the Arab Countries,» paper presented at: Cairo Papers 6th Annual Symposium, American University in Cairo, November 1996, p. 14.

بعينها، فذهب معظمها إلى قطاع الطاقة، وكان نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي صافي التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الوطن العربي في عام ١٩٩٦ من نصيب ثلاث دول هي مصر والمغرب وتونس(٨). وهناك دول مثل اليمن وسوريا والجزائر والسودان لم تتلق من هذه الاستثمارات إلا كميات ضئيلة للغاية(٩). كذلك ظهر تركز مماثل للتكنولوجيا المستوردة في قطاعات قليلة أهمها الطاقة والأسلحة.

ومع ذلك فإن الكثيرين يعبرون عن آمال واسعة في أن تزداد سرعة العولمة ودرجة الاندماج للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي نتيجة الاتفاقات الجديدة التي ترتبت على انتهاء جولة الأوروغواي في المفاوضات التجارية، والتي تمت أو ينتظر أن تتم بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي. لقد تم توقيع ثماني دول عربية (هي مصر والبحرين والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة) على الوثيقة النهائية لجولة الأوروغواي، ومن ثم أصبحت هذه الدول أعضاء مؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، وهناك دول عربية أخرى في سبيلها إلى أن تفعل الشيء نفسه، وسوف يؤدي ذلك إلى تسارع عملية تحرير التجارة والاستثمارات. وقد بدأت آثار هذا التحرير في الظهور بالفعل. ففي مصر مثلاً، من بين ٥٤٨ سلعة كان استيرادها إلى مصر ممنوعاً في عام ١٩٨٦، لم يعد اليوم ممنوعاً من الاستيراد إلا الملابس والمنسوجات. وفي تونس خفض عدد السلع التي يشترط الحصول على تراخيص استيراد بشأنها إلى أقل من ثلث ما كان عليه منذ عشر سنوات، وفي الجزائر ألغي اشتراط هذه التراخيص إلغاء تاماً(١٠). وتتوقع أيضاً نتائج مماثلة لاتفاقيات الدخول في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما فعلته بالفعل دولتان عربيتان (هما المغرب وتونس). وهناك عدة دول عربية أخرى في سبيلها إلى ذلك (مصر والأردن ولبنان والجزائر) ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تحقيق المزيد من تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، إلى ارتفاع

---

(٨) *Forum* (Economic Research Forum), vol. 4, no. 2 (September 1997), p. 6.

(٩) Economic Research Forum, *Economic Trends in the MENA Region* (Cairo: [The Forum], 1996), p. 47.

(١٠) المصدر نفسه.

معدل استيراد التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان العربية وربما أيضاً إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة العمالة العربية إلى أوروبا.

ثانياً: آثار العولمة في التنمية البشرية العربية

يسود اعتقاد بين عدد كبير من الاقتصاديين يرجع ظهوره على الأقل إلى بداية المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، ولكنه شهد طفرة كبيرة في العقدين الأخيرين، مؤداه وجود علاقة طردية بين درجة انفتاح الاقتصاد ومعدل نموّه، بل ان للانفتاح الاقتصادي على العالم أثراً إيجابياً في رفع مستوى التنمية البشرية (Human Development) وتخفيض درجة الفقر. من بين الكتابات الحديثة التي عبّرت عن هذا الاعتقاد فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي، ذهب إلى أن من بين هذه الدول، كانت الدول «الأكثر شجاعة في الأخذ بالإصلاح الاقتصادي» (Bold Reformers)، ويعني بذلك الدول التي قطعت شوطاً أبعد من غيرها في الانفتاح على العالم الخارجي، وهي الأردن والمغرب وتونس، «هي التي نجحت في تحقيق معدل أكبر في نمو متوسط الدخل الحقيقي وكان أداؤها أفضل في خلق فرص جديدة للعمالة، وفي تخفيض معدل التضخم والتخفيف من حدة الفقر، بالمقارنة بتلك الدول التي كانت أكثر بطئاً في تطبيق الإصلاح الاقتصادي أو ما زالت في أول الطريق في الأخذ بسياسات اقتصادية ذات توجه منفتح على العالم الخارجي»[(١١)]. وقد قدّم هذا التقرير الجدول التالي للتدليل على صحة هذا الاستنتاج.

إن لديّ بعض التحفظات على هذا المنحى من الاستنتاج. إن النمو الإقتصادي يتوقف على عوامل عديدة، ليست درجة المساهمة في التجارة الدولية إلا عاملاً واحداً منها، وليس بالضرورة أهمها. لا شك في أن ارتفاع حجم التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مستوى التعريفات الجمركية

---

(١١) *Building on Progress: Reform and Growth in the Middle East and North Africa*, p. 56.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات النسب العالية والمنخفضة للتجارة

الدولة	المتوسط المرجح للتعريفات على الواردات (بالمئة)	القيود الكمية على الواردات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) (بالمئة)
الدول ذات النسب العالية للتجارة/ الناتج المحلي الإجمالي			
الأردن	١٩,٨	٥ سلع	٤,٢
تونس	٣١,٧	٨ بالمئة من الناتج المحلي	٢,١
إسرائيل	٧,٢	ـ	٢,٦
الدول ذات النسب المنخفضة للتجارة/ الناتج المحلي الإجمالي			
اليمن	١٣,٠	توجد	-١,٠
ليبيا	ـ	توجد	-٥,٢
إيران	١٨,٠	توجد	٠,١

المصدر: *Building on Progress: Reform and Growth in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: International Monetary Fund, Middle Eastern Dept., 1996), p. 57.

وقلة القيود الكمية على الواردات لها كلها بعض الآثار الإيجابية في معدل النمو الاقتصادي، ولكن من الصحيح أيضاً أنه قد يكون لها في بعض الظروف بعض الآثار السلبية في معدل النمو، والدول المختلفة لا بد أن تختلف فيما بينها بدرجات كبيرة في الأهمية النسبية لهذه الآثار المتضاربة. أضف إلى ذلك أن

عدد الدول التي يحتويها الجدول السابق هو أقل بكثير من أن نستخلص منه تعميماً من هذا النوع، كما أن أي تغيير في الفترة المستخدمة كمحلّ للبحث قد يؤدي بسهولة إلى استنتاج مختلف. كذلك من الواضح أن ما يسمى بـ «انفتاح اقتصاد ما على العالم» يمثل ظاهرة متعددة الجوانب ومن ثم أكثر تعقيداً من أن تقاس بعدد قليل من المؤشرات كمستوى التعريفات الجمركية أو نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وحدهما، ناهيك عن أن أثر هذا الانفتاح في مستوى العمالة وتخفيف حدة الفقر لا بد أن يكون أكثر تعقيداً وأقل مدعاة لليقين من أثره في معدل النمو. فعلى المستوى النظري وحده، يميل المرء إلى الاعتقاد أن درجة الفقر ومستوى العمالة ونمط توزيع الدخل هي أمور أكثر تأثراً بوجود سياسات موجهة خصيصاً للتخفيف من حدة الفقر، أو بغياب هذه السياسات، منها بمستوى معدل النمو أو بدرجة انفتاح الاقتصاد على العالم. وتجارب الدول العربية المختلفة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تؤيد هذا الشك الذي نقول به في تعميم القول بأن للعولمة دائماً أثراً إيجابياً في معدلات النمو، بل وتلقي درجة أكبر من الشك على دورها في تخفيف حدة الفقر.

ذلك أننا إذا نظرنا إلى الوطن العربي ككل، لاحظنا أنه بعد أن حقق الوطن العربي معدلات عالية للنمو خلال السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات (حين بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو الحقيقي نحو ٥ بالمئة) انخفض هذا المعدل إلى نحو النصف خلال السنوات العشر التالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، فأصبح أقل من معدل النمو في السكان. ومن ثم انخفض متوسط الدخل الحقيقي في الوطن العربي، مأخوذاً ككل، بنحو ٤٠ بالمئة فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٧. كان السبب الأساسي لهذا الارتفاع الكبير ثم للانخفاض في معدلات النمو هو ما حدث من تقلبات عنيفة في أسعار النفط وإيراداته، ومن ثم في تحويلات العاملين ومعدلات الاستثمار. وليس لهذا صلة كبيرة، إن كانت له أية صلة على الإطلاق، بما قد يكون قد طرأ من تغير على درجة انفتاح الوطن العربي أو انغلاقه. والنتيجة نفسها يمكن استخلاصها من مقارنة الأداء الاقتصادي للدول العربية المختلفة، أو الأداء الاقتصادي لأي دولة عربية بمفردها في فترات زمنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، كان أداء مصر خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) فيما يتعلق بمعدل النمو قريباً من أداء المغرب، وهي دولة كانت أكثر انفتاحاً بكثير من مصر في تلك الفترة. والملاحظة نفسها يمكن أن

نوردها بالمقارنة بين أداء سوريا والأردن في الفترة نفسها. كذلك لا يمكن أن يفسر الانخفاض الكبير في معدل النمو في المغرب فيما بين الفترتين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ و١٩٨٠ ـ ١٩٩١، ولا في تونس فيما بين الفترتين نفسهما، بأي تغير في درجة الانفتاح الاقتصادي لأي منهما (أنظر الجدول رقم (٢ ـ ٢)).

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بعض البلدان العربية (بالمئة)

الدولة	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩١
الجزائر	٤,٢	-٠,٧
مصر	٢,٨	١,٩
الأردن	٥,٨	-١,٧
موريتانيا	-٠,١	-١,٨
المغرب	٢,٧	١,٦
السودان	٠,٨	غ.م.
سوريا	٥,١	-١,٤
تونس	٤,٧	١,١
اليمن	٥,١	غ.م.

غ. م. = غير متوفر.

المصدر: A. Richards, *The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region* (Cairo: Economic Research Forum, 1994), p. 54.

ليس هناك شك، مع ذلك، في أن بعض جوانب التنمية البشرية قد تأثرت تأثراً إيجابياً بزيادة درجة انفتاح الاقتصاد العربي على العالم الخارجي خلال

العقود الثلاثة الماضية، كما سبق لها أن تأثرت إيجابياً بهذا الانفتاح عبر المدى الطويل، أي خلال القرنين الماضيين، كما سبق أن بيّنا في الفصل الأول. وهكذا نجد أن تلك الدول العربية التي بدأت بتحقيق بعض المنافع في هذا الصدد، من اتصالها بالغرب، في وقت ما في القرن الماضي، كما في تخفيض معدل وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع لدى الميلاد، استمرت في تحقيق هذه المنافع خلال العقود الثلاثة الماضية، بينما استطاعت دول عربية أخرى، وهي تلك التي بدأ اقتباسها من الغرب لوسائل مكافحة الأمراض والارتفاع بمستوى الصحة، في وقت متأخر نسبياً، تحقيق تقدم أسرع في هذا المجال. فإذا نظرنا إلى الوطن العربي ككل، نجد أن طفلاً ولد في سنة ١٩٩٠ يمكن أن يتوقع أن يعيش لمدة أطول بثلاثة عشر عاماً مما كان يتوقع للجيل السابق عليه[١٢]. وهكذا أصبح متوسط العمر المتوقع لدى الميلاد في الوطن العربي، نحو ٦٥ عاماً اليوم، وهو ما يقرب من المتوسط للعالم ككل. كذلك انخفض معدل وفيات الأطفال بما يزيد على ٥٠ بالمئة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهو الآن ليس أعلى بدرجة تذكر من متوسطه على مستوى العالم ككل، بل إننا نجد أنه حتى فيما يتعلق بالدول العربية التي بدأت اتصالها بالغرب في وقت مبكر نسبياً، كمصر مثلاً، تحقق تقدم ملحوظ في العمر المتوقع لدى الميلاد (زيادة بنحو ١٠ سنوات في حالة مصر، من ٥٢,١ إلى ٦١,٦ سنة فيما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)[١٣].

كذلك يمكن أن يرد الفضل إلى ازدياد الاتصال بالغرب فيما حدث من تخفيض الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق بالمدارس في المستويات المختلفة من التعليم ومعدل المساهمة في القوى العاملة، إذ زاد في الحالين نصيب الإناث زيادة ملحوظة عما كان قبل ثلاثة عقود. وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث في معدل الالتحاق بالمدارس، فإننا نرى في بعض الدول العربية بالخليج أن نسبة الالتحاق بالتعليم

---

(١٢) Nemat Shafik [et al.], *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: The World Bank, 1995), p. 33.

(١٣) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, *Selected Social Trends in the ESCWA Region* (New York: United Nations, 1997), p. 55.

العالي بين الإناث أكبر منها بين الذكور(١٤).

إلا أننا إذا نحن استثنينا تلك المنافع الواضحة والمتولدة من الاتصال بوسائل الطب الحديث والتعرف على أنماط متنوعة من الثقافات وأساليب الحياة، فإنه لا تكاد توجد قناة واحدة من قنوات العولمة تخلو من بعض الآثار السلبية في التنمية البشرية. والوطن العربي يقدم أمثلة عديدة على هذه الحقيقة.

١ ـ التجارة الدولية

ولنبدأ بالتجارة الدولية كقناة من قنوات العولمة. إن ارتفاع درجة مساهمة دولة ما في التجارة الدولية قد يؤدي إلى الارتفاع بمعدل نمو ناتجها الإجمالي عن طريق ما تسمح به التجارة من توسيع نطاق السوق وارتفاع درجة تقسيم العمل، ولكنه في الوقت نفسه قد لا يترك نمط توزيع الدخل على ما كان عليه بل وقد يزيد من درجة الفقر لشرائح واسعة من السكان. ذلك أن موارد الدولة الاقتصادية قد توجّه، نتيجة لارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية، من إنتاج تلك السلع التي تمثل سلع استهلاك مهمة للفقراء، إلى إنتاج سلع للتصدير. في هذه الحالة قد لا يتأثر توزيع الدخل، ويبقى على حاله ولكن بشرط ألا يؤدي التغير في هيكل الإنتاج إلى تغير في توزيع ملكية الموارد التي تغير نمط تخصيصها، أو إلى تغير في النسبة بين الطلب على العمالة والطلب على رأس المال. إن تجارب بعض الدول العربية في القرن الماضي تمدنا بأمثلة على أثر هذا التغير في هيكل الإنتاج من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج سلع للتصدير نتيجة للاستعمار الفرنسي في دول شمال أفريقيا، أو نتيجة إدخال زراعة القطن في مصر. ففي الحالتين أدى هذا التغير في التركيب المحصولي إلى تغير في نمط توزيع الملكية الزراعية. إن درجة معاناة الفقراء في مصر، نتيجة لهذا التغير، يبدو أنها كانت أقل منها في دول شمال أفريقيا، ولكن ربما كان السبب الأساسي في هذا الاختلاف هو الفارق بين السياسة التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في شمال أفريقيا وتلك التي اتبعها حكام مصر منذ بداية القرن الماضي. إن من الممكن بالطبع أن يقال إنه، من زاوية نظرية بحتة، يجب عدم إلقاء المسؤولية عن تدهور توزيع الدخل في مثل هذه الحالات على ارتفاع درجة المساهمة في التجارة

(١٤) Economic Research Forum, *Economic Trends in the MENA Region*, p. 97.

الخارجية، بل يجب إلقاء المسؤولية عن ذلك على السياسات التي صاحبت هذه المساهمة. وهذا بلا شك صحيح، ولكن لا يسع المرء أن يلاحظ مع ذلك، أن ما يحدث عادة في الواقع هو أن يصاحب تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج اختيار لسياسة توزيعية معينة، وأن هناك عوامل قوية تدفع إلى اقتران هذا بذاك. فعلى سبيل المثال، مع تحول مصر إلى سياسات تجارية أكثر انفتاحاً على الخارج منذ منتصف السبعينيات ظهر أن هناك علاقة وثيقة بين الأخذ بهذه السياسات وبين التخلي التدريجي عن سياسات إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً التي كانت مطبقة في الخمسينيات والستينيات.

نلاحظ كذلك ان ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد يعني زيادة الاعتماد على استيراد السلع الغذائية كما هي الحال في معظم البلدان العربية، حيث انخفضت درجة الاكتفاء الغذائي في الغذاء خلال الثلاثين عاماً الماضية. هنا أيضاً نجد أنه بينما لا يجوز أن نستنتج من هذه الحقيقة وحدها أن العبء الواقع على الفقراء لا بد أن يزيد، فإن من الممكن جداً أن يحدث هذا بالفعل (أي يزيد العبء الواقع على الفقراء) في كل حالة يقترن فيها ازدياد الاعتماد على استيراد الغذاء بسياسة استيرادية منحازة لاستيراد السلع الكمالية على حساب المواد الغذائية، أو يقترن فيها تزايد هذا الاعتماد على استيراد الغذاء بزيادة في تقلبات الكمية المعروضة من الغذاء عما كان موجوداً في ظل الاكتفاء الذاتي، أو في كل حالة يستخدم فيها تصدير الغذاء للدولة أو تقديم المعونات الغذائية لها كوسيلة للضغط السياسي من جانب الدولة المصدرة أو المقدمة للمعونة، إذا كان هذا الضغط من شأنه تعديل نمط توزيع الدخل إلى نمط أبعد عن المساواة.

إن ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الخارجية يقترن أيضاً، في العادة، بتعريض الدولة لدرجة أكبر من التقلبات في الدخل، ولتكرار أكبر للصدمات الاقتصادية، والأرجح أن يقع عبء هذه التقلبات والصدمات على الفقراء أكثر مما يقع على غيرهم. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى مثال لذلك، وهو التغير في الأداء الاقتصادي لكثير من الدول العربية والذي حدث في منتصف الثمانينيات نتيجة للانخفاض المفاجئ في أسعار النفط العالمية، مما ترتب عليه آثار مهمة في معدل انتقال العمالة بين الدول العربية بعضها البعض، وفي حجم تحويلات هؤلاء العمال، وفي حالة موازين المدفوعات ومعدلات الاستثمار والبطالة في مختلف أنحاء الوطن العربي. تزامن هذا مع انخفاض في الطلب على العمال في

أوروبا مما أثر في معدل الهجرة من الدول العربية في شمال أفريقيا إلى غرب أوروبا، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى الأجور.

٢ ـ انتقال العمالة

فيما يتعلق بانتقال العمالة، كان حجم العمال العرب المهاجرين إلى دول النفط في الخليج، قبل حدوث هذه التطورات التي أشرنا إليها حالاً، أي من أوائل الثمانينيات، قد بلغ أقصى حجم له وهو خمسة ملايين، وبلغ عدد العمال العرب المهاجرين من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا نحو نصف هذا العدد. كان مجموع هذه العمالة المهاجرة يمثل في المتوسط ١٠ بالمئة من إجمالي القوة العاملة للدول المصدرة للعمالة، ولكن النسبة كانت أكبر بكثير في حالة الأردن ولبنان والضفة الغربية لنهر الأردن وغزة واليمن. كذلك كانت تحويلات هؤلاء المهاجرين تمثل نسباً لا يستهان بها من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول المصدرة للعمالة:

١٠ بالمئة في حالة المغرب، ١٢ بالمئة في مصر، ١٨ بالمئة في الأردن، ٢٢ بالمئة في اليمن و٣٠ بالمئة في الضفة الغربية وغزة[١٥].

ثم حدث الانخفاض في أسعار النفط وإيراداته، فإذا بتيار معاكس يحدث لهجرة العمالة، إذ بدأ تدفق العائدين من دول النفط في النصف الثاني من الثمانينيات، وشمل ذلك في حالة مصر عودة عشرات الألوف من العمال المصريين من العراق فقدوا وظائفهم مع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. ثم حدث الهجوم العراقي على الكويت في ١٩٩٠ مما أدى، مع الحرب التي تلته، إلى زيادة بؤس العمال المهاجرين وعودة نحو ٣٩٠,٠٠٠ مصري من العراق وبقية دول الخليج، و٢٢٥,٠٠٠ أردني/ فلسطيني ولا أقل من ٧٢٣,٠٠٠ يمني[١٦]. إن جزءاً كبيراً من الزيادة في حدة الفقر التي عانتها الدول العربية المصدرة للعمالة بعد منتصف الثمانينيات إنما يعود إلى هذه الصدمات الخارجية.

ولكن حتى بصرف النظر عن الصدمات والتقلبات المفاجئة، فإن هجرة العمالة إلى الخارج لا تمثل دائماً نفعاً صافياً من وجهة نظر التنمية البشرية.

---

(١٥) *Will Arab Workers Prosper, or Be Left Out in the Twenty-first Century?*, [written by Ishac Diwan], Regional Perspectives on World Development Report 1995 (Washington, DC: World Bank, 1995), p. 6.

(١٦) Diwan [et al.], *External Finance in the Middle East*, appendix 1, p. 5.

صحيح أن هذه الهجرة تساهم مساهمة فعالة في تخفيض حدة الفقر في الدول المصدرة للعمالة، وكثير من هؤلاء المهاجرين ينتسبون إلى أفقر شرائح السكان في هذه الدول، وهم يحصلون في الدول التي يهاجرون إليها، وبخاصة في الدول الغنية بالنفط في الخليج، على دخول أعلى بكثير مما كانوا يحصلون عليه في بلادهم. ثم إنهم يرسلون بتحويلاتهم إلى أسرهم فيساهمون في رفع مستوى معيشتهم. أضف إلى ذلك أن هذه الهجرة بما تؤدي إليه من ندرة في بعض أنواع العمالة في الدول المصدرة للعمال، ترفع من مستوى الأجور لهؤلاء الذين لم يهاجروا. فإذا عاد المهاجرون جلبوا معهم ما تراكم لديهم من مدخرات فاستثمروا جزءاً منها في مشروعات كثيفة الاستخدام للعمل فيخلقون بذلك فرصاً جديدة للعمالة في بلادهم. إن جزءاً كبيراً مما حدث من انخفاض في حدة الفقر في مصر والأردن واليمن فيما بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات إنما يعود إلى ارتفاع معدل الهجرة إلى الخليج في هذه الفترة. وقد كان لهجرة العمالة من تونس والجزائر والمغرب إلى أوروبا آثار مماثلة في تخفيض حدة الفقر في هذه الدول الثلاث.

كل هذا صحيح، ولكن هذه ليست كل الحقيقة فيما يتعلق بأثر الهجرة في التنمية البشرية. فالهجرة تسبب أيضاً اضطرابات وتوترات اجتماعية ونفسية في الدول المصدرة للعمالة والمستوردة لها على السواء، مما يؤثر تأثيراً ملموساً في مستوى الرفاهية الإنسانية. إن هذه الآثار تعبر عنها الأعمال الأدبية بشكل أوضح وأشمل مما تجده في الدراسات الاقتصادية والإحصائية، ولكن من الخطأ تجاهلها لمجرد أن من الصعب التعبير عنها تعبيراً كمياً. إن العلاقات الأسرية للعمال المهاجرين يصيبها الاضطراب، إما بسبب عجز الأسرة عن توفير الموارد اللازمة لأن تسافر مع عائلها، أو عجزها عن الحصول على تصريح لها بالإقامة بالدولة المهاجر إليها، أو بسبب ما تحدثه الزيادة المفاجئة في الدخل من تغير في المطامح وأنماط السلوك. وكثيراً ما تجد الزوجات اللاتي يتركهن أزواجهن بسبب الهجرة، وقد أصبحن يواجهن مسؤوليات جديدة ويقمن بأدوار جديدة في الأسرة مما يضع عليهن أعباء لم تكن موجودة قبل الهجرة[١٧].

---

(١٧) انظر مناقشة مفصلة لهذه الآثار الاجتماعية في: Galal A. Amin and Elizabeth Taylor Awny, *International Migration of Egyptian Labour* (Ottawa: International Development Research Centre, 1985), pp. 155-199.

فإذا نظرنا إلى الدول المضيفة، نجد أن تدفق عدد كبير من العمال المهاجرين الذين قد يشكلون في بعض هذه الدول غالبية القوة العاملة يولّد مشكلات من نوع مختلف، ولكنها ليست أقل أهمية من وجهة نظر الرفاهية الإنسانية أو «التنمية البشرية». فالاعتماد الزائد على جهد الآخرين قد يخلق مشاكل اجتماعية ونفسية ليست أقل خطراً من تلك التي يخلقها الحرمان الاقتصادي، كما أن التفاوت الكبير في الدخول بين مواطني الدولة من ناحية والعمال الوافدين من الخارج، من ناحية أخرى، قد يشكل خطراً على الاستقرار السياسي لا يقل عن الخطر الذي يولده التفاوت في الدخول بين مواطني الدولة أنفسهم. هذا النوع من المشكلات سوف نتعرض له ببعض التفصيل عندما نبحث حالة دولة الكويت.

٣ ـ حركات رؤوس الأموال

إذا انتقلنا إلى حركة رؤوس الأموال وآثارها في التنمية البشرية نجد أن هذه الآثار قد تتولد من أكثر من طريق. فحركة رؤوس الأموال تؤثر في التنمية البشرية عن طريق تأثيرها في معدلات الاستثمار والنمو، ومن ثم عن طريق خلق فرص جديدة للعمالة، وهي تؤثر في التنمية البشرية بما قد تولده من إيرادات إضافية للحكومة، يمكن أن ينفق جزء منها لرفع مستوى الرفاهية لمحدودي الدخل. هذه الآثار يمكن أن تحدث سواء اتخذت حركات رؤوس الأموال شكل القروض (ميسّرة أو غير ميسّرة) أو شكل استثمارات أجنبية خاصة. ولكن حركات رؤوس الأموال يمكن من ناحية أخرى أن تخلق مشكلات في طريق التنمية البشرية. هناك مثلاً ما تؤدي إليه المعونات الخارجية، في كثير من الأحوال، إلى فقدان الدولة المتلقية لها لجزء من استقلالها في اتخاذ القرارات، بل وقد تؤدي أيضاً إلى انخفاض درجة المشاركة من جانب مواطني الدولة المتلقية للمعونة في صنع القرارات السياسية. وهناك ما قد تؤدي إليه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى تخفيض الحجم الإجمالي للعمالة إذا كانت تحل محل بعض المشروعات الوطنية الكثيفة الاستخدام للعمل.

وقد تؤدي كل من المعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى تدهور توزيع الدخل وزيادة حدة الازدواجية الاجتماعية داخل الدولة المتلقية لهما إذا أدّيا إلى نمو الفجوة بين أنماط الاستهلاك للشرائح الاجتماعية المختلفة

وإلى خلق نوع من «العمالة الأرستقراطية» التي قد تحقق مستويات من المعيشة أعلى بكثير مما يسمح به متوسط الأجور في هذه الدولة. إن كثيراً من الدول العربية قد شهد خلال القرن الماضي مثل هذا النمو في الازدواجية الاجتماعية نتيجة فتح أبوابها لرأس المال الأجنبي، وقد تكررت هذه التجربة وزادت حدتها مع تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي خلال السبعينيات من هذا القرن.

وقد تأخذ حركات رؤوس الأموال صورة هروب لرأس المال من الدولة النامية إلى الخارج بدلاً من تدفق رأس المال إليها، بما يترتب على ذلك من آثار سلبية في التنمية البشرية. فهروب رأس المال قد يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستثمارات ويزيد من معدل البطالة أو على الأقل يقلل من حجم الآثار الإيجابية المترتبة على تدفق حركة رؤوس الأموال إلى داخل الدولة. وظاهرة هروب رأس المال ليست بالظاهرة الهيّنة في البلاد العربية، إذ يقدر البعض حجم الاستثمارات العربية الخاصة والعامة المتراكمة في الخارج بما يتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليار دولار[١٨] بالمقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتراكمة في البلدان العربية التي لا تزيد على ٦٠ مليار دولار[١٩].

٤ ـ دور الدولة

إن تضخم حجم الديون الخارجية الذي قد يترتب على معدل مرتفع لتدفق رؤوس الأموال من الخارج، يمكن أيضاً أن يؤثر تأثيراً سلبياً في التنمية البشرية، إما عن طريق ما قد يستتبعه من تخفيض في الواردات من بعض السلع الضرورية أو ما يؤدي إليه، عن طريق غير مباشر، من إجبار للدولة المدينة على تطبيق إجراءات تنطوي على تخفيض ما تقدمه الدولة من حماية لمحدودي الدخل وما تنفقه على بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية. هذا التخفيض لدور الدولة الذي يجري منذ سنوات وبمعدل كبير في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، يمكن أن ينظر إليه على أنه أثر من آثار الاتجاه المعاصر نحو المزيد من العولمة، إذ قد يكون تضخم حجم الديون الخارجية مجرد فرصة مواتية أو عذر لتبرير هذا التخفيض في دور الدولة أكثر من كونه سبباً أصيلاً لهذا التخفيض. بعبارة

---

(١٨) Economic Research Forum, *Economic Trends in the MENA Region*, p. 80.

(١٩) حسبت من: المصدر نفسه، ص ٤٩.

أخرى، إن من الممكن أن ننظر إلى عملية بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص (أو ما يسمى أحياناً بالخصخصة)، بمعدل متسارع، وتخلي الدولة عن كثير من مسؤولياتها التقليدية، على أنهما نتيجتان ضروريتان لتضخم حجم الديون الخارجية وعبء خدمة الديون، ولكن من الممكن أيضاً أن ينظر إليهما على أنهما، في الأساس، نتيجة من نتائج تسارع ظاهرة العولمة التي أدت إلى كلا الأمرين معاً: تضخم حجم الديون وتخفيض دور الدولة.

إن ما ترتب على تخفيض دور الدولة من آثار في التنمية البشرية، قد يكون أوضح في الوطن العربي منه في كثير من مناطق العالم الأخرى، لسبب بسيط هو أن الدولة في الوطن العربي ظلت لفترة طويلة من الزمن تتحمل مسؤوليات أكبر وتلعب دوراً أوضح مما تتحمله أو تلعبه في مناطق كثيرة أخرى من العالم. ومن بين الدول العربية، ربما لا تظهر المفارقة بين دور الدولة القوي وأثره في التنمية البشرية، وبين التراجع الكبير في هذا الدور. وهذا الأثر أوضح مما يظهر في مصر، وهو ما سنتناوله بتفصيل أكبر عند دراسة التجربة المصرية في العلاقة بين العولمة والتنمية البشرية.

٥ ـ انتقال المعلومات والأفكار

وأخيراً فإن العولمة يمكن أن يكون لها أثر مهم في التنمية البشرية من خلال نمو العلاقات الثقافية وزيادة معدل انتقال المعلومات والأفكار وأنماط السلوك والقيم. فكما سبق القول، إن هذه التطورات نفسها يمكن أن تعتبر في ذاتها جانباً من جوانب التنمية البشرية، من حيث إن المجتمع المفتوح يميل إلى أن يكون أكثر ديناميكية وحيوية من المجتمع المغلق، وأكثر استعداداً للتجديد والإبداع. ولكن هذا ليس، بأي حال من الأحوال، الأثر الوحيد الذي يمكن أن يترتب على زيادة قوة الاتصال الثقافي وزيادة معدل تغلغل الأفكار الأجنبية في مجتمع ما. إن الأثر الصافي لهذا الاتصال في التنمية البشرية لا بد أن يتفاوت بين حالة وأخرى، وفقاً لدرجة التعرض للمؤثرات الخارجية، وما إذا كان هذا التعرض مفاجئاً أو تدريجياً، بالإضافة بالطبع لطبيعة الثقافة الغازية وتلك التي يجري غزوها. ذلك أن تعرض ثقافة ما تعرضاً مفاجئاً لمؤثرات خارجية قد يؤدي إلى توترات ينتج عنها إضعاف للقدرة على التجديد والإبداع بدلاً من تقوية هذه القدرة. قد يؤدي هذا الانفتاح المفاجئ أيضاً إلى توترات عنيفة في العلاقة بين الطبقات الاجتماعية مما قد يهدد استقرار الأمة الاجتماعي

والسياسي. كذلك قد يؤدي هذا التعرض لأنماط أجنبية من السلوك إلى الإضرار بالتنمية البشرية إذا أدى إلى إضعاف لدور بعض المؤسسات المحلية التي كانت تلعب، قبل ذلك، دوراً إيجابياً في رفع مستوى الرفاهية، ولكنها اضطرت إلى إخلاء مكانها لمؤسسات أكثر «عصرية» لا تقدم مثل هذه المساهمة الإيجابية للرفاهية الاجتماعية. وسوف نقدم بعض الأمثلة على هذا عندما نقوم بشرح تجربة اليمن.

إن المرء لا يستطيع بالطبع أن يصدر تعميماً بما إذا كان الأثر الصافي لزيادة الاتصال الثقافي بين الأمم في التنمية البشرية أثراً إيجابياً أو سلبياً، ليس فقط لأن هذا الأثر لا بد أن يختلف بشدة بين حالة وأخرى، ولكن أيضاً بسبب ما يثيره هذا الموضوع بطبيعته من أحكام قيمية وشخصية لا بد أن تختلف من شخص لآخر، بحسب تقييمه لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية لكلتا الثقافتين اللتين يجري الاتصال بينهما، وبحسب ترتيبه الخاص للأولويات وما يعتبره أكثر الأشياء أو أقلها أهمية للرفاهية والتقدم الإنساني.

ثالثاً: السمات الخاصة لـ «عولمة» الاقتصاد العربي

إن كل هذه الآثار المختلفة (الإيجابية والسلبية) التي تحدثها العولمة في التنمية البشرية، يمكن مشاهدتها في مختلف مناطق العالم التي تعرضت كلها، بدرجة أو أخرى، لظاهرة العولمة. فارتفاع درجة المساهمة في التجارة الدولية يجلب منافع وأضراراً للتنمية البشرية، وكذلك ارتفاع معدل الهجرة، وارتفاع معدل تدفق رأس المال، وانحسار دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وزيادة قوة الاتصال الثقافي بين الأمم. إن درجة قوة أو ضعف كل أثر من الآثار التي تحدثها العولمة يختلف بالضرورة من منطقة لأخرى من مناطق العالم، بحسب طبيعة التجربة التاريخية لكل منها، وظروفها الاقتصادية، ومواردها الطبيعية والبشرية، وبحسب حاجتها لرأس المال الأجنبي، وبحسب قوة دولها أو ضعفها، ونقاط القوة والضعف في ثقافتها التقليدية... الخ. وعلى الرغم من أن الوطن العربي يشترك مع بقية مناطق العالم في معظم هذه الآثار أو كلها، الإيجابي منها والسلبي، فإن تجربة الوطن العربي في العولمة لها سمات معينة تميزها إلى حد كبير من غيرها من التجارب، سوف نذكر منها الآن ثلاث سمات كان لها جميعاً دور ملحوظ في تحديد الأثر الصافي للعولمة في التنمية البشرية:

السمة الأولى: هي الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه سلعة استراتيجية، هي النفط، في النمو الاقتصادي للوطن العربي. ففي كثير من الدول العربية (الكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات وعمان والعربية السعودية وليبيا)، يمكن اعتبار أن بداية «العولمة» هي نفسها بداية اكتشاف النفط وتصديره، وأن تاريخ العلاقة بين هذه الدول والعالم الخارجي يكاد يتطابق مع ما طرأ من تطورات على صادرات هذه السلعة. إن اعتماد هذه الدول الشديد على العالم الخارجي، اقتصادياً وسياسياً، سببه الأساسي اعتمادها الشديد على النفط، ولكن هذه الدول قد حققت كذلك، بسبب النفط، درجة من الرخاء الاقتصادي جعلها تتميز تميزاً واضحاً من سائر الدول النامية. إن هذا الرخاء نفسه، المرتبط بالاعتماد الكبير على سلعة واحدة، قد سمح لهذه الدول بالتخلص من كثير من المشكلات المتعلقة بالتنمية البشرية، ولكن هذه السمة نفسها قد خلقت لهذه الدول المصدرة للنفط مشكلات من نوع آخر، وإن تعلقت أيضاً بالتنمية البشرية.

السمة الثانية: وهي تتصل بدورها بالدور المهم الذي يلعبه النفط، هي أن الوطن العربي قد شهد في العقود الأخيرة درجة من هجرة العمالة بين دولة عربية وأخرى، لا تكاد تعرفها أي منطقة أخرى في العالم. أدى هذا إلى انتشار آثار «الثروة النفطية» إلى أبعد بكثير من حدود الدول الغنية بالنفط. وهكذا نجد أن كل الدول العربية تقريباً قد تأثرت بدرجة أو بأخرى بهذه الظاهرة: «ظاهرة العولمة عن طريق النفط»، التي كان لها آثار قوية، إيجابياً وسلبياً، في التنمية البشرية في الوطن العربي بأسره.

السمة الثالثة: هي أنه ربما لم يعرف أي جزء آخر من العالم (باستثناء الكتلة الاشتراكية) ما عرفه الوطن العربي، خلال الخمسين عاماً الأخيرة، من تعاظم دور الدولة في الاقتصاد. إن من الممكن تفسير ذلك بدور الميراث التاريخي لبعض الدول العربية، كمصر مثلاً، مما يعود إلى عصور بالغة القدم، وكذلك بنوع الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول بوجه خاص، كمياه الأنهار من ناحية والنفط من ناحية أخرى، مما حتّم أن تلعب الدولة دوراً مهماً في إدارة الاقتصاد. ومع ميل دور الدولة إلى الانحسار في العقود الأخيرة، نتيجة زيادة تيار العولمة قوة، سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أو حركات رؤوس الأموال أو الاتصالات، كان من شبه المحتم أن تضعف درجة الحماية

التي توفرها الدولة لشرائح المجتمع الأقل دخلاً، بما يترتب على ذلك من آثار في التنمية البشرية.

ولكي أشرح الآثار المترتبة على هذه السمات الثلاث في التنمية البشرية، اخترت أربع دول عربية لمناقشة حالة كل منها على انفراد. فاخترت الكويت لكي تمثل في الأساس ما يمكن تسميته بـ «الرخاء عن طريق النفط»، وما يعنيه ذلك للتنمية البشرية. واخترت اليمن لتمثل الآثار المترتبة على الهجرة. واخترت تونس لأنها تمثل هجرة من نوع مختلف عنها في حالة اليمن، إذ أنها هجرة إلى دول شمالية أكثر تقدماً، وهي سمة تشترك فيها مع تونس، مع اختلاف في الدرجة، دولتان عربيتان أخريان هما الجزائر والمغرب. كذلك تقدم تونس مثالاً شائقاً لحالة دولة اقترنت فيها ظاهرة العولمة بتقدم في بعض مجالات التنمية البشرية يفوق بدرجة ملحوظة ما حققته معظم الدول العربية الأخرى.

وأخيراً فقد اخترت مصر لتمثل آثار تراجع دور الدولة في التنمية البشرية، ولكن نظراً لأهمية التجربة المصرية في نواح أخرى من نواحي التنمية البشرية، فقد أفردت لها فصلاً مستقلاً هو الفصل الثالث.

رابعاً: التكاليف الإنسانية للرخاء الاقتصادي: حالة الكويت

بالمقارنة بالدول العربية الأخرى، يمكن أن تعتبر الكويت من أكثر هذه الدول انفتاحاً على العالم الخارجي، سواء قسنا ذلك بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو بدرجة الاعتماد على العمالة الوافدة، أو بنسبة المدخرات المستثمرة في الخارج، أو بدرجة التسامح في استيراد المعلومات والأفكار من الخارج.

ومن الممكن أن نرد هذه الدرجة العالية للانفتاح على العالم الخارجي، التي تتسم بها إلى حد كبير، إلى انخفاض درجة التنوع في موارد الكويت الاقتصادية واعتمادها الكبير على سلعة واحدة، هي النفط، ومن ثم فمن الممكن أن نقول إن الكويت لم يكن أمامها في الواقع اختيار حقيقي فيما إذا كانت ستقبل أو لا تقبل على الانفتاح على العالم الخارجي بهذه الدرجة. فالكويت كانت مضطرة، فيما يبدو، ومنذ نشأتها كدولة، إلى قبول «العولمة». وهكذا نجد أن ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت هي نتيجة لكل من العوامل الثلاثة التالية:

١ ـ ارتفاع نصيب النفط في الناتج الإجمالي، وقلة إمكانية استخدام الجزء الأكبر من هذا النفط محلياً.

٢ ـ ندرة الموارد الزراعية، ومن ثم ارتفاع درجة الاعتماد على استيراد الغذاء وغيره من الضروريات.

٣ ـ ضآلة الفرص المتاحة لاستثمار فائض رأس المال في داخل البلاد ومن ثم الحاجة إلى الاستثمار في الخارج.

كذلك فإنه مع قلة عدد السكان، كان على الكويت أن تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد العمالة من الخارج. أضف إلى ذلك اعتماد الكويت الكبير على التكنولوجيا الغربية في التنقيب عن المصدر الأساسي لثروتها، واعتمادها السياسي أيضاً على الغرب، مما ضيق أيضاً من فرص الاختيار المتاحة للكويت فيما يتعلق بفتح أبوابها للمؤثرات الثقافية الغربية.

لم تكن العولمة إذن في حالة الكويت، نتيجة اختيار حرّ، بقدر ما كانت نتيجة ضرورات اقتصادية وسياسية. ولكن هذه العولمة قد جلبت للكويت، على أية حال، درجة من الرخاء لا يتمتع بمثله الا عدد جد قليل من دول العالم، وسمحت للكويت بتجنب المعاناة من معظم المشكلات المتعلقة بالتنمية البشرية التي تعانيها معظم الدول العربية الأخرى.

فمع الدخل المرتفع الذي يولدّه النفط، وصغر عدد السكان، حققت الكويت مستوى لدخل الفرد لا يقل كثيراً عن متوسط الدخل في دول العالم العالية الدخل (٢٠,٢٧٠ دولار بالمقارنة بـ ٢٣,١٠٠ دولار على التوالي في عام ١٩٩٤)[٢٠]. كذلك فإنه طبقاً لتقرير حديث من تقارير التنمية البشرية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء، كانت الكويت هي أولى الدول العربية في الترتيب في سلم التنمية البشرية. فالعمر المتوقع عند الميلاد بلغ في الكويت ٧٥ عاماً بالمقارنة بـ ٦٦ عاماً في الوطن العربي مأخوذاً ككل. ومعدل وفيات الأطفال في الكويت هو ١٧ في الألف، بالمقارنة بـ ٥٢ في الألف في الوطن العربي، مأخوذاً أيضاً ككل. كذلك حققت الكويت نسبة الـ ١٠٠ بالمئة في

(٢٠) Shafik [et al.], *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*, p. 102.

مجال توصيل المياه الصالحة للشرب إلى السكان (بالمقارنة بمتوسط قدره ٨٤ بالمئة في الوطن العربي)[٢١].

كذلك سمح ارتفاع إيرادات النفط بالمقارنة بحجم السكان، بأن تقدم دولة الكويت لسكانها نظاماً من التأمين الاجتماعي، وصف بأنه يشمل المرء بالرعاية «من المهد إلى اللحد». فنرى مثلاً أن نسبة المعونات والتحويلات ومبالغ الدعم التي تقدمها الحكومة لسكانها كانت تمثل ١١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف التسعينيات، وهي نسبة تبلغ نحو ثلاثة أمثال النسبة المناظرة في السعودية وعمان (٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)[٢٢]. وتشمل هذه المبالغ والتحويلات ما يقدم من دعم لبعض السلع الغذائية الضرورية، ومواد البناء، ومياه الشرب والكهرباء (وهذه الأخيرة تقدم لمستهلكيها بسعر يساوي نحو ١٠ بالمئة من تكاليف إنتاجها)، فضلاً بالطبع عن المنتجات النفطية. كذلك تقدم الدولة خدمات التعليم والصحة بلا مقابل تقريباً، ويحصل الكويتيون على خدمة العلاج في الخارج، إذا احتاجوا إليها، على نفقة الدولة، كما تقدم الدولة للمتزوجين من الكويتيين مساعدات مالية لتمكينهم من شراء أراض لبناء مساكنهم. كذلك ضمنت الدولة لجميع خريجي الجامعات والمعاهد من الكويتيين فرص التوظف بمرتبات مجزية وطبقاً لنظام سخي للمعاشات[٢٣].

إن كثيراً من هذه الإنجازات يمكن أن يفسر بالطبع، ولو جزئياً، بانفتاح الاقتصاد الكويتي أو بظاهرة «العولمة»، ما دامت هذه الإنجازات يصعب تصوّرها لو لم يكن للكويت ما لها من صلة بالسوق العالمية التي تستوعب ما تصدره من النفط. ولكن هذا الانفتاح نفسه خلق بعض المشكلات للكويت، يتعلق بعضها بالاستقرار السياسي للدولة، وبعضها بالتناغم والانسجام الاجتماعي، أو بـ «التنمية البشرية» بوجه عام.

فمنذ بداية تدفق إيرادات النفط من الخارج بمعدلات كبيرة، في الخمسينيات، بدأت الكويت تشعر بما تتعرض له من مخاطر سياسية واقتصادية،

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Nigel Andrew Chalk [et al.], *Kuwait, from Reconstruction to Accumulation for Future Generations*, Occasional Paper; no. 150 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997), p. 13.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

تنبع من ناحية من الاحتمال القائم دائماً لحدوث انخفاض كبير في الدخل نتيجة انخفاض كبير في أسعار النفط، وتنبع من ناحية أخرى، من وقوع الكويت بالقرب من دول أفقر منها بكثير ولكنها أقوى منها عسكرياً بدرجة كبيرة أيضاً. هكذا أدى الانخفاض المفاجئ في إيرادات الكويت من النفط في منتصف الثمانينيات، والآثار الوخيمة الاقتصادية والإنسانية للغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وما تلا هذا الغزو من حرب، إلى إحداث هزة عنيفة في المجتمع الكويتي سوف تحتاج الكويت إلى فترة طويلة من الزمن لإزالة آثارها. إلا أنه حتى قبل وقوع هذه الأحداث، كان هناك من الظواهر المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بانفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي، ما حمل المجتمع الكويتي تكلفة عالية اقتصادياً وإنسانياً.

فمن ناحية نجد أن الكويت، طوال العقود الأربعة الماضية، التي تلت قيام العراق بالتهديد باحتلال الكويت في ١٩٦٠، كانت هي الدولة التي قدمت أكبر قدر من المعونات الإنمائية للدول العربية، من بين الدول العربية المانحة للمعونة، ومن ثم قدمت مساهمة مهمة للتنمية في عدد من البلدان العربية الفقيرة. ولكن هذه الحقيقة ليست بعيدة الصلة عما ذكرناه حالاً من دقة موقف الكويت السياسي في المنطقة، وشعور الكويت بما يهددها من أخطار بسبب دقة هذا الموقف. أهم من ذلك، من وجهة نظر التنمية البشرية، تلك المشكلات الناجمة عن غلبة العمالة الوافدة على القوة العاملة، إذ تمثل هذه العمالة الوافدة ٨٥ بالمئة من إجمالي القوة العاملة في الكويت، وبلغ عددها نو٩٠٠,٠٠٠ شخص قبيل الغزو العراقي مباشرة[٢٤]. ذلك أن هؤلاء العمال الوافدين يتسمون بوجه عام بضعف الشعور بالولاء للدولة التي يعملون بها، بل ويشعر بعضهم بنوع من المرارة بسبب حرمانهم من الحقوق السياسية وكثير من المزايا الاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون. إن مشكلة توزيع الدخل وقضية المساواة تظهران في الكويت إذن بصورة مختلفة عن الصور التي تظهران بها في الدول العربية الأخرى غير النفطية، حيث تتعلق قضية توزيع الدخل بدرجة المساواة أو التفاوت بين مواطني الدولة نفسها. ففي مجتمع تغلب عليه العمالة الوافدة لا بد أن يثور قلق مواطني الدولة على ما قد يؤدي إليه التفاوت في

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣.

الدخول إلى تهديد للدولة نفسها وليس فقط إضعاف درجة الانسجام والتواؤم بين سكان الدولة.

أهم من هذا كله، من منظور التنمية البشرية، ما ينطوي عليه الحصول على دخل، يتجاوز بكثير ما بذل من جهد، من تكلفة إنسانية. لقد اعتاد الباحثون في التنمية البشرية على النظر إلى مهددات هذه التنمية وكأنها تنشأ فقط من الحرمان الاقتصادي، أياً كانت صورته، ولكن ها هو ذا مثال يظهر فيه أن الرخاء الاقتصادي نفسه يمكن، في ظروف معينة، أن يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية ونفسية قد لا تقل أهمية عن تلك التي يولدها الحرمان. إن هذا الاعتياد على التركيز على المشكلات الناجمة عن الحرمان الاقتصادي ينبع جزئياً، بلا شك، من الاعتقاد المتأصل لدينا جميعاً بأن العمل ليس إلا مشقة، أي أنه «تكلفة» يحسن تخفيضها، و «تضحية» من جانب القائم به، مع أن الحقيقة هي أن العمل الإنساني ليس دائماً مجرد تضحية أو مشقة بل كثيراً ما يكون مصدراً أساسياً للرضا والرفاهية الإنسانية وشرطاً ضرورياً لاحترام المرء لنفسه. لهذا السبب قد يؤدي إفراط مجتمع الرخاء في الاعتماد على العمل الذي يقوم به الآخرون، أي العمالة الوافدة، للقيام بوظائف تتضمن بعض المشاق أو تتطلب عدة سنوات من التدريب أو التعليم، إلى مشكلات قد لا تقل أهمية وخطورة عن تلك الناجمة عن الفقر. هذه المشكلات تشمل مثلاً بعض المتاعب الصحية الناجمة عن قلة ما يبذل من جهد جسماني، فإذا اقترن ذلك بالإفراط في الاستهلاك فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم هذه المتاعب الصحية. أضف إلى ذلك أن عدم التناسب بين المزايا الاقتصادية التي يحققها المرء وبين حجم العمل المنتج والنافع اجتماعياً الذي يقوم به والجهد الذي يبذله، قد يؤدي إلى مشكلات أخرى بعضها نفسي، وبخاصة بين صغار السن الذين قد يبحثون دون جدوى عن عمل مفيد حقاً ويتطلب جهداً حقيقياً ويحصل في الوقت نفسه على تقدير عام من المجتمع. هكذا نرى أن بعض المشكلات التي ظهرت ونمت في المجتمع الغربي مع ارتفاع مستوى الرفاهية والرخاء، قد بدأت تظهر أيضاً وتنمو في المجتمع الكويتي، وبخاصة بين الأجيال الجديدة. وقد زادت حدة هذه المشكلات ووضوحها في أعقاب الغزو العراقي والحرب التي تلته.

في ظل هذا المستوى من الرفاهية والرخاء الذي يقترن ببذل قدر من الجهد لا يتناسب معه، يصبح الميل إلى استيراد رموز المجتمع الاستهلاكي من الدول الأكثر تقدماً، ظاهرة شبه حتمية، وإذا بالدولة لا تجد أمامها ما يمكن أن

تصنعه لحماية المجتمع من هذا الانكشاف الكبير أمام العالم الخارجي. إن نظام التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية الشاملة يؤديان إلى زيادة هذا التعرض للعالم الخارجي، بينما تؤدي قلة المساهمة في الأعمال التي تتطلب درجة ملحوظة من العناء والمشقة إلى أن يصبح هذا التعرض للعالم الخارجي أوسع مدى وأشد عمقاً وأكبر خطراً. كذلك نجد أن السمات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الرخاء تميل إلى إضعاف النظام الضريبي، مما يؤدي أيضاً إلى حرمان الدولة من وسيلة فعالة من بين الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق بعض الأهداف الجديرة بالتحقيق، كالوصول إلى درجة أعلى من المساواة في توزيع ثمرات التنمية، وكتشجيع الناس على القيام بأوجه من النشاط تعتبر مرغوباً فيها من وجهة نظر المجتمع ككل.

خامساً: تكاليف «العولمة المتأخرة»: حالة اليمن

في الطرف الآخر نجد دولة اليمن، سواء من حيث درجة الرخاء أو الفقر، أو من حيث الانفتاح أو الانغلاق على العالم الخارجي. فباستثناء ميناء عدن (الذي اكتشفت بريطانيا أهميته للملاحة التجارية في الثلاثينيات من القرن الماضي فقامت باحتلاله في عام ١٨٣٩) كانت اليمن هي آخر دولة عربية تتصل بالغرب الحديث، إذ ظلت حتى ثورة ١٩٦٢ معزولة تقريباً عن العالم ومكتفية بذاتها اكتفاء يكاد يكون تاماً. أما من حيث التنمية البشرية فقد بدا وكأن اليمن قد دفعت ثمناً غالياً مقابل تأخرها في اللحاق بركب «العولمة»، ومن ثم كان عليها أن تسير بسرعة مضاعفة بعد أن شرعت في اللحاق به، لتعويض ما فاتها. من الممكن إذن أن نفسر السرعة التي تقدمت بها اليمن في مضمار التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية بمدى تأخرها في الماضي في تحقيق الانفتاح على العالم الخارجي، ومن ثم فيجب ألا نستغرب أن تحقق اليمن تقدماً أسرع من غيرها من الدول العربية فيما يتعلق بعدد من المؤشرات التي تقاس بها التنمية البشرية. ومع ذلك فإننا يجب ألا نستغرب أيضاً أن نجد أن هذه السرعة نفسها قد فرضت على اليمن أن تقدم بعض التضحيات التي لم تقدمها الدول العربية الأخرى إلا بدرجة أقل وبتدرج أكبر، وهكذا نصادف هنا أيضاً منافع العولمة ومثالبها.

كانت القنوات التي جرى من خلالها تيار العولمة في حالة اليمن مختلفة

جداً عنها في حالة الكويت. لقد رأينا أن اتصال الكويت بالعالم الخارجي واندماجها به كانا في الأساس عن طريق تصدير سلعة ثمينة وغير متجددة، وعن طريق تصدير رأس المال واستيراد أعداد كبيرة من العمال، أما في اليمن فقد كان الاتصال بالعالم الخارجي بطرق عكسية تماماً: تصدير للعمالة، واستيراد كميات كبيرة من رأس المال في صورة معونات أو قروض أجنبية أو تحويلات العاملين بالخارج. ففيما يتعلق بالاعتماد على تصدير العمالة وعلى تحويلات العاملين بالخارج، تفوق اليمن معظم الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة، إذ بلغت نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن نحو ٥٠ بالمئة في عام ١٩٨٠ وتدور الآن حول ٢٠ بالمئة[٢٥]. بل إنه حتى في الحجم المطلق للتحويلات، يزيد ما تحصل عليه اليمن منها (١,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠) عمّا تحصل عليه أي دولة عربية أخرى فيما عدا مصر (٣,٧ مليار دولار)[٢٦]. كذلك فإن اليمن من أكثر الدول العربية اعتماداً على التمويل الخارجي للاستثمارات (إذ لا تزيد عليها في ذلك إلا الأردن)، وبلغت نسبة رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن ١٣,٤ بالمئة في عام ١٩٩١ بالمقارنة بمعدل للادخار المحلي لا يزيد على ٢,٤ بالمئة[٢٧].

إن هذه التدفقات الكبيرة لكل من تحويلات العاملين في الخارج ورأس المال الأجنبي لا بد أن ينسب إليها الجزء الأكبر من الفضل فيما حققته اليمن من معدل مرتفع للنمو لفترة طويلة من الزمن في أعقاب ثورة ١٩٦٢، وكذلك فيما حققته من تقدم سريع طبقاً لعدد من مؤشرات التنمية البشرية. ففيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، حققت اليمن واحداً من أعلى معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في الوطن العربي، فلم تتفوق عليها في ذلك غير الأردن (٥,١ بالمئة لليمن و٥,٨ بالمئة للأردن)، وإن كانت سوريا قد حققت معدلاً مساوياً لمعدل النمو في اليمن[٢٨]. وارتفع العمر المتوقع لدى

---

(٢٥) Economic Research Forum, *Economic Trends in the MENA Region*, p. 96.

(٢٦) انظر: A. Richards, *The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region* (Cairo: Economic Research Forum, 1994), p. 53.

وهو يذكر أيضاً الأرقام المناظرة في حالة تونس (٥٩١ مليون دولار) والأردن (٥٠٠ مليون دولار).

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٤. والنسبتان المناظرتان في حالة الأردن هي ٢٤ بالمئة و١٥,٨ بالمئة على التوالي.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الميلاد ارتفاعاً مدهشاً من ٣٥,٩ سنة في عام ١٩٦٠ إلى ٥٦,٧ سنة في عام ١٩٩٥[٢٩]. كذلك كان تقدم اليمن في تخفيض معدل وفيات الأطفال (Infant Mortality) من ٢٢٤ في الألف إلى ٧٨ في الفترة نفسها)[٣٠]، وفي تخفيض معدل الوفيات لمن هم دون الخامسة من العمر (من ٣٧٨ في الألف إلى ١٤٤ فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٧)[٣١]. وقد تحسنت أيضاً بعض مؤشرات التغذية، فزاد متوسط السعرات الحرارية من ٨١ بالمئة إلى ٩٣ بالمئة كنسبة من الاحتياجات، في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩١[٣٢].

ومع كل ذلك فإن من الممكن للمرء أن يتعجب من عجز اليمن عن تحقيق تقدم أكبر مما حققته بالفعل، بعد انقضاء ما يقرب من أربعة عقود على انفتاحها على العالم الخارجي. قد نجد بعض العذر في أن اليمن لا تزال صاحبة أقل مستوى لدخل الفرد في الوطن العربي (٢٦٠ دولاراً في عام ١٩٩٥) فلا نجد هذا غريباً في دولة تأخرت كل هذا التأخر في الاتصال بوسائل المدنية الحديثة والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولكن يصعب أن نجد تفسيراً مقبولاً عندما يتعلق الأمر بتلبية بعض الحاجات الأساسية للإنسان وبعض المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية التي قد يفترض المرء استحقاقها لأولوية عالية في أي جهد يبذل للتمدين والتحديث. ففي ميدان التعليم مثلاً، نجد أن نسبة الأمية بين من بلغ ١٥ سنة من العمر أو أكثر، لا تزال ٦٢ بالمئة، ونسبة الأمية بين الإناث ٧٤ بالمئة، ومتوسط سنوات الدراسة لا تزال ١,٣ للذكور و٠,٢ للإناث[٣٣]. كذلك نجد أنه في أوائل التسعينيات، كانت نسبة السكان الذين تصلهم مصادر مأمونة لمياه الشرب لا تزيد على ٣٦ بالمئة، بالمقارنة، مثلاً، بـ ٩٠ بالمئة في الأردن والسعودية ودولة الإمارات، و١٠٠ بالمئة في البحرين والكويت[٣٤]. وطبقاً لتقرير لليونيسيف صادر في عام ١٩٩٤، وجد أن

---

(٢٩) UNDP, *Human Development Report, 1998* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1998), p. 149.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) ESCWA, *Selected Social Trends in the ESCWA Region,* p. 55.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣٣) هذه الأرقام الأخيرة تتعلق بسنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. انظر: M. Riad El-Ghonemy, *Affluence and Poverty in the Middle East* (London; New York: Routledge, 1998), p. 99.

(٣٤) ESCWA, Ibid., p. 25.

٣٤ بالمئة من الأطفال اليمنيين الذين تبلغ أعمارهم أقل من ٤ سنوات، لم يبلغوا الوزن المتوقع في مثل أعمارهم، وأن نحو نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و٥٩ شهراً قاصرو النمو (Stunted)[٣٥].

ولكن انفتاح الاقتصاد والمجتمع اليمنيين على العالم الخارجي لم يخفق فقط في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المألوفة، ولكنه فيما يظهر ساهم في خلق بعض المشكلات الجديدة المتعلقة بالتنمية البشرية، ذلك أنه كان من آثار اندماج أكبر مع اقتصاد المنطقة العربية والاقتصاد العالمي ككل أن تعرضت اليمن لصدمات اقتصادية نتجت إما من الانخفاض المفاجئ في أسعار وإيرادات النفط، أو من التقلبات السياسية في المنطقة العربية. فمع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، وما تلاه من قيام الحرب في الخليج في عام ١٩٩١، تعرّض المهاجرون اليمنيون لضربة قاصمة، وارتفعت معدلات البطالة بين اليمنيين ارتفاعاً كبيراً. لقد اضطر أكثر من مليون عامل يمني، يمثلون نحو ربع إجمالي القوة العاملة اليمنية، إلى العودة إلى اليمن، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في اليمن من ٧ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بما يقرب من ٢٠٠ بالمئة خلال الفترة نفسها. ولم تكن الحكومة اليمنية قادرة على تحقيق الزيادة المطلوبة في بعض الخدمات الأساسية، كتوفير المساكن أو الرعاية الصحية اللازمة في الوقت الذي انخفض فيه أيضاً حجم التحويلات الآتية من العاملين بالخارج وحجم المعونات المالية الآتية من دول الخليج، وفي بعض الأحيان توقفت هذه المعونات والتحويلات توقفاً تاماً[٣٦]. ولم يستوعب من هؤلاء العمال العائدين، في الأنشطة الاقتصادية المحلية، إلا عدد ضئيل، وزاد ضغط العمالة العائدة على المراكز الحضرية، كالذي حدث في الدول العربية الأخرى المصدرة للعمالة، مثل الأردن ومصر وتونس. كذلك كان عدد العائدين إلى المناطق الريفية كبيراً، قدر في حالة اليمن بنحو ٥٠ بالمئة من إجمالي العمال العائدين[٣٧]. ترتب على ذلك

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٣، و I. Diwan and M. Walton, *Opening Up and Distribution in the Middle East and North Africa: The Poor, the Unemployed and the Public Sector* (Cairo: Economic Research Forum, 1996), p. 36.

(٣٧) Richards, *The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region*, p. 25.

كله أن ارتفعت نسبة سكان الريف في اليمن الواقعين تحت خط الفقر، إلى نحو ٣٠ بالمئة في عام ١٩٩٢، بالمقارنة بـ ٢٥ بالمئة في مصر، و١٧ بالمئة في الأردن، و١٥ بالمئة في تونس[٣٨]. ومع انخفاض إيرادات النفط وتحويلات العاملين بعد منتصف الثمانينيات، ثم مع ما ترتب على أزمة حرب الخليج في مطلع التسعينيات من آثار وخيمة، انتكس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لليمن، الذي كان قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً طوال الستينيات والسبعينيات وأوائل الثمانينيات، فإذا به ينخفض بدوره، بل ويتحول، إلى معدل سالب في التسعينيات[٣٩].

بينما أدى انفتاح الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي إلى تعرضه لصدمات عنيفة، أدى انفتاح المجتمع اليمني على المؤثرات الثقافية الغربية، بدوره، إلى بعض الآثار السلبية فيما تعلق بقدرة الثقافة المحلية على مجابهة الآثار الاجتماعية لهذه الصدمات الخارجية. ذلك أن بعض المؤسسات ذات الجذور العميقة في المجتمع اليمني، والتي كانت تقوم بدور فعّال في التخفيف من حدة بعض من أشد صور الفقر قسوة، ومن التفاوت في الدخول والثروة، أصابها الضعف والذبول نتيجة هذا التعرض لثقافات مغايرة ولأنماط الحياة العصرية. وهكذا نجد أنه بينما أدت عملية التحديث إلى خلق أسباب جديدة للفقر والتفاوت في الدخول، كالارتفاع المفاجئ في معدلات البطالة مثلاً، أدى التحديث أيضاً إلى إضعاف بعض المؤسسات التقليدية التي كان من الممكن أن تساهم في التخفيف من حدة هذا الفقر وهذا التفاوت في الدخول. من أهم هذه المؤسسات التقليدية في اليمن: الزكاة والوقف[٤٠].

والملاحظ أن كلاً من هاتين المؤسستين أصابها ضعف ملحوظ في العقود

(٣٨) Idriss Jazairy, Mohiuddin Alamgir and Theresa Panuccio, *The State of World Rural Poverty: An Inquiry into Its Causes and Consequences* (New York: New York University Press, 1992),

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٠) في دراسة ميدانية أجريت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، في ثلاث مدن يمنية، وجد أن المبالغ التي تم جمعها طبقاً لمبدأ الزكاة شكلت نحو ثلثي إجمالي ما قدم من إعانات للفقراء. انظر: El-Ghonemy, *Affluence and Poverty in the Middle East*, p. 167 and 251.

الأخيرة التي شهدت ارتفاع معدل «التغريب»، في اليمن كما في سائر الدول العربية، إذ حل مفهوم «دولة الرفاهة»، أي قيام الدولة بتحمل مسؤولية التخفيف من أعباء الفقراء ومحدودي الدخل محل المفاهيم التقليدية التي تستند إلى التزامات أخلاقية ودينية. فإذا بالالتزامات والمسؤوليات المستمدة من مبادئ دينية أو أخلاقية تنحسر بالتدريج أمام زحف الأفكار الأكثر عصرية، في الوقت نفسه الذي ينحسر فيه دور الدولة في القيام بحماية الفقراء أمام زحف أفكار الليبرالية الاقتصادية. وكان من المحتم أن يكون الفقراء هم من يدفعون الثمن، في صورة تباطؤ معدل التنمية البشرية.

سادساً: عولمة ذات ملامح إنسانية: حالة تونس

إن كثيراً من الملامح التي يتسم بها تاريخ العلاقة بين تونس والعالم الخارجي يمكن تفسيره بقرب تونس الجغرافي من أوروبا، وعلى الأخص بقربها من فرنسا. فمنذ أجبرت تونس على أن تصبح محمية فرنسية في عام ١٨٨١، عانت تونس المشاق المعروفة والمقترنة بالاستعمار حتى نالت استقلالها السياسي. وهكذا بدت صورة تونس، عند حصولها على الاستقلال في عام ١٩٥٦، صورة مظلمة للغاية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للتنمية البشرية. كانت نسبة الأمية ٧٠ بالمئة، والعمر المتوقع لدى الميلاد أقل من ٤٨ سنة، وكان السكان غير المسلمين (الذين لم يكونوا يمثلون في هذا الوقت أكثر من ٨ بالمئة من إجمالي سكان تونس) يحصلون على ٤٣ بالمئة من الدخل القومي[٤١]، كما كانت كل الوظائف الرئيسية في الحكومة والمراكز الرئيسية في الاقتصاد وكذلك معظم الأعمال الماهرة وشبه الماهرة يحتلها الأوروبيون أو يقومون بها[٤٢].

على أن تونس، بالمقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى، كمصر وسوريا والعراق، اختارت أن تطبق، بعد حصولها على الاستقلال، سياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً بكثير على العالم الخارجي، وأن تستمر علاقاتها الوثيقة بالدولة التي كانت تستعمرها، مما يمكن تفسيره جزئياً، بظاهرة القرب الجغرافي التي أشرنا

---

(٤١) Samir Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, translated [from the French] by Michael Perl, Penguin African Library; AP29 (Harmondsworth: Penguin, 1970), p. 61.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

إليها، بل إن من الممكن القول بأن الاقتصاد التونسي منذ حصول تونس على الاستقلال، كان من أكثر الاقتصادات العربية انفتاحاً على الخارج، فكانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس هي أعلى نسبة في الوطن العربي باستثناء دول النفط (بسبب اعتمادها الشديد على تصدير النفط) والأردن وموريتانيا (اللتان تعتمدان بشدة على المعونات الخارجية). ولكن الملاحظ أيضاً أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان أداء تونس الاقتصادي من أفضل ما تحقق في الوطن العربي، ليس فقط من حيث معدلات النمو الاقتصادي، ولكن أيضاً من حيث التقدم في بعض من أهم مؤشرات التنمية البشرية.

ففيما يتعلق بمعدل نمو الاقتصاد القومي، حققت تونس عبر فترة ممتدة من الزمن، تزيد على الثلاثين عاماً (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤) معدلاً يتجاوز بقليل ٥ بالمئة سنوياً، مما سمح لمتوسط الدخل الحقيقي بأن يتضاعف أكثر من ثلاث مرات[٤٣]. خلال الفترة نفسها، ارتفع العمر المتوقع لدى الميلاد بأكثر من ٢٠ عاماً (من ٤٨,٣ إلى ٦٨,٧ سنة) وانخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من ٨٠ بالمئة (من ١٥٩ إلى ٢٨ في الألف)[٤٤]، ولا يتجاوز معدل الأمية الآن في تونس، للسكان الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً، ٣٢ بالمئة بالمقارنة بـ ٥٢ بالمئة في مصر و٥١ بالمئة في المغرب[٤٥]. وبينما شهدت مصر ارتفاعاً في نسبة الواقعين تحت خط الفقر (٣٠ دولاراً للفرد في الشهر) إلى إجمالي السكان، بنسبة ٣٠ بالمئة فيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، وتضاعفت هذه النسبة في الأردن أكثر من ثلاث مرات، انخفضت هذه النسبة في تونس بنحو ٤٠ بالمئة[٤٦]. إن نسبة سكان الريف الواقعين تحت خط الفقر هي الآن في تونس أقل منها في أي دولة عربية أخرى، إذ تبلغ ١٥ بالمئة في تونس بالمقارنة بـ ٣٠ بالمئة في اليمن و٥٤ بالمئة في سوريا و٨٥ بالمئة في السودان[٤٧]. وأخيراً، بينما زاد

---

(٤٣) J. Page and J. Underwood, *Growth, the Maghreb and the European Union* (Cairo: Egyptian Center for Economic Studies, 1996), p. 2.

(٤٤) UNDP, *Human Development Report, 1998*, p. 148.

(٤٥) Shafik [et al.], *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*, p. 116.

(٤٦) *Will Arab Workers Prosper, or Be Left Out in the Twenty-first Century?*, p. 5.

(٤٧) حسب: Richards, *The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region*, p. 56.

التفاوت في الدخول بشكل ملحوظ في الأردن (مقاساً بالنسبة بين دخل أغنى ٢٠ بالمئة وأفقر ٢٠ بالمئة من الأسر) من ٤ : ١ إلى ٧ : ١ بقيت هذه النسبة ثابتة تقريباً في تونس[٤٨].

إن من الممكن أن يغرينا هذا بالوصول إلى الاستنتاج التالي، وهو أن التجربة التونسية، عند مقارنتها بتجارب الدول العربية الأخرى الأقل انفتاحاً على العالم الخارجي، تدل على أن زيادة هذا الانفتاح تؤدي إلى حدوث تقدم في التنمية البشرية. ولكن لا بد أن نورد على هذا الاستنتاج بعض التحفظات المهمة. فأولاً من الممكن أن يستنتج المرء استنتاجاً معاكساً لذلك من تأمل تجربة تونس في ظل الاستعمار الفرنسي. وثانياً لا يسع المرء إلا أن يلاحظ، حتى فيما يتعلق بالفترة اللاحقة على الاستقلال، وجهين مهمين من أوجه القصور، أولهما يتعلق بنمو الدين الخارجي، مما يشكل تهديداً لقدرة تونس على استمرار التقدم في التنمية البشرية، وثانيهما يتعلق بمعدل البطالة.

لقد استطاعت تونس بالفعل، أن تحقق معدلات عالية للاستثمار عبر فترة ممتدة من الزمن (٢٦ بالمئة في المتوسط خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤))، ومن ثم حققت معدلاً عالياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي (٥,٣ بالمئة في المتوسط) وهو معدل لا يقل كثيراً عما حققته دول شرقي آسيا (٦,١ بالمئة في تلك الفترة)[٤٩]. ولكن هذا المعدل المرتفع للاستثمار جرى تمويله الى حد كبير بالاعتماد على موارد خارجية (٦,٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٧)[٥٠]. لم يكن معدل تدفق الاستثمار الأجنبي كبيراً على الإطلاق، إذ مثل أقل من ١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينيات[٥١]، ومن ثم كان على تونس أن تعتمد بشدة على الاقتراض من الخارج. ترتب على ذلك أن أصبح عبء الدين الخارجي في تونس أكبر منه في معظم الدول العربية الأخرى، إذ بلغت نسبة خدمة الديون إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات ١٨,٤ بالمئة في عام ١٩٩٤، وهي من أعلى نسب خدمة الديون الخارجية في الوطن العربي[٥٢].

---

(٤٨) Economic Research Forum, *Economic Trends in the MENA Region*, pp. 19-20.

(٤٩) Page and Underwood, *Growth, the Maghreb and the European Union*, p. 3.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) Economic Research Forum, Ibid., p. 9.

من ناحية أخرى نجد أن ما حققته تونس من معدل نمو سريع في الدخل، لم يصاحبه نجاح مماثل في زيادة فرص العمالة. ترتب على ذلك أن اضطرت تونس إلى الاعتماد على تصدير العمالة، وعلى الأخص إلى أوروبا الغربية. ولكن مع تراخي الطلب على العمالة في أوروبا منذ منتصف الثمانينيات، بدأ معدل البطالة في تونس في الارتفاع حتى بلغ ١٧ بالمئة من إجمالي القوى العاملة في عام ١٩٩٣[٥٣]، وما استتبعه هذا من انخفاض في مستوى الأجور، ثم شهدت الأجور الحقيقية انخفاضاً آخر بسبب الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الذي نتج بدوره من إجراءات تحرير سعر الصرف في أواخر الثمانينيات[٥٤]. ومع ما جرى بعد ذلك من بيع المشروعات المملوكة للدولة للأفراد، لا بد أن يكون معدل البطالة قد زاد ارتفاعاً. وعلى الرغم من أن نسبة العمال الذين تم تسريحهم لم تكن نسبة كبيرة (٤ بالمئة فقط من إجمالي العمال المشتغلين في المشروعات العامة التي تم بيعها للأفراد)، فإن نسبة العمال الذين جرى حثهم أو إغراؤهم على ترك العمل لم تكن صغيرة (١٦ بالمئة من العمال تركوا العمل اختيارياً بنوع أو آخر من التسوية و٢٩ بالمئة جرت إحالتهم على التقاعد)[٥٥]. وطبقاً لتعبير ورد في تقرير حديث للبنك الدولي عن حالة سوق العمل في الوطن العربي، إن ما جرى في تونس وكذلك في الأردن والمغرب: «من إصلاحات اقتصادية، قد أحدث هزة عنيفة في الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية، وكان أكثر من نصف المتبطلين ممن كان لهم من قبل وظيفة سابقة»[٥٦].

من المهم أيضاً أن نلاحظ أن كثيراً مما حققته تونس من تقدم في العقود الأخيرة في مضمار التنمية البشرية، لا بد أن يعتبر نتيجة من نتائج تدخل إيجابي من الدولة، من أجل تخفيف أعباء الفقراء الناتجة من إجراءات التحرير الاقتصادي، أكثر مما هو نتيجة هذه الإجراءات نفسها. لقد قال فولتير مرة إن بإمكانك أن تقتل قطيعاً من الغنم بممارسة بعض أعمال السحر أمامها، ولكن

(٥٣) Shafik [et al.], *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*, p. 62.

(٥٤) Economic Research Forum, Ibid., p. 94.

(٥٥) Shafik [et al.], Ibid., p. 57.

(٥٦) *Will Arab Workers Prosper, or Be Left Out in the Twenty-first Century?*, p. 3.

على شرط أن تضع في طعامها في الوقت نفسه جرعة كافية من السم! وباستخدام المنطق نفسه يمكن القول بأن سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح يمكن أن يترتب عليها نفع للفقراء، ولكن بشرط أن يصاحب تطبيق هذه السياسة اتخاذ عدد كاف من الإجراءات الضرورية لحماية الفقراء في الوقت نفسه. ويبدو أن تونس قد اتخذت بالفعل عدداً من الإجراءات الفعالة التي تستهدف هذه الحماية.

فمن ناحية يبدو أن ما يسمى «شبكة الوقاية أو الأمان» التي أقيمت لحماية الفقراء في تونس كانت أكثر فعالية من مثيلاتها في أماكن أخرى من الوطن العربي، إذ وجه الإنفاق الاجتماعي من جانب الحكومة توجيهاً أكثر كفاءة في تونس، ولم يمس ما جرى من تخفيض على بعض أوجه الإنفاق الحكومي، مصالح الفقراء، مثلما مستها تخفيضات مماثلة في بلدان عربية أخرى. كما أن الحد الأدنى للأجور الذي فرض في تونس كان أعلى بدرجة ملحوظة منه في معظم الدول العربية الأخرى. كذلك يلاحظ أن النقابات العمالية في تونس، على الرغم من ضآلة حجم العضوية فيها، كنسبة من إجمالي القوة العاملة (نحو ٢٠ بالمئة) بالمقارنة بدول عربية أخرى كمصر والجزائر، تلعب دوراً أكبر أهمية مما تلعبه في غيرها من الدول العربية التي تعاني فيها هذه النقابات درجة ملحوظة من القمع[٥٧]. إن قيمة الدعم المقدم للمواد الغذائية في تونس لم تنخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بدرجة انخفاضها نفسها في بعض الدول العربية الأخرى. ففي تونس انخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة من ٣ بالمئة إلى ٢ بالمئة بالمقارنة، مثلاً، بانخفاضها في المغرب من ٥,٥ بالمئة إلى ٠,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٣[٥٨]. كذلك نلاحظ أن تونس هي صاحبة أقل حجم للإنفاق العسكري منسوباً إلى الإنفاق الاجتماعي في الدول العربية، كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ٣)[٥٩].

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٩.

(٥٨) Diwan and Walton, *Opening Up and Distribution in the Middle East and North Africa: The Poor, the Unemployed and the Public Sector*, p. 25.

(٥٩) ترتب على كل ذلك أن درجة الفقر في تونس (مقاسة بـ «مؤشر فجوة الفقر»، الذي يعطي حجم النقص في الإنفاق المتوسط للفقراء عن بلوغ خط الفقر، كنسبة من مستوى خط الفقر نفسه) قد مالت إلى الانخفاض، إذ يظهر هذا المؤشر انخفاضاً من ٠,٨٩ إلى ٠,٦١ بين ١٩٨٥ و١٩٩٠. انظر: Shafik [et al.], *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*, p. 58.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
نسبة الإنفاق العسكري
إلى مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم
في البلدان العربية (بالمئة)

البلد	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩١
الإمارات	غ. م.	٣١٠	١٧٣
الكويت	غ. م.	١٩٣	١٢٣
العربية السعودية	١٥٠	١٩٣	١٥١
عمان	غ. م.	٦٨٤	٢٩٣
ليبيا	٢٤	١٥٦	٦٥
العراق	١٢٨	٥٥٠	٢٧١
الجزائر	٣١	٤٣	١٥
تونس	٤٥	٤٨	٣١
سوريا	٣١٦	٢٤٣	٣٧٣
الأردن	٤٦٤	١٦٤	١٣٨
المغرب	٤٩	٧٦	٧٢
مصر	١١٧	٣٢	٥٢
السودان	٥١	٩٦	٩٥
اليمن	غ. م.	١٤٦	١٩٧
موريتانيا	غ. م.	١٨٧	٦١

المصـــدر: M. Riad El-Ghonemy, *Affluence and Poverty in the Middle East* (London; New York: Routledge, 1998), pp. 96-97.

كانت أهم خطوة اتخذتها تونس في السنوات الأخيرة، نحو مزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي هي توقيعها على اتفاقية «أوروبا ودول البحر المتوسط» مع الاتحاد الأوروبي في تموز/ يوليو ١٩٩٥. إن هذه الاتفاقية تهدف إلى خلق سوق أكثر اتساعاً للتجارة الحرة لمعظم السلع الصناعية، وتهيئة معاملة تفضيلية ومتبادلة للسلع الزراعية، والتحرير الجزئي للتجارة في الخدمات ولحركة رؤوس الأموال. إن الراجح أن يكون تأثير هذه الاتفاقية في مؤشرات التنمية البشرية في تونس، في المدى الطويل، مزيجاً من الآثار الإيجابية والسلبية. فبينما يرجح أن تعاني العمالة التونسية زيادة حدة المنافسة من جانب الصادرات الأوروبية إلى تونس، سوف تحقق هذه العمالة بعض النفع من زيادة حجم الصادرات التونسية، الزراعية والصناعية، إلى السوق الأوروبي. ومن الراجح أيضاً أن تعاني تونس انخفاض قدرتها على المنافسة في داخل السوق الأوروبي، في سلع من أهم سلع التصدير التونسية، كالمنسوجات والملابس والأحذية، بالمقارنة بمنافسيها من مصدري دول شرقي آسيا، وكذلك من بعض المنافسين الأوروبيين كالبرتغال واليونان والمجر[٦٠]. إن من الصعب التنبؤ بالنتيجة الصافية، وكذلك من الصعب أن نتنبأ بأثر هذه الاتفاقية في مدى نجاح العمالة التونسية في الوصول إلى سوق العمالة الأوروبي، وفي حجم تدفق رؤوس الأموال من أوروبا إلى تونس. إنه سيكون من المؤسف أن يتمخض الأمر عن أن تفسر «العولمة» على نحو يعني إتاحة حرية أكبر لحركة رؤوس الأموال والسلع دون أن تعني حرية أكبر لحركة العمال، وبخاصة من الجنوب إلى الشمال. فمن أجل أن تستحق التجربة التونسية حقاً وصف «عولمة بملامح إنسانية»، لا يكفي أن تستمر الحكومة التونسية في إبداء الدرجة نفسها من الحساسية إزاء الآثار الاجتماعية لإجراءات التحرير الاقتصادي، بل لا بد أيضاً أن يظهر «العالم الخارجي» درجة كافية من التعاطف مع متطلبات التنمية البشرية في اقتصاد يحقق معدلاً عالياً للنمو ولكنه يعاني أيضاً ضغطاً سكانياً لا يستهان به.

خاتمة

إن إحدى النتائج التي يمكن استخلاصها من استعراض التجارب العربية في الاندماج مع الاقتصاد العالمي، مما يمكن أن تدعمه تجارب أخرى في مناطق

(٦٠) Page and Underwood, *Growth, the Maghreb and the European Union*, p. 17.

مختلفة من العالم، هي أن العولمة قد تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى عكس ذلك. أما الأثر الإيجابي فتؤيده تجربة الوطن العربي مأخوذاً ككل، عبر فترة طويلة، كقرنين من الزمان، مقارنة بالقرون السابقة عليهما، وكذلك تجربة بعض الدول العربية منظوراً إلى كل منها على حدة. ففي مصر مثلاً، ارتفع معدل النمو خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، في أعقاب دخول مصر في علاقات اقتصادية قوية مع أوروبا، بعد قرون من العزلة النسبية والركود (وإن كانت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد طبقت درجة من الحماية لاقتصادها أكبر مما فعلت في النصف الثاني من القرن). كذلك أدى اكتشاف النفط وتصديره إلى النمو السريع في اقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط، واقترنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في تونس، في أعقاب حصولها على الاستقلال، بواحد من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية. وفي اليمن، حقق الاقتصاد نمواً سريعاً، ولفترة ممتدة، بعد ركود طويل، بمجرد أن فتحت اليمن أبوابها للعالم الخارجي.

هذا الأثر الإيجابي على النمو يمكن تفسيره بأنه عندما يتصل اقتصاد تمرّ قواه الذاتية بحالة من الركود والخمول، باقتصادات أخرى تمر بفترة تتسم بارتفاع معدل النشاط الاقتصادي والحيوية، فإن من الأرجح أن ترتفع درجة النشاط والحيوية في الاقتصاد الأكثر ركوداً، بل ليست التجارة مع دول سريعة النمو، هي وحدها التي يمكن أن تكون «الآلة المحركة للنمو»، بل يمكن أن يلعب الدور نفسه تدفق رأس المال والتكنولوجيا، وانتقال الأفكار والتعرف على أنماط جديدة للحياة. ولكن هذه النتيجة الإيجابية ليست صحيحة دائماً، إذ لا بد أن ينقلب الأمر إلى عكسه في تلك الفترات التي تعاني فيها الدول الأكثر تقدماً الركود أو تراخي معدلات النمو، مما عانته الدول العربية، مثل غيرها من الدول الأقل نمواً، في فترة ما بين الحربين العالميتين. كذلك فإن من الممكن جداً أن يؤدي هذا الاتصال بالعالم الخارجي إلى وأد تجارب ناجحة في التنمية أو منع مواطن حقيقية للحيوية والانبعاث الاقتصادي من الانطلاق والتعبير عن نفسها.

أما أثر العولمة في التنمية البشرية فلا بد أن يكون محلاً لدرجة أكبر من الشك وعدم اليقين. وليس هذا بدوره بالأمر المستغرب. ذلك أن صلة التنمية

البشرية بالنمط الذي يتم به توزيع ثمرات التنمية هي صلة لا تقل قوة عن صلتها بمعدل النمو الاقتصادي نفسه، ومن المستبعد جداً أن تؤدي زيادة الاتصال بالعالم الخارجي إلى توزيع ثمرات النمو بدرجة أقرب إلى المساواة. إن النمو، بطبيعته، غير متوازن، ولا ينطوي على أي ضمان بأن آثاره الطيبة سوف تصل إلى الجميع، ناهيك عن أن تصل إلى الجميع بالتساوي، والأرجح أن يكون هذا القول أكثر صحة إذا كانت «الآلة المحركة للنمو» موجودة في خارج الدولة محل البحث.

إن تجارب التنمية العربية تؤيد هذا الاستنتاج. فبعد عشرات من السنين من الاندماج مع الغرب الحديث، ظهر الكثير من مؤشرات التنمية البشرية، في كل الدول العربية تقريباً، عند حصول هذه الدول على الاستقلال، في صورة كئيبة للغاية.

فتوزيع الدخل كان أبعد عن المساواة عند الاستقلال عما كان قبل بداية الاتصال بالدولة المستعمرة، وعلى الرغم مما حدث من تقدم في مكافحة الأوبئة وفي زيادة العمر المتوقع لدى الميلاد، لم تكن مستويات التعليم والصحة والتغذية للغالبية العظمى من السكان أفضل كثيراً، عند الاستقلال، مما كانت عليه عند بداية هذا الاتصال. صحيح أن العقود التالية للاستقلال شهدت كثيراً من مظاهر التقدم في مؤشرات التنمية البشرية، ولكن هناك الكثير من الأمثلة التي تدل على أن الدول التي اتبعت سياسات أقل انفتاحاً على العالم الخارجي حققت تقدماً أكبر في بعض جوانب التنمية البشرية من تلك التي طبقت طوال عقود طويلة سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً. وهكذا نجد مثلاً أن اليمن في العقود الأخيرة، وبعد أن انفتحت على العالم، حققت أداء أفضل بكثير في مضمار النمو الاقتصادي مما حققت في مضمار التنمية البشرية.

لقد اقترنت سياسة الكويت الانفتاحية بارتفاع درجة الرخاء وأداء جيد في مضمار التنمية البشرية، ولكن من الواضح أن هذا يرجع إلى ما تحوزه الكويت من موارد طبيعية أكثر مما يرجع إلى سياساتها الاقتصادية. أما تونس فتقدم مثالاً واضحاً لاجتماع النجاح النسبي في ميدان التنمية البشرية مع درجة عالية من الاندماج في العالم الخارجي، ولكن تونس نفسها تقدم مثالاً واضحاً أيضاً للحاجة إلى تدخل السياسة الاقتصادية إلى مدى أبعد من مجرد تحقيق الانفتاح على الخارج، إذا أرادت الدولة أن تضمن استمرار النجاح في التنمية البشرية.

يبدو أن النتيجة التي لا يمكن تجنبها هي أن التنمية البشرية لا تتوقف على درجة العولمة، بقدر ما تتوقف على طبيعتها. ذلك أن من الصعب أن يتوقع المرء أن يترتب على اندماج دولة ما بدولة أخرى أكثر تقدماً اقتصادياً، الآثار نفسها في التنمية البشرية بصرف النظر عن طبيعة اقتصاد هذه الدولة المتقدمة، أو نوع مواردها الطبيعية، أو طبيعة المصالح الاقتصادية المسيطرة فيها. إن اندماج اقتصادات دول شرق أوروبا مثلاً بالاقتصاد السوفياتي كان له بالطبع آثار في التنمية البشرية في تلك الدول تختلف عن آثار اندماج الدول العربية مثلاً مع اقتصادات أوروبا الغربية. كذلك، لا بد أن يكون لظاهرة العولمة في عصر السيادة الأوروبية آثار مختلفة في التنمية البشرية في الوطن العربي، عنها في عصر السيادة الأمريكية، كما سبق أن ألمحنا في الفصل السابق. وانفتاح اقتصاد إحدى الدول العربية في شمالي افريقيا على الاقتصاد الأوروبي، لا بد أن يكون له أثر في حالة العمالة في هذه الدولة العربية حينما تسود في أوروبا ظروف العمالة الكاملة يختلف عن أثره عندما تعاني أوروبا انتشار البطالة. إن التجارب العربية مع العولمة، تصوّر بوضوح هذه الآثار المختلفة حتى ليكاد يكون من المستحيل، وكذلك من قبيل البعد عن الحكمة، أن يحاول المرء أن يصل إلى أي تعميم قاطع فيما يتعلق بأثر العولمة في التنمية البشرية.

إن العولمة ظاهرة متعددة الجوانب، تشمل تسارع معدل التجارة الدولية، وتدفق العمالة ورأس المال والتكنولوجيا، فضلاً عن تسارع معدل انتقال الأفكار وأنماط الحياة. وليس لكل جانب من هذه الجوانب الأثر نفسه في التنمية البشرية. إن ارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يكون نتيجة ارتفاع حجم الصادرات أو لارتفاع حجم الواردات، وكل من الصادرات والواردات يشمل أنواعاً عديدة من السلع والخدمات. لا يمكن مثلاً للمرء أن يتوقع أن يكون لارتفاع نسبة التجارة إلى الناتج الأثر نفسه في التنمية البشرية في حالة ما إذا كان الارتفاع نتيجة زيادة صادرات النفط مثلاً، كما في حالة كونه نتيجة ارتفاع مماثل في صادرات السلع الصناعية، ناهيك عن حالة ارتفاع هذه النسبة بسبب زيادة درجة الاعتماد على واردات الغذاء. يترتب على ذلك أن ارتفاعاً في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في كل من الكويت ومصر مثلاً، وبالدرجة نفسها، يمكن أن يكون له آثار مختلفة جداً في الحالين في مستوى معيشة الفقراء، كما لو كان هذا الارتفاع، في حالة الكويت، نتيجة

ارتفاع أسعار النفط، وفي حالة مصر نتيجة زيادة استيراد الغذاء بسبب تباطؤ معدل النمو في الإنتاج المحلي للغذاء.

كذلك فإن ارتفاع درجة العولمة نتيجة النمو في معدل تدفق رأس المال لا بد أن يكون له آثار في التنمية البشرية تختلف عن آثاره في حالة زيادة معدل هروب رأس المال، بينما قد يعبر الاثنان عن زيادة درجة «الاندماج مع الاقتصاد العالمي». وأخيراً فإن ارتفاع درجة المديونية للعالم الخارجي يمكن أن يكون له آثار مختلفة في التنمية البشرية مع اختلاف الشروط التي تقترن بها هذه الديون الخارجية.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

الانفتاح وتوزيع الدخل(*)

الدولة	مستوى الفقر (النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم)	درجة اللامساواة (معامل جيني)	نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
مصر	٧,٦	٣٢,٠	٦٤,٢
الأردن	٢,٥	٤٠,٧	١٣٢,١
المغرب	١,١	٣٩,٢	٥٦,٤
تونس	٣,٩	٤٠,٢	٨٩,٥

(*) المتوسط للفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٥).

المصدر: J. M. Rao, «Openness, Poverty and Inequality,» paper presented at: The Human Development Report Office, for the 1999 HDR, New York, 1998, table no. (6).

لا بد أن يختلف أثر العولمة في التنمية البشرية أيضاً، اختلافاً كبيراً، باختلاف طبيعة السياسات الحكومية المصاحبة لتيار العولمة. إن الاقتصاديين قد تبينوا منذ زمن طويل أنه لا توجد علاقة ارتباط بين نمط توزيع الدخل ومستوى معيشة الفقراء من ناحية وبين معدل النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، بقوة الارتباط القائم بين نمط توزيع الدخل ونمط النمو الاقتصادي نفسها. إن الشيء نفسه ينطبق على العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية البشرية من ناحية، وبين العولمة من ناحية أخرى. إن البيانات التي جمعها الأستاذ ج. م. راو (J. M. Rao) والتي تشمل بيانات تتعلق ببعض الدول العربية، أوردتها في الجدول رقم (٢ ـ ٤)، تؤيد هذا الاستنتاج، إذ لا تظهر منها أي علاقة ارتباط قوية بين درجة انفتاح الاقتصاد، مقاساً بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين مستوى الفقر مقاساً بنسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، أو بين درجة الانفتاح ودرجة البعد عن المساواة، مقاسة بمعامل جيني.

فكما يظهر من الجدول رقم (٢ ـ ٤)، تختلف الأردن وتونس اختلافاً كبيراً من حيث درجة الانفتاح على العالم الخارجي مقاساً بنسبة التجارة إلى الناتج، ولكن درجة التفاوت في الدخول فيها متقاربة جداً. كذلك تظهر مصر وكأنها ليست أكثر انفتاحاً بكثير من المغرب، بهذا المقياس نفسه، ولكن نسبة الفقراء الذين يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم، تبلغ في مصر نحو سبعة أمثال مستواها في المغرب.

إن السياسة الحكومية يمكنها بالطبع أن تغيّر بشدة من أثر العولمة في التنمية البشرية، وتحوّل بعض الآثار السلبية إلى آثار إيجابية، أو العكس، وذلك عن طريق تأثيرها في معدل العولمة نفسه، أو في الترتيب الزمني للإجراءات المطبقة في سبيل إحداث اندماج أكبر مع العالم الخارجي، وكذلك، بالطبع، عن طريق ما تتخذه من إجراءات لتخفيف أعباء الفقراء. والتجربة التونسية تبين بوضوح كيف يمكن للحكومة أن تلعب دوراً مهماً في التخفيف من آثار سياسات الانفتاح الاقتصادي في الفقراء. وسوف نرى في الفصل التالي، عند استعراض التجربة المصرية، كيف يمكن أن يؤدي التخفيض الأسرع من اللازم لدور الحكومة في الاقتصاد، في وقت يتسارع فيه اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، إلى زيادة ما يقع على الفقراء من أعباء. أما تجربة الكويت فتدل على أنه

حتى في الظروف التي يؤدي فيها المزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي إلى المزيد من الرخاء للجميع، فإنه لا غنى عن سياسة حكومية فعالة لتخفيض التكاليف الاجتماعية للرخاء ولتجنب بعض الآثار السلبية في التنمية البشرية.

إن الكثيرين من الناس يميلون إلى النظر إلى العولمة كظاهرة حتمية يتعين علينا أن نقبلها وأن نتعلم كيف نتعايش معها. ولكن حتى إذا كان هذا صحيحاً فلا أظن أنه يجب أن يكون ثمة شك في أنه ليس هناك أي شيء حتمي فيما يتعلق بتعاقب الخطوات المتخذة نحو مزيد من الاندماج في العالم، ومعدل السرعة في اتخاذ هذه الخطوات. ففيما يتعلق مثلاً بالخصخصة، أي تحويل ملكية المشروعات العامة إلى ملكيات خاصة، بما في ذلك السماح بملكية الأجانب لها، حتى إذا افترضنا أنها ظاهرة حتمية يتعين علينا قبولها، وحتى إذا افترضنا أن تخفيض الإنفاق الحكومي على مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية ومنح المزيد من الامتيازات للاستثمارات الأجنبية الخاصة، استجابة لضغوط «العولمة»، حتى إذا افترضنا أن كل هذه الإجراءات وأمثالها ظواهر «حتمية»، فلا أظن أن هناك شيئاً حتمياً في معدل السير المطلوب في هذا الاتجاه، أي في معدل السرعة التي يجب أن تتم بها الخصخصة، أو معدل السرعة في تخفيض الإنفاق الاجتماعي أو منح الامتيازات للاستثمارات الأجنبية، أو فيما إذا كان تيار الخصخصة يجب أن يتم في الوقت نفسه الذي يتم فيه تخفيض الإنفاق الاجتماعي، وهكذا. إن السرعة وترتيب اتخاذ الإجراءات والجرعة المطلوبة من كل منها، في أي وقت بعينه، لا بد أن تختلف من دولة لأخرى، والسرعة أو الجرعة التي تعتبر مرغوباً فيها في دولة قد لا تكون كذلك في دولة أخرى، وفي جميع الأحوال يجب أن يجري كل ذلك في ضوء ما يتوقع أن يخلقه من أعباء على الفقراء.

ومتى تقرر تخصيص حجم معين من الإنفاق أو نسبة معينة من الدخل للتخفيف من الأعباء التي تقع على الفقراء نتيجة جانب أو آخر من جوانب العولمة، فمن الواجب أن يوجّه هذا الإنفاق توجيهاً جيداً بحيث يحقق الغرض منه بأكبر قدر من الكفاءة. إن من اللافت للنظر مثلاً، مدى ضآلة الإنفاق المطلوب لتخفيف أعباء الفقراء، طبقاً لبعض التقديرات، إذا تحقق هذا التوجيه

الصحيح، وخفضت إلى الحد الأدنى درجة التبديد الذي كثيراً ما يقترن بهذا النوع من الإنفاق[61].

إلا أن المسؤولية عن الارتفاع بالتنمية البشرية لا تقع فقط على حكومات الدول النامية التي شرعت في تطبيق سياسات أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، بل تقع أيضاً على حكومات الدول الأعلى دخلاً والتي تمارس ضغوطاً مستمرة على الدول النامية من أجل الإسراع بهذا الانفتاح. فمن الواضح مما تقدم أن تيار العولمة لا يقدم بذاته طريق الخلاص من مختلف الأعباء التي تثقل كاهل الفقراء، بل إن أشياء كثيرة تتوقف على نوع العولمة التي تخضع لها هذه الدولة من الدول النامية أو تلك، ومعدل سرعتها، والترتيب الذي تتحقق به خطواتها، ونوع السياسات المصاحبة لها، وكل هذه الأشياء تتأثر بشدة بنوع المواقف التي تتخذها حكومات الدول الصناعية. فمن الواضح أن هذه الحكومات يمكنها أن تؤثر في نوع السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بل والأفكار والمعلومات التي يجري تدفقها والشروط التي يتم بها هذا التدفق. وأي تغير يمكن أن يطرأ على هذه التدفقات يمكن أن يكون له أثر في أحوال الفقراء في الدول الأقل نمواً، سواء تعلق هذا بقبول أو رفض تدفق صادرات معينة من هذه الدول، بما في ذلك تصدير العمالة، أو بشروط تقديم القروض والمعونات، أو بنوع التكنولوجيا المصدرة إلى هذه الدول، أو بالشروط التي يتم بها استغلال براءات الاختراع أو غيرها من صور الملكية الفكرية ونقلها إلى الدول النامية. فمن المؤسف مثلاً وغير المقبول أن تفرض الضغوط على دولة نامية من أجل فتح أبوابها لتدفق السلع والخدمات من الدول الأكثر تقدماً تحت شعار «الآثار الإيجابية للعولمة»، في الوقت الذي تفرض فيه قيود جديدة على

(٦١) في تقدير ورد في دراسة حديثة للبنك الدولي أن برنامج الإعانات والدعم في تونس، على الرغم من أنه أفضل توجيهاً من كثير من البرامج المماثلة في دول عربية أخرى، ما زالت تكاليفه تبلغ ثلاثة أمثال ما هو مطلوب فعلاً في كل سنة لكي يرفع مستوى الدخل للفقراء إلى خط الفقر. وتتضمن الدراسة نفسها تقديراً للنفقات الإدارية لبرنامج الإعانات الاجتماعية في مصر، بما يعادل ١٢ بالمئة من إجمالي نفقات هذا البرنامج. كذلك يقدر الإنفاق اللازم لسد الفجوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم، في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وهي الدول العربية مضافاً إليها إسرائيل وإيران ولكن بدون السودان) بالإضافة إلى الإنفاق اللازم للقضاء على الفقر، بافتراض أفضل توجيه ممكن لكلا الاتفاقين، بما يعادل ٨ بالمئة فقط من الناتج المحلي في دولة كالمغرب (٩٠/ ١٩٩١) وبما لا يزيد على ٠,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في حالة تونس (١٩٩٠). انظر: Shafik [et al.], Ibid., pp. 75-76.

حركة العمالة من هذه الدولة النامية التي قد تجد صعوبات بالغة في خلق فرص جديدة لعمالها. كذلك من المؤسف وغير المقبول أن توضع ضغوط على دولة نامية من أجل فتح أبوابها لاستقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة بغير ضابط، في الوقت الذي يجري فيه هروب رأس المال من هذه الدولة نفسها إلى الدول الأكثر تقدماً بدون ضابط أيضاً، بل وبتشجيع من الدول المتقدمة نفسها. وتجارب الدول العربية غنية بالأمثلة على هذه المفارقة المدهشة: دول تبذل أقصى جهدها وتقدم التضحيات والتنازلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة على القدوم إليها، في الوقت الذي تفقد فيها هذه الدول نفسها كميات كبيرة من رأس المال الهارب إلى الخارج.

وأخيراً فإنه ليس من الحكمة أن يفترض أن أي تنظيم مؤسسي يجري استيراده من الدول المتقدمة اقتصادياً هو بالضرورة أكثر فائدة من وجهة نظر التنمية البشرية، من المؤسسات التقليدية الموجودة بالفعل في الدولة الأقل نمواً. إن تيار العولمة كثيراً ما يهدد بالاندثار تنظيمات مؤسسية وتقاليد عريقة في الدولة النامية لعبت طوال قرون عديدة دوراً فعالاً في التخفيف من أعباء الفقراء. وقد ذكرنا في هذا الفصل، من بين هذه المؤسسات، مؤسستي الزكاة والوقف اللتين أصابهما الضعف والذبول مع زيادة اندماج الاقتصادات والمجتمعات العربية في العالم الحديث. إن المسؤولية عن مواجهة مثل هذه الأخطار تقع ليس فقط على حكومات وشعوب الدول النامية بل وكذلك على المؤسسات العاملة في ميدان التنمية الاقتصادية والمنتمية إلى العالم الأكثر تقدماً. فبينما تقع على الأولى مسؤولية التمسك والثقة ببعض مؤسساتها التقليدية التي ما زالت قادرة على القيام بدور إيجابي في التنمية وفي التخفيف من أعباء الفقراء، تقع على الأخرى مسؤولية التخلص من ذلك الاعتقاد البالي والثقة العمياء بأن أي مؤسسة عصرية أو أي تنظيم اجتماعي حديث هو بالضرورة أفضل وأكثر فعالية وأعلى، في مضمار التقدم، من أي مؤسسة قديمة أو أي تنظيم اجتماعي أبدعته ثقافة أمة فقيرة.

الفصل الثالث

العولمة والتنمية البشرية
في مصر

أولاً: قديم العولمة وجديدها في مصر

كانت مصر أول دولة عربية تتصل بالحضارة الغربية الحديثة نتيجة للحملة الفرنسية عليها منذ مائتي عام، ولكنها شهدت، خلال هذين القرنين، تعاقب فترات من الانفتاح النسبي على الغرب وفترات من العزلة النسبية والحماية.

وبعد ذلك العمر القصير للحملة الفرنسية، مرت مصر بفترة استغرقت ما يقرب من نصف قرن، من المساهمة النشطة في التجارة الدولية، واستعارة وسائل التكنولوجيا الحديثة والمهارات من الخارج، ولكن في إطار استراتيجيا في التصنيع ذات توجه داخلي، اعتمدت في الأساس على المواد الأولية المنتجة محلياً، واعتماداً كلياً تقريباً على السوق المحلية، واعتماداً تاماً على المدخرات الوطنية.

تلت ذلك فترة استغرقت نحو ستين عاماً (١٨٥٤ ـ ١٩١٤) تدخل فيها العقود الثلاثة الأولى من الاحتلال الإنكليزي لمصر، فتحت فيها أبواب الاقتصاد والمجتمع المصري على مصاريعها للمؤثرات الخارجية، فزادت بشدة مساهمة مصر في التجارة الدولية، وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر، وزاد بسرعة عدد الأجانب المقيمين فيها، وشهدت الزراعة المصرية تحولاً جذرياً بسبب تطبيق أساليب الري الحديثة، كما شهدت أنماط الاستهلاك التي ظلت على حالها تقريباً دون تغير يذكر طوال النصف الأول من القرن انقلاباً خطيراً في نصفه الثاني.

ثم اضطرت مصر خلال فترة ما بين الحربين (١٩١٤ ـ ١٩٤٥)، كما اضطر كثير من دول العالم الأخرى، إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر توجهاً إلى الداخل، ولكن مصر عادت إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والتفاعل معه

خلال العقد التالي لانتهاء الحرب العالمية الثانية. ثم حدث في العقدين التاليين (١٩٥٦ ـ ١٩٧٤) أن عادت مصر إلى اتباع سياسة التوجه إلى الداخل، تذكر بشدة بما اتبعه محمد علي في النصف الأول من القرن السابق. فعلى الرغم من أنها استمرت في الاعتماد بشدة على التجارة الخارجية (بل وخلال هذين العقدين اعتمدت أيضاً بشدة على المعونات الخارجية) وعلى استيراد التكنولوجيا والخبرة الأجنبية، فإن سياسة التصنيع خلال هذين العقدين اعتمدت اعتماداً يكاد يكون تاماً على السوق المحلية، وأبدت أيضاً حذراً بالغاً من الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ثم بدأت مصر من جديد، ابتداء من منتصف السبعينيات، بمرحلة من الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي: مزيد من تحرير التجارة الخارجية، وتشجيع متزايد للاستثمارات الأجنبية الخاصة، وانفتاح أكثر فأكثر على التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك وسائل نقل المعلومات والأفكار وأنماط الاستهلاك. لقد دشنت مصر سياسة سميت سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤، وعلى الرغم من أن التصريحات الرسمية قد تفاوتت، منذ ذلك الوقت، في قوة التعبير عن الالتزام بهذه السياسة، فإن الأبواب التي فتحت في عام ١٩٧٤ لم يجر إغلاقها قط بعد ذلك، واستمرت مصر تساهم بدرجة متزايدة في تيار «العولمة».

من المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن هذه الحقبة الأخيرة من حقب انفتاح مصر على الاقتصاد العالمي، وهي الحقبة التي اقترنت بشيوع استخدام تعبير «العولمة»، اتسمت ببعض السمات التي تميزها من الحقب السابقة لاندماج الاقتصاد المصري بالعالم الخارجي.

أولاً: نلاحظ زيادة درجة التنوع في السلع والخدمات التي تكوّن الآن قائمة الصادرات وقائمة الواردات المصرية، وكذلك تنوع شركاء مصر في التجارة الخارجية. إن نسبة التجارة إلى الدخل القومي المصري هي بلا شك أقل الآن مما كانت في فترات معينة من القرن الماضي والعقود الأولى من القرن الحالي، ولكن تجارة مصر الخارجية في ذلك الوقت، بعكسها الآن، كانت تسيطر عليها سلعة واحدة: هي القطن الخام، وشريك واحد هو بريطانيا.

ثانياً: هناك الآن أيضاً تنوع أكبر بكثير في ميادين جذب الاستثمارات

الأجنبية الخاصة. فمنذ مائة عام، كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر تكاد تقتصر على مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية، وكانت القروض الأجنبية لمصر تكاد تقتصر على القروض المقدمة إلى حاكم مصر. أما الآن فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تمتد لتشمل فروعاً متنوعة من الصناعة التحويلية، والسياحة والبنوك وغيرها من الخدمات، والقروض الأجنبية تقدم بدرجة متزايدة إلى مشروعات القطاع الخاص أيضاً، بالإضافة إلى القروض المقدمة إلى الدولة ومشروعات القطاع العام.

ثالثاً: زادت بشدة نسبة السكان الذين يقومون بنشاط يتصل بشكل أو بآخر، بالاقتصاد العالمي. فطوال فترة طويلة امتدت إلى ما يقرب من قرن ونصف قرن، منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى منتصف القرن العشرين، ظلت الغالبية العظمى من الشعب المصري تكاد لا تستخدم أي سلعة مستوردة من الخارج، ولا تحقق لنفسها، في الوقت نفسه، نفعاً يذكر من تصدير القطن. لقد ظل معظم المصريين طوال تلك الفترة يعيشون على حد الكفاف، بينما كانت درجة درايتهم بالأفكار وأنماط الحياة الأجنبية منخفضة للغاية. أما اليوم فإنك ترى بعض السلع المستوردة في بيوت الغالبية العظمى من المصريين، بما في ذلك بيوت بعض من أشد العائلات الريفية فقراً.

وعلى الرغم من أن عدد المصريين المشتغلين أو المتصلين، على نحو أو آخر، بتصدير النفط، هو عدد صغير للغاية، قُدّر عدد العائلات المصرية التي تحقق نفعاً مادياً، مباشراً أو غير مباشر من السياحة، بنحو مليوني أسرة أي نحو سدس السكان، كما أن هناك عدداً مماثلاً من الأسر المصرية يحصل على تحويلات من المصريين العاملين بدول النفط العربية، هذه التحويلات التي تمثل الآن أهم مصدر من مصادر العملة الأجنبية في مصر.

رابعاً: تلعب الآن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات دوراً مهماً في إدماج مصر بالاقتصاد العالمي، إذ تعمل في مصر الآن أكثر من ٤٠٠ شركة من الشركات المتعددة الجنسيات[١]، ومع بداية التسارع في عملية الخصخصة في مصر، ينتظر أن تزيد مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد المصري. كذلك تلعب

(١) Egypt, Ministry of Economy and International Cooperation, *Egypt: Economic Profile* (Cairo: [The Ministry], 1996), p. 6.

المؤسستان الدوليتان العتيدتان، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً مهماً في التعجيل باندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، مما لا تجد له مثيلاً في تجارب مصر السابقة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

إن هذه السمات الأربع التي قد تجعل اندماج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي يبدو وكأنه ظاهرة جديدة تماماً، مما قد يبرر استخدام هذا اللفظ الجديد «العولمة»، قد جعلت الآثار المترتبة على هذا الاندماج أبعد مدى وأعمق من أي أثر قد تكون مصر قد عرفته في الماضي لاتصالها بالعالم الخارجي. إن تيار العولمة الآن يكاد يلمس كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر. فالآثار الاقتصادية للعولمة تظهر في معدلات الاستهلاك والاستثمار ومعدلات نمو الدخل، ونمط توزيع الدخل وأنماط الاستهلاك، ومعدلات البطالة، ومدى النجاح أو الإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية. ولكن آثار العولمة تمتد أيضاً إلى جوانب الحياة غير الاقتصادية مما له تأثير فعال في التنمية البشرية، وفي البيئة وفي أنماط السلوك والتفكير، وفي قوة الشعور بالتميز والتفرد الثقافي والحضاري، وكذلك في المدى الذي تصل إليه قوة الدولة وسيطرتها. وسوف نناقش في هذا الفصل ولو بدرجات مختلفة من التفصيل، هذه الجوانب المختلفة من آثار العولمة.

ثانياً: العولمة ومستويات الاستهلاك ومعدلات النمو

من أقدم أوجه الشكوى، من أداء مصر الاقتصادي، الشكوى من انخفاض معدل الادخار. فمنذ بداية الخمسينيات ولمدة أربعة عقود، ظلت نسبة الادخار إلى الناتج القومي الإجمالي لا تزيد على ١٥ بالمئة باستثناء آخر سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ثم شهدت أواخر الثمانينيات زيادة في هذا المعدل ولكنه عاد مرة أخرى إلى نحو ١٥ بالمئة في السنوات القليلة الأخيرة.

وكما هي الحال فيما يكتب عن الدول النامية الأخرى، تعلق معظم الكتابات عن الاقتصاد المصري آمالها في تحقيق زيادة في معدل الادخار على ما يمكن عمله لتخفيض الاستهلاك الحكومي والقضاء على مختلف صور انخفاض الكفاءة في الاقتصاد الناتجة من تدخل الحكومة في قوى السوق. هكذا يوضع التأكيد دائماً على الأسباب البيروقراطية لانخفاض كفاءة الاقتصاد، وعلى الأعباء

التي يخلقها نظام الدعم الذي تمنحه الحكومة لبعض السلع والخدمات. كذلك يعبر الكثيرون عن الأمل في أن تؤدي زيادة تعرض الاقتصاد للمنافسة الأجنبية، سواء في داخل السوق المصري أو في أسواق التصدير، إلى ارتفاع معدل الادخار عن طريق ما تحدثه المنافسة من ارتفاع في الإنتاجية. كذلك تكرر في السنوات الأخيرة التعبير عن الأمل في أن تؤدي الخصخصة، أي بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص، إلى النتيجة نفسها، من حيث إن هذه الخصخصة لن تؤدي فقط إلى زيادة إنتاجية المشروعات، بل سوف تسمح أيضاً لمصر بأن تستخدم إيرادات الخصخصة في تخفيض عبء الديون العامة، مما سيترتب عليه بدوره رفع معدل الادخار. وبالعكس من ذلك، لم تحظ بالاهتمام الكافي ما تولده سياسات الانفتاح على الخارج من تأثير في نمط الاستهلاك الفردي أو العائلي، مع أن التجربة المصرية تدل على أن هذا الأثر قد يكون من أهم العوامل المسؤولة عن عجز معدل الادخار عن الزيادة.

إن الأثر الصافي لانفتاح الاقتصاد والمجتمع، في دولة فقيرة، على مستوى الاستهلاك العائلي، ينتج من تضافر مجموعة من العوامل التي لا تعمل كلها بالضرورة في الاتجاه نفسه. فمن ناحية قد يؤدي توفر أنواع مختلفة من السلع المستوردة في الأسواق، وزيادة التعرض لأنماط الاستهلاك التي تمارسها مجتمعات أكثر رخاء، إلى زيادة الحافز على اكتساب دخل أكبر ومن ثم على زيادة الإنتاجية، ولكنهما قد يؤديان أيضاً إلى زيادة الرغبة في الاستهلاك بمعدل أكبر من زيادة الدخل. إن الأثر الصافي إذن على مستوى الميل إلى الاستهلاك (أي نسبة الاستهلاك إلى الدخل) لا بد أن يتوقف في النهاية على عدة عوامل مثل: إلى أي مدى يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة فرص الكسب، وأثر الانفتاح الاقتصادي في نمط توزيع الدخل، ومعدل الحراك الاجتماعي السائد، وطبيعة العادات الاستهلاكية لدى شرائح الدخل العليا، ودرجة تعرض مختلف الشرائح الاجتماعية لحملات الدعاية وترويج السلع، ومدى كفاءة هذه الحملات.. الخ. كذلك لابد أن يتغير حجم هذا الأثر الصافي بتغير المناخ الثقافي الذي يحدث في إطاره كل هذا.

هذا الأثر الصافي لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي على حجم الاستهلاك العائلي، كان فيما يبدو، في حالة مصر، أثراً غير مواتٍ لتحقيق معدل مرتفع للادخار خلال الخمسة وعشرين عاماً الماضية، وعلى الأخص

خلال العقد الأخير، الذي تعرضت فيه مصر بدرجة أكبر لتيار العولمة.

لقد ظل نصيب الاستهلاك الفردي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر طوال الثلاثين عاماً (١٩٥٥ ـ ١٩٨٥) ثابتاً تقريباً عند نسبة تقرب من الثلثين[٢]، ولكن هذه النسبة شهدت تزايداً منتظماً منذ عام ١٩٨٥، حتى وصلت إلى ٨١ بالمئة في عام ١٩٩٤[٣]. ليس هناك من البيانات ما يسمح بالقطع بما إذا كانت هذه الزيادة في نسبة الاستهلاك الفردي ترجع إلى السلوك الادخاري لقطاع الأعمال أو للقطاع العائلي، ولكن دراسة حديثة للبنك الدولي تميل إلى إلقاء اللوم على سلوك القطاع العائلي[٤]، وهناك بالفعل أسباب قوية لتأييد هذا الرأي، وكذلك لتأييد الاعتقاد بأن هذا الميل لزيادة الاستهلاك العائلي إنما يرجع إلى حد كبير إلى زيادة درجة انفتاح الاقتصاد المصري. ذلك أن كثيراً من العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك العائلي، والتي أشرت إليها حالاً، كانت تمارس تأثيرها بشكل ملحوظ في الاقتصاد المصري، وعلى الأخص خلال العقد الأخير.

فبعد فترة قصيرة من زيادة القيود المفروضة على الواردات في أوائل الثمانينات، شرعت مصر في تخفيض الحواجز الجمركية بانتظام، مما أدى، بالتضافر مع زيادة الاستثمارات الأجنبية الخاصة، إلى زيادة ملحوظة في أنواع السلع الاستهلاكية المتاحة في الأسواق. فقد جرى شيئاً فشيئاً إلغاء قرارات المنع والقيود الكمية، أو التخفيف من هذه القيود التي كانت مفروضة على استيراد

(٢) Khalid Ikram, *Egypt, Economic Management in a Period of Transition: The Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt by the World Bank* (Baltimore, MD: Published for the World Bank [by] the Johns Hopkins University Press, 1980), pp. 396-397; World Bank, *Arab Republic of Egypt: Economic Adjustment with Growth* (Washington, DC: [The Bank], 1990), vol. 2, p. 6, and Egypt, Ministry of Planning, *Preliminary Framework of the Third Five-year Plan* (1991/3 - 1996/7) (Cairo: The Ministry, 1992), vol. 1, p. 167.

(٣) World Bank, *World Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996), table (13).

(٤) World Bank of Egypt, *Arab Republic of Egypt: Country Economic Memorandum* (15 March 1997), vol. 2, p. 13.

السلع الاستهلاكية، وإحلال التعريفات الجمركية محلها، مع التخفيض المنتظم لمستوى هذه التعريفات، وعلى الأخص منذ بدأ تطبيق قواعد الاتفاقية المنبثقة عن جولة الأوروغواي، مع بداية سنة ١٩٩٥[٥]. يلاحظ مثلاً أنه خلال العشر سنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) تضاعفت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ست مرات ونصف، وتضاعفت قيمة الواردات من أجهزة التليفزيون ومكوّناتها ٥,٧ مرة، ومن السيارات أكثر من ١٠ مرات[٦]، بينما اتجهت الاستثمارات الأجنبية الخاصة، في الأساس، إلى إنتاج سلع وخدمات استهلاكية، من السيارات إلى المشروبات الغازية إلى إنشاء المحلات التي تقدم المأكولات السريعة.

لم يكن ثمة مفر من أن تقترن هذه الزيادة في أنواع السلع الاستهلاكية المعروضة بزيادة درجة الحدة والإلحاح في حملات الدعاية والترويج لهذه السلع. وإذ أصبح جهاز التليفزيون الآن متاحاً للغالبية العظمى من المصريين وتضاعف عدد القنوات وساعات الإرسال خلال العقد الماضي، وأصبح مضمون البرامج التليفزيونية ومدتها وتوقيت إذاعتها خاضعاً، أكثر فأكثر، لتفضيلات وتأثير المعلنين عن السلع والمروجين لها[٧]، وإذ أصبحت زيادة الإيرادات المحققة من الإعلانات من أهم الأهداف التي يتوخاها راسمو سياسة وسائل الإعلام، ومع انتشار وسائل استقبال القنوات والبرامج الأجنبية حتى في أصغر المدن الإقليمية

---

(٥) ينتظر أن تنخفض نسبة السلع الخاضعة لحواجز جمركية غير التعريفات، إلى إجمالي الواردات المصرية من ٣٢,٢ بالمئة إلى ٩,٣ بالمئة نتيجة تطبيق قواعد جولة الأوروغواي. انظر: سعيد النجار، محرر، **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**، تحرير سعيد النجار (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي، ١٩٩٥)، ص ١٠٠.

(٦) *Economic Bulletin* (National Bank of Egypt), no. 1 (1997), p. 130.

(٧) من الأمثلة الصارخة على ذلك النمو في قوة المعلنين ومروجي السلع المثال الآتي المأخوذ من أحد البرامج الأسبوعية في التليفزيون المصري، الذي حظي بشعبية هائلة في منتصف التسعينيات، والذي كانت تموله إحدى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مصر. في هذا البرنامج يظهر المذيع المحبوب وهو يقوم بزيارات مفاجئة لبعض من أفقر العائلات المصرية في مساكنها ويوجه إلى بعض أفراد هذه العائلات أسئلة في المعلومات العامة. والجائزة الموعودة لمن يعطي الإجابات الصحيحة هي جنيه ذهبي. إن الوصول غير المتوقع لهذا المذيع ومعه المصورون وآلاتهم يحدث بالطبع درجة عالية من الإثارة بين أفراد الأسرة الفقيرة، أما إعلان الفوز بالجائزة فيحدث إثارة وابتهاجاً أكبر. ولكن المهم في هذا كله أن اسم السلعة التي تقوم بإنتاجها الشركة المتعددة الجنسيات، والممولة للبرنامج، يتكرر التفوه به عدة مرات خلال البرنامج، وعلى الأخص عندما يجري تسليم الجائزة الذهبية للفائز بها.

في مصر، تفتحت شهية المستهلكين بسرعة تزيد على معدل الزيادة في قدرتهم الشرائية. ومع تراخي معدل النمو في متوسط الدخل وارتفاع معدل البطالة خلال العقد الأخير، كان لا بد أن ترتفع نسبة الاستهلاك إلى الدخل العائلي لشرائح واسعة من المجتمع المصري، وهو ما يمكن أن يفسر به جزء كبير من الارتفاع في نصيب الاستهلاك الفردي في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هناك عاملاً آخر، ربما كان أقل وضوحاً ولكن له على الأقل الأهمية نفسها، ويتعلق بمعدل الحراك الاجتماعي في مصر.

ففي خلال السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) شهدت مصر معدلاً عالياً للغاية لنمو متوسط الدخل نتج في الأساس من اشتداد تيار هجرة المصريين إلى الدول العربية الغنية بالنفط، وعلى الأخص في منطقة الخليج. كانت هذه هي الفترة التي شهدت أيضاً معدلات ادخار مرتفعة نسبياً. ولكن هذه الفترة اتسمت كذلك بارتفاع في معدل الحراك الاجتماعي إلى مستوى ربما لم تعرف مصر مثيلاً له في تاريخها الحديث. إن بعض العوامل التي أدت إلى هذا الارتفاع في معدل الحراك الاجتماعي ليس لها صلة قوية بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية هذه الفترة، مثل التوسع الكبير في التعليم، ولكن هناك عوامل أخرى ذات صلة وثيقة بهذه السياسة. فمع زيادة درجة انفتاح الاقتصاد والمجتمع المصري، تزايد عدد المصريين المنتمين لمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية الذين استطاعوا تحقيق زيادة ملموسة في دخولهم عن طريق اتصالهم بمصادر أجنبية للدخل، سواء كانت هذه المصادر شركات أجنبية أو وكالات تجارية أو سياحاً. من هذه العوامل المتصلة بالانفتاح أيضاً، ارتفاع معدل التضخم نتيجة زيادة درجة انكشاف الاقتصاد المصري للأسعار العالمية. لم يكن كل من استفاد من التضخم ينتسب إلى شرائح عالية الدخل ابتداء، ولا كان كل من أضير من التضخم ينتسب إلى طبقات منخفضة الدخل. ومن ثم ساهم ارتفاع معدل التضخم في رفع معدل الحراك الاجتماعي. على أن أهم عامل من العوامل المؤدية إلى رفع معدل الحراك الاجتماعي خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) كان الزيادة الكبيرة في هجرة العمالة المصرية إلى الخارج[٨]. هذا الارتفاع في

---

(٨) Galal A. Amin, «Migration, Inflation and Social Mobility,» in: Charles Tripp and Roger Owen, eds., *Egypt under Mubarak* (London; New York: Routledge, 1989), pp. 108-111.

معدل الحراك الاجتماعي أعطى دفعة قوية لمستوى الاستهلاك، ولكن من حيث إن هذه الزيادة في الاستهلاك حدثت في فترة شهدت زيادة كبيرة في الدخول، مالت نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض مع ارتفاع مقابل لذلك في نسبة الادخار. تلت ذلك عشر سنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) لم تعرف ما عرفته السنوات العشر السابقة من رخاء نسبي، إذ انخفض بشدة معدل النمو في متوسط الدخل، بل وانخفض المستوى المطلق للدخل الحقيقي لشرائح كبيرة من السكان، بسبب تراجع معدلات الهجرة وانخفاض أسعار النفط وإيراداته. ولكن مع ما اكتسبته أعداد كبيرة من المستهلكين خلال العقد السابق من عادات وميول استهلاكية جديدة، أصبح من الصعب عليهم تخفيض مستويات استهلاكهم بدرجة الانخفاض نفسها في الدخل. إن من الممكن أن يقدم لنا هذا تفسيراً جزئياً لما حدث من انخفاض كبير ومستمر في معدل الادخار في السنوات التالية لسنة ١٩٨٧/١٩٩٨، يضاف إلى ما اتخذته الحكومة من إجراءات التثبيت الاقتصادي بعد هذا التاريخ.

هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في نصيب الاستهلاك الفردي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي لم يعوضها بدرجة كافية ما حدث من زيادة (على رغم أنها زيادة كبيرة) في الادخار الحكومي (من -٠,٧ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى ٣,٧ بالمئة في ١٩٩٤/١٩٩٥)، ومن ثم انخفضت نسبة الادخار القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٨ بالمئة إلى ١٥,١ بالمئة في الفترة نفسها. كما لم يعوض هذه الزيادة في الاستهلاك، ما حصلت عليه مصر من مدخرات أجنبية (بل إن هذه المدخرات الأجنبية انخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً خلال الفترة نفسها، من ٦,٢ بالمئة إلى ٠,٥ بالمئة)، وكانت نتيجة هذا كله انخفاض نصيب الاستثمار المحلي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,١ بالمئة إلى ١٦,٣ بالمئة[٩]. ترتب على هذا بالطبع ذلك الأداء السيىء لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي لم يتجاوز ٣,٧ بالمئة فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، ولم يسمح بزيادة متوسط دخل الفرد بأكثر من ١,٢ بالمئة سنوياً.

إن التحليل المتقدم للتغيرات التي طرأت على الاستهلاك العائلي، وأثرها

(٩) World Bank of Egypt, *Arab Republic of Egypt: Country Economic Memorandum*, vol. 2, p. 2.

في معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، يثير بعض الشكوك حول القول بأن للانفتاح على العالم أثراً إيجابياً دائماً في التنمية. إن تقريراً حديثاً للبنك الدولي عن الاقتصاد المصري يذهب إلى «أن الدول منخفضة الدخل التي تتبع سياسات أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، تميل معدلات نمو متوسط الدخل فيها أن تكون أعلى منها في غيرها.

إن تحرير التجارة الخارجية يسير جنباً إلى جنب مع ارتفاع معدلات نمو الدخل للفرد وكذلك مع ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية للعامل الواحد»[١٠].

ويقارن هذا التقرير، لكي يدعم هذا الرأي، بين دولتين هما مصر واندونيسيا، ملاحظاً أن اندونيسيا كانت في العقد الأخير، أكثر اندماجاً في تيار العولمة من مصر. ويصل التقرير إلى النتيجة الآتية:

«إن التحليل المتأني يشير إلى أن مصر يمكنها أن ترفع معدل نموها بمقدار ثلاث درجات مئوية إذا طبقت برنامجاً يشبه في بعض الجوانب الأساسية، ما طبقته اندونيسيا، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الاستهلاك الحكومي، وتخفيض العجز في الموازنة العامة»[١١].

وتعليقنا على هذا التحليل هو أن من الصحيح أن الاستهلاك الحكومي قد استوعب نسبة أكبر من الناتج القومي الإجمالي في مصر بالمقارنة باندونيسيا (١٤,١ بالمئة بالمقارنة بـ ٩,٥ بالمئة على التوالي خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣)، وهو ما لا بد أن ساهم في تحقيق اندونيسيا لمعدل أعلى من الاستثمار (٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بـ ١٨ بالمئة في حالة مصر)[١٢]. ولكن من الصحيح أيضاً أن معدل الاستهلاك الفردي كان بدوره أعلى بكثير في مصر منه في اندونيسيا (٨١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بـ ٦١ بالمئة في أندونيسيا)[١٣]. إن جزءاً كبيراً من هذا الفارق الأخير يمكن أن يفسر بالفرق بين أنماط الاستهلاك العائلي في الدولتين. ومن ثم يظل المرء غير قادر على القطع بأن الأثر الصافي للعولمة في

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥.

(١١) المصدر نفسه، مج ٣، ص ٤٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(١٣) World Bank, *World Development Report, 1996*, table (13).

معدلات الادخار والاستثمار ونمو الدخل هو دائماً اثر إيجابي، فكما أن للعولمة آثاراً في الاستهلاك الحكومي وفي ادخار قطاع الأعمال، فإن لها أيضاً آثاراً مهمة، وليست بالضرورة آثاراً إيجابية، في الاستهلاك العائلي، من خلال تأثيرها في عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما تدل عليه التجربة المصرية بوضوح.

ثالثاً: العولمة ومستوى العمالة

لا بد للمرء من أن تخامره شكوك أكبر فيما يتعلق بأثر العولمة في مستويات العمالة في الدول الأقل نموّاً. فحتى إذا كان أثر العولمة في معدلات نمو الدخل إيجابياً فإن من الممكن أن ترتفع في الوقت نفسه معدلات البطالة. وتقدم تجربة مصر أسباباً قوية للاعتقاد بذلك.

كانت مشكلة البطالة في مصر، طوال النصف الأول من القرن العشرين، تتمثل في الأساس في ارتفاع معدل البطالة المقنعة بسبب تراخي معدل النمو في الأراضي الزراعية بالمقارنة بنمو السكان. وخلال الخمسينيات والستينيات، لم تشكل مشكلة البطالة المكشوفة مشكلة مهمة للاقتصاد المصري، إذ ارتفعت معدلات الاستثمار بشكل ملحوظ واتسم الاستثمار بوجه عام بكثافة استخدام عنصر العمل، وساهم تطبيق الإصلاح الزراعي، بقوانينه المتعاقبة، في التخفيف من حدة الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن عمل. ثم بدأت البطالة المكشوفة في الارتفاع في أعقاب حرب ١٩٦٧، بسبب تراخي معدل النمو في الناتج وانخفاض معدلات الاستثمار، حتى بلغ معدل البطالة المكشوفة في منتصف الستينيات، ٥,٢ بالمئة من إجمالي القوة العاملة[(١٤)]. كان هذا هو الوقت الذي بدأ فيه تدشين سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر وتطبيق مختلف إجراءات تحرير التجارة والاستثمار، بما في ذلك إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. ولكن السنوات العشر الأولى لعهد الانفتاح اقترنت بالارتفاع الشديد في معدلات الهجرة إلى الخليج، في أعقاب الارتفاعات المفاجئة والكبيرة في أسعار النفط خلال عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤، فإذا بالمراقبين للاقتصاد المصري

(١٤) ممن بلغ سن ١٢ عاماً فأكثر (تعداد السكان، ١٩٨٦).

وقتها، يتكلمون فجأة عن ظاهرة «ندرة العمالة» في مصر بدلاً من ظاهرة «فائض العمالة»[15]. على أن الصورة بدأت في التغير مع بداية الانخفاض في أسعار النفط، ومن ثم في إيرادات الدول العربية المنتجة له، في أوائل الثمانينيات، وما تبع ذلك من انخفاض في معدلات الهجرة، بل إن مصر بدأت في الواقع بالمعاناة من الظاهرة العكسية، وهي عودة العمال المهاجرين من دول الخليج التي صاحبها انخفاض في معدل نمو الناتج في مصر نفسها، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة المكشوفة إلى أكثر من ضعف ما كان عليه قبل عشر سنوات. وهكذا بيّن التعداد السكاني الذي أجري في عام ١٩٨٦ أن المعدل العام للبطالة المكشوفة في مصر (فيما بين بالغي سن ١٢ فأكثر) بلغ ١٢ بالمئة من القوة العاملة، وأن معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية قد بلغ ٢٥ بالمئة[16]. وقد استمر معدل البطالة المكشوفة في الارتفاع خلال العشر سنوات التالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) بسبب انخفاض معدلات الاستثمار واستمرار ظاهرة عودة المهاجرين، وعلى الأخص في أعقاب أزمة الخليج في ١٩٩٠/١٩٩١ وقد ظهر أن معدل البطالة المكشوفة في أوائل التسعينيات، في تقرير بعد آخر، هو حوالى ٢٠ بالمئة من إجمالي القوة العاملة، ولا بد أنه قد مال إلى الزيادة منذ ذلك الوقت، إذ ان الزيادة في عدد المشتغلين بقيت أقل من أعداد المنضمين الجدد إلى قوة العمل[17].

مما تقدم يظهر إذن، أنه خلال الفترة التي قد تعتبر أقرب فترات التطور الاقتصادي في مصر إلى تحقق ظاهرة العولمة، اتجه معدل البطالة المكشوفة في مصر بلا شك نحو الزيادة، ولم يظهر فيه أي انقطاع إلا خلال السنوات القليلة التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في ظاهرة الهجرة إلى دول النفط. لا يبدو

(١٥) انظر على سبيل المثال: Bent Hansen and Samir Radwan, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980s: A Labour Market Approach: Report of an Inter-agency Team Financed by the United Nations Development Programme and Organised by the International Labour Office*, A WEP Study (Geneva: International Labour Office, 1982).

(١٦) مختار هلودة، «البطالة في مصر،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٨٩، الجدولان (٢) و(٨).

(١٧) تكرر مؤخراً تقدير معدل البطالة المكشوفة في مصر بنحو ١١ بالمئة وهو تقدير أقل كثيراً مما كان ينشر في أوائل التسعينيات. وهناك اتفاق على أن التقديرات الحديثة تقوم على طرق جديدة في الحساب ولا تعكس انخفاضاً حقيقياً في معدلات البطالة، ومن ثم لا تجوز مقارنتها بالأرقام الأقدم.

إذن أن تحرير التجارة الخارجية والاستثمار كان له أثر إيجابي في مستوى العمالة، أو على الأقل لم يكن هذا الأثر كافياً للتعويض من الآثار المترتبة عن قوى أخرى كانت تعمل في اتجاه معاكس. من بين هذا القوى الأخرى كان هناك، بلا شك، تضاؤل دور الدولة في خلق فرص عمالة جديدة، وهو ما ترتب من ناحية على تخلي الدولة عن التزامها بتعيين جميع خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، وهو الالتزام الذي يعود إلى أوائل الستينيات، وترتب من ناحية أخرى على الانخفاض الكبير في استثمارات القطاع العام. فخلال العشر سنوات (١٩٨٦/١٩٨٧ ـ ١٩٩٥/١٩٩٦) انخفضت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج القومي الإجمالي من ١٥,٥ بالمئة إلى ٦,٥ بالمئة[١٨]. ولكن هذا الانخفاض في دور الدولة، يمكن أن يعتبر هو نفسه أثراً من آثار ظاهرة العولمة نفسها، أو جانباً من جوانبها. أما الاستثمار الخاص، بعنصريه المحلي والأجنبي، فإنه لم يزد بدرجة تكفي للتعويض عن هذا الانخفاض في الاستثمار العام. ومن ثم انخفضت نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي، بكل أنواعه، إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما سبق أن رأينا، من ٢٦,٢ بالمئة في ١٩٨٦/١٩٨٧ إلى ١٦,٣ بالمئة في ١٩٩٤/١٩٩٥، كان نصيب الاستثمار الأجنبي الخاص منها ٦,٢ نقاط مئوية في ١٩٨٦/١٩٨٧ ولا أكثر من ٠,٥ بالمئة نقاط مئوية في ١٩٩٤/١٩٩٥[١٩]. وطوال العشر السنوات السابقة على عام ١٩٨٨، كان إجمالي فرص العمالة التي خلقها القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) ١,٥ مليون فرصة عمل جديدة، بمعدل ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل في السنة[٢٠]، وهو ما يساوي نحو ثلث عدد المنضمين الجدد إلى سوق العمل كل سنة. ومن إجمالي هذه المساهمة من جانب القطاع الخاص لفرص العمالة خلال السنوات العشر، لم تساهم الشركات المتعددة الجنسيات إلا بنحو ٣٧٥,٠٠٠ فرصة عمل[٢١].

(١٨) World Bank of Egypt, *Arab Republic of Egypt: Country Economic Memorandum*, vol. 2, p. 12.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Egypt, Ministry of Economy and International Cooperation, *Egypt: Economic Profile*, p. 94.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

إن من الممكن أن يقال إن هذا لا يعني ضآلة ما يمكن أن تساهم به العولمة في خلق فرص عمالة جديدة في مصر بقدر ما يعني أن مصر لم تفتح أبوابها أمام تيار العولمة بالدرجة اللازمة. فإذا نظرنا إلى الأمر هذه النظرة يصبح من الممكن أن نتطلع إلى أن يؤدي المزيد من تحرير التجارة وإعطاء المزيد من المزايا للشركات المتعددة الجنسيات، والسير بخطى أسرع في بيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص، أن يؤدي كل هذا إلى زيادة حجم العمالة وانخفاض ملموس في معدل البطالة. ولكن من الممكن أن يرد على هذا بالقول إنه حتى لو افترضنا أن أدى مزيد من تحرير الاقتصاد إلى ارتفاع معدلات الاستثمار، فإن ذلك لن يعني بالضرورة تخفيض معدل البطالة. ففيما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٨، كان مجموع ما ساهمت به الشركات المنشأة طبقاً لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الشهير (وهي التي تمثل أهم نتائج سياسة تحرير الاستثمار في مصر) في خلق فرص العمالة، لا يزيد على ١٠ بالمئة من إجمالي فرص العمالة الجديدة التي خلقها القطاع الخاص خلال هذه الفترة[٢٢]. ولا تختلف تجربة مصر في هذا الصدد عن تجارب كثير من الدول النامية الأخرى التي تتوفر عنها البيانات اللازمة. أما فيما يتعلق بالآمال المعلقة على بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص، فإن آثار الخصخصة في العمالة في مصر كانت حتى الآن سلبية وإن كانت آثاراً ضعيفة. فما زالت عملية الخصخصة في مصر حتى الآن قاصرة على المشروعات العامة الناجحة، وهذه لا تحتاج إلى تخفيض حجم العمالة تخفيضاً كبيراً. كما استطاعت الحكومة، فيما يتعلق بهذه المشروعات، أن تشترط على المشتري ألا يقوم بتخفيض عدد المشتغلين بها إلا بعد انقضاء فترة معينة. ومن ثم لم تؤد عملية الخصخصة في مصر، حتى الآن، إلى زيادة كبيرة في حجم البطالة.

وتتفاوت التقديرات تفاوتاً كبيراً حول الآثار المتوقعة لمزيد من الخصخصة في حجم البطالة في مصر، فمنها تقديرات متشائمة للغاية تتوقع زيادة كبيرة في حجم البطالة، ومنها تقديرات شديدة التفاؤل تتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى انخفاض في معدل البطالة عن طريق ما يمكن أن تؤدي إليه من ارتفاع في الإنتاجية وفي معدلات نمو الناتج.

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.

رابعاً: العولمة وتوزيع الدخل وأنماط الاستهلاك

شهدت مصر، خلال المائتي عام الماضية، تجربتين مهمتين تميزتا باتباع سياسة اقتصادية تتسم بالتوجه النسبي إلى الداخل، وتجربتين أخريين اتسمتا بسياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً بكثير على العالم الخارجي. وعلى الرغم من ضآلة البيانات المتاحة عن توزيع الدخل، بل وعدم وجودها إطلاقاً فيما يتعلق بالفترات المبكرة من تاريخ مصر الاقتصادي، فإن هناك مؤشرات كافية تسمح باستخلاص بعض الملاحظات التقريبية عن أثر كل من السياستين المتعارضتين في درجة التفاوت في الدخول وفي أنماط الاستهلاك، وهي ما يمكن تلخيصه بالقول بأن سياسة التوجه الداخلي اقترنت بميل هذا التفاوت في الدخول إلى الانخفاض وميل مستويات المعيشة للغذاء إلى الارتفاع، بدرجة أكبر مما حدث خلال السياسات الأكثر انفتاحاً على الخارج.

أما ما أعنيه بفترتي التوجه الداخلي والحماية النسبية للاقتصاد المصري فهما: **أولاً** فترة حكم محمد علي (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) وعلى الأخص تلك الفترة التي طبق فيها نظام احتكار الدولة (١٨٢٠ ـ ١٨٤٠)، **وثانياً** فترة حكم جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) وعلى الأخص تلك الفترة التي طبق عبد الناصر فيها ما عرف بـ «الاشتراكية العربية» (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠). ففيما يتعلق بفترة الحماية الأولى (١٨٢٠ ـ ١٨٤٠) هناك من المؤشرات ما يدل على تحسن في ظروف الحياة للفلاحين والعمال الصناعيين في مصر على الرغم مما طبقه محمد علي من سياسات التصنيع القهري وما فرضه من نظام قاس من الخدمة العسكرية الإجبارية. لقد زاد إنتاج المواد الغذائية زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة وأصبح أكثر استقراراً وثباتاً منه في العقود السابقة، بما في ذلك زيادة إنتاج الحبوب في نهاية الفترة بما يقارب ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه في بدايتها[٢٣].

كان المصريون، بلا شك، يحصلون في نهاية تلك الفترة على طعام أفضل مما كانوا في بدايتها، وهو ما يمثل، في ذلك العصر على الأقل، أهم مؤشر من مؤشرات مستوى المعيشة. والبيانات السكانية تدعم هذا الاستنتاج وتؤيده، إذ بينما ظل عدد السكان ثابتاً تقريباً خلال العقدين الأولين من القرن الماضي

---

(٢٣) A. E. Crouchly, *The Economic Development of Modern Egypt* (London; New York: Longmans, Green, [1938]), pp. 49-59.

(عند نحو ٢,٥ مليون نسمة) زاد عددهم بنسبة لا تقل عن ٧٥ بالمئة فيما بين عامي ١٨٢٠ و١٨٤٧، إلى نحو ٤,٥ مليون[٢٤].

فإذا انتقلنا إلى فترة الحماية الأخرى، وهي الفترة الناصرية، فإننا يمكن أن نقرر الملاحظة نفسها، ولكن بثقة أكبر، فيما يتعلق بمستوى معيشة شرائح الدخل الدنيا بالإضافة إلى انخفاض الفوارق بين الطبقات. فقد شهدت هذه الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠):

١ ـ توسعاً كبيراً في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مجاناً أو بدعم كبير من الدولة، بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان.

٢ ـ تطبيق الإصلاح الزراعي ثم توسيع نطاقه، بما في ذلك وضع حد أقصى لملكية الأراضي الزراعية والإيجارات الزراعية وتأمين المستأجرين الزراعيين على حقهم في الاستمرار في حيازة الأرض.

٣ ـ زيادة أسعار الضريبة على شرائح الدخل العالية، وإدخال نظام مشاركة العمال الصناعيين في الأرباح، والرقابة الصارمة على أسعار السلع الضرورية. وتدل الإحصاءات المتاحة على حدوث زيادة كبيرة في نصيب كل من الأجور الزراعية والأجور الصناعية في الدخل القومي، وارتفاع كبير في مستوى الأجر الحقيقي في الزراعة والصناعة خلال هذه الفترة، وتحسن ملحوظ في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الريف المصري مقاساً بمعامل جيني[٢٥].

ولكن كثيراً من هذه المكاسب الاجتماعية التي حققتها هاتان الفترتان جرى فقده في الفترتين التاليتين لهما، واللتين اتسمتا بانفتاح اقتصادي ملحوظ. ففي أولى فترات هذا الانفتاح (١٨٥٤ ـ ١٩١٤) تم تقنين وتوسيع ملكية الأجانب للأراضي الزراعية، مما أدى الى تزايد درجة التركز في هذه الملكية والاستقطاب في توزيع الدخل الزراعي. وقد استمر هذا الاتجاه في ظل

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٥) Robert Mabro and Samir Radwan, *The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 174, and Galal A. Amin, «Evolution and Shifts in Egypt's Economic Policies: In a Search of a Pattern,» in: Saad Eddin Ibrahim, A. Onchu and C. Keyder, *Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey* (Cairo: American University in Cairo, 1994), pp. 115-135.

الاحتلال البريطاني، إذ بينما زاد ما يتمتع به ملاك الأراضي من اطمئنان على ملكيتهم، زادت درجة احتكار نسبة صغيرة من الملاك للأراضي الزراعية. وكانت نتيجة ذلك أنه، عند انتهاء القرن التاسع عشر، كان ما لا يقل عن سُبع إجمالي الأراضي المزروعة مملوكاً للأجانب، وفي سنة ١٩١٧، كانت نسبة لا تقل عن ٥٣ بالمئة من سكان مصر العليا و٣٦ بالمئة من سكان الدلتا لا يملكون أي أرض على الإطلاق(٢٦).

في فترة الانفتاح التالية (التي بدأت في عام ١٩٧٥) هناك مؤشرات قوية تدل على حدوث تحسن في مستوى المعيشة لشرائح واسعة من الفقراء وانخفاض نسبة الواقعين تحت خط الفقر خلال السنوات العشر الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) نتيجة الهجرة الواسعة للعمالة إلى الدول الغنية بالنفط(٢٧)، ولكن هناك أيضاً دلائل قوية على حدوث عكس ذلك في السنوات العشر التالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)(٢٨). قد يكون من قبيل التسرع أن ننسب هذا التدهور في توزيع الدخل بعد منتصف الثمانينيات إلى زيادة درجة الانفتاح أو أن نتوقع أن تؤدي

---

(٢٦) E. R. J. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development* (Oxford: Oxford University Press, 1969), p. 240.

(٢٧) Galal A. Amin and Elizabeth Taylor Awny, *International Migration of Egyptian Labour* (Ottawa: International Development Research Centre, 1985), pp. 130-137.

(٢٨) انـظـر: H. El-Laithy, and H. Kheir El-Din, «Assessment of Poverty in Egypt Using Household Data,» paper presented at: Conference on Economic Reform and Its Distributive Effects, Faculty of Economics, Cairo University, 1994, and H. El-Laithy, «Poverty and Economic Growth: Application to Egypt: 1990/91-1995/96,» paper presented at: Seminar on Human Development Report for Egypt, Ismailia, 1996.

فطبقاً للمصدر الأول (ص ٤٨٤) ارتفع معامل جيني فيما بين ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٩٠/١٩٩١، وطبقاً للمصدر الثاني (ص ٤) زادت درجة الفقر في المراكز الحضرية في مصر فيما بين ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٩٥/١٩٩٦، أما في الريف المصري فقد زادت حتى سنة ١٩٩٠/١٩٩١ ثم مالت إلى الانخفاض بعد ذلك، وإن كانت نسبة الفقراء إلى إجمالي سكان الريف استمرت في الزيادة طوال فترة الخمسة عشر عاماً بأكملها (١٩٨١/١٩٨٢ ـ ١٩٩٥/١٩٩٦). ويشير مصدر آخر إلى أن الرقم القياسي لمتوسط الأجر الحقيقي للعاملين بالحكومة انخفض من ١٠٠ في عام ١٩٧٣ إلى ٧٧ في عام ١٩٨٤ ثم أصبح ٨٥ في عام ١٩٩٢، وأن متوسط الأجر الحقيقي للعاملين بالقطاع العام زاد إلى ١١٦ في عام ١٩٨٤ ثم انخفض من جديد إلى ٩٥ في عام ١٩٩٢، أما في القطاع الخاص فقد زاد هذا الرقم القياسي إلى ١٣٢ في عام ١٩٨٤ ثم انخفض إلى ١٠٨ في عام ١٩٩٢.

World Food Program, Committee on Food Aid Policies and Programs, *Country Strategy Outlines: Egypt, 1993*.

زيادة الانفتاح في المستقبل إلى مزيد من التدهور. ولكن ليس من الصعب أن نرى العلاقة الوثيقة بين تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وعلى الأخص تخفيض الدعم المقدم لبعض سلع الاستهلاك الضرورية وبين «زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي». الأوضح من ذلك هو أثر زيادة التفاوت في الدخول في نمط الاستهلاك وهو ما انعكس بدوره في هيكل الإنتاج المحلي وهيكل الواردات. لابد للمرء أن يتوقع حدوث ارتفاع في نصيب «السلع والخدمات الكمالية» في إجمالي الاستهلاك، وكذلك ارتفاعاً في نصيب السلع والخدمات الكمالية في الإنتاج المحلي أو الواردات أو في كليهما. ومع ذلك علينا أن نلتزم الحذر في تحديد ما تعنيه عبارة «السلع الكمالية» اليوم في المجتمع المصري. ذلك أن كثيراً من السلع التي كانت تعتبر، بلا تردد، سلعاً كمالية في منتصف السبعينيات، لم تعد تعتبر كذلك حتى من جانب شرائح اجتماعية ذات دخل منخفض إلى حد كبير.

إن من الصعب الآن، مثلاً، أن تعتبر سلع مثل جهاز التليفزيون أو المروحة الكهربائية أو الغسالة الكهربائية من قبيل الكماليات، إذ انها الآن مما يرى في بيوت الغالبية العظمى من «الفقراء». لا يجوز إذن أن نعتبر الزيادة في نصيب مثل هذه السلع في إجمالي الواردات، وهو ما حدث بالفعل[٢٩]، كنتيجة لزيادة درجة التفاوت في الدخول[٣٠]. لقد حلت محل هذه السلع كرموز للصعود الاجتماعي اليوم في مصر، حيازة سلع أخرى كالسيارة الخاصة أو طراز معين من السيارات، ونوع المسكن (وما يقترن به من نوع الأثاث وأجهزة التكييف.. الخ) وكذلك مدى القدرة على ممارسة أنواع معينة من الترفيه أو التريّض، وبخاصة تلك المقتبسة من الغرب، وعلى تناول الطعام في المطاعم خارج المنزل، أو السياحة في الخارج، أو حيازة مسكن في مصيف أو مشتى،

---

(٢٩) ارتفع نصيب السلع الاستهلاكية المعمرة في إجمالي الواردات من السلع الاستهلاكية في مصر، فيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ من ١٧ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة.

Economic Bulletin (National Bank of Egypt), no. 1 (1997), p. 130.

(٣٠) تبين من دراسة ميدانية بالعينة أجريت في عام ١٩٨٩، لـ ٥٠٩ أسر في قرية من قرى محافظة الجيزة، تقع على مسافة ١٤ كيلومتراً جنوبي القاهرة، أن ٣٣,٨ بالمئة من الأسر تملك ثلاجة كهربائية، و٥٨,٧ بالمئة تملك مروحة كهربائية و٦١,٩ بالمئة تملك جهازاً للتسجيل و٨٤,٧ بالمئة تملك غسالة كهربائية، و٨٦,٨ بالمئة تملك جهاز تليفزيون. وردت هذه البيانات في دراسة تحت الطبع بعنوان:

Reproductive Morbidity in Rural Giza (The Population Council in Egypt).

وهي ما يتعذر تحقيقه بدون سيارة خاصة، وهكذا. لقد سبق أن أشرنا إلى النمو السريع في واردات السيارات الخاصة في مصر، والتي تضاعفت أكثر من عشر مرات خلال عقد واحد (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، ولكن أضيف إلى ذلك في السنوات التالية زيادة كبيرة في إنتاج السيارات الخاصة داخل مصر، فهناك الآن على الأقل، سبع شركات متعددة الجنسيات تقوم بإنتاج السيارات في مصر[٣١]. شهدت أيضاً هذه السنوات العشر نفسها زيادة مدهشة في كمية المساكن التي بنيت على طول الساحل الشمالي الغربي لمصر، وعلى طول الساحلين، الشرقي والغربي لخليج السويس، ثم جنوباً، غربي البحر الأحمر. هذه المساكن الفاخرة بُنيت بقصد الاستخدام لفترات قصيرة للغاية في فصل الصيف أو الشتاء. كما زادت بشدة العمارات والشقق الفاخرة، داخل القاهرة، التي تعتمد في بنائها وتأثيثها إلى حد كبير على سلع مستوردة. ليس من الصعب أن نتبين العوامل الأساسية الكامنة وراء نمو هذا النمط من الاستهلاك. فمن ناحية، لم يكن تحقيق هذا النمط من الاستهلاك ممكناً بدون سياسة تحرير الاستيراد وبدون درجة عالية من التعرض لأنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات الأكثر رخاء. ولا شك في أن وسائل الإعلام وحملات الترويج والإعلان الكثيفة قد لعبت أيضاً دوراً مهماً في خلق رغبات جديدة، ولكن زيادة التفاوت في الدخول كانت ذات دور حاسم في جعل تحقيق هذه الرغبات الجديدة ممكناً.

على الطرف الآخر، نجد أن من أهم مظاهر الزيادة في التفاوت في الدخول، نمو ما يسمى بـ «القطاع غير المنظم أو غير الرسمي» (Informal Sector). إن مما يلفت النظر أن شيوع استخدام هذا التعبير (القطاع غير الرسمي) في مصر وزيادة كمية ما يكتب عنه، لم يبدأ في الواقع إلا في الثمانينيات، وعلى الأخص في أعقاب تراخي حركة الهجرة إلى الخليج. فمع ارتفاع معدل البطالة، وتدهور معدل نمو الناتج القومي وانخفاض أو إلغاء ما كانت تقدمه الحكومة من دعم لبعض السلع والخدمات، أخذ القطاع غير الرسمي في النمو لسدّ ما ظهر من فجوات، إذ أخذ هذا القطاع يقوم بمهمة

(٣١) وهي ستروين، وجنرال موتورز وهيونداي، وناسكو وبيجو وسوزوكي والشركة العربية الأمريكية للمركبات (AAV)، وهناك شركتان أخريان في سبيل الانضمام إلى هذه الشركات، وهما فورد ومرسيدس.

«الملجأ الأخير» لخلق فرص العمالة، وكذلك «الملجأ الأخير» للحصول على عدد كبير من مختلف السلع والخدمات. فالشرائح الاجتماعية المنخفضة الدخل، والتي وجدت نفسها تزداد فقراً بسبب إجراءات «التثبيت الاقتصادي» و«التكييف الهيكلي»، وجدت نفسها أيضاً مضطرة لزيادة اعتمادها على «القطاع غير الرسمي» للحصول على بعض سلع الاستهلاك الأساسية. فكما أن عدد القائمين بما يسمى بـ «الخدمات الرثة» كماسحي الأحذية وحارسي السيارات والشيالين في محطات القطار والمطارات، يميل إلى الزيادة مع ارتفاع معدلات البطالة، تتجه ربات البيوت إلى زيادة إنتاجها من بعض المنتجات التي كانت تقوم من قبل بشرائها، ولكنها لم تعد تفعل ذلك بسبب إلغاء أو تخفيض الدعم الممنوح لهذه المنتجات. هكذا لم يعد ثمة مفر من أن يزيد إنتاج القطاع غير الرسمي من كثير من السلع الغذائية وأنواع الملابس والأثاث وغيرها من سلع الاستهلاك المنزلي، كما زاد اعتماد هذه الشرائح الاجتماعية في الانتقال من مكان لآخر، على أنواع من المركبات كانت تستخدم في الأصل لنقل السلع، واعتمادها في الحصول على الائتمان، على ما يسمى بـ «الجمعيات» التي تكونها سيدات الأسر الفقيرة ويجمعن عن طريقها من المدخرات ما يتم إقراضه، فيما بينهن، بحسب شدة الحاجة إلى الاقتراض، وزاد الاعتماد في الحصول على خدمات التعليم والصحة على ما تقدمه بلا مقابل بعض الجمعيات الدينية التي تتخذ المساجد مراكز لها. ومع استحالة قياس حجم هذا القطاع الرسمي، بطبيعة الحال، قياساً دقيقاً، قام بعض الاقتصاديين بتقدير تقريبي لمعدل نمو العمالة في هذا القطاع في مصر، بنحو ٢,٨ بالمئة سنوياً فيما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٦ بالمقارنة بمعدل ١,٥ بالمئة فقط للناتج الإجمالي الرسمي[٣٢]. وليس من المتاح تقدير آخر للسنوات العشر التالية، إلا أن الدلائل كلها تشير إلى أن معدل نمو كل من العمالة والناتج في القطاع غير الرسمي قد أصبح أكثر ارتفاعاً في هذه السنوات العشر مما كان في السنوات الثلاثين السابقة عليها. هناك تقدير لحجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بأكثر من ٣٠ بالمئة، ولكن لعل أكثر معدلات النمو في هذا القطاع لفتاً للنظر، هو معدل النمو في مجال

---

(٣٢) Hiba Handoussa and G. Potter, «Egypt's Informal Sector: Engine of Growth,» paper presented at: Middle Eastern Studies Association Conference, Portland, October 1992, p. 1.

الإسكان، إذ يبدو أن القطاع غير الرسمي قد نما في هذا المجال أكثر مما نما في غيره خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. وطبقاً للنتائج الأولية لآخر تعداد للسكان في مصر (١٩٩٦) يمثل عدد سكان «المساكن العشوائية» ١٧,٦ بالمئة من إجمالي سكان الحضر في مصر (٤,٥ مليون من إجمالي ٢٥,٥ مليون)[٣٣].

خامساً: العولمة وإشباع الحاجات الأساسية

هناك عاملان من العوامل التي أثرت تأثيراً مهماً في مستويات التغذية والصحة والتعليم في مصر، خلال العقدين الماضيين، مما يمكن اعتباره عوامل وثيقة الصلة بظاهرة العولمة. هذان العاملان هما: زيادة تحرير الاستثمار، وتخفيض دور الحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم لبعض السلع والخدمات. إن الأثر الصافي لهذين العاملين قد يكون إيجابياً، فيما يتعلق بالحجم الكلي والمتوسط للاستهلاك، ولكنه كان على الأرجح أثراً سلبياً فيما يتعلق بتوزيع هذا الاستهلاك. ذلك أنه مع ما حدث من إلغاء أو تخفيض كبير لحجم الدعم المقدم لكثير من السلع الغذائية، ارتفعت أسعار هذه السلع حتى تساوت مع الأسعار العالمية أو كادت تساويها.

وقد اقترن هذا بإلغاء ما كان مفروضاً من قيود على الاستثمار الخاص في الزراعة سواء ما تعلق منها بالتسليم الجبري لجزء من المحصول أو باتباع دورة زراعية معينة. أدى هذا وذاك إلى زيادة كبيرة في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، بعد أداء غير مرض في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. فازداد إنتاج القمح بنسبة ١٤٤ بالمئة فيما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، وزاد إجمالي إنتاج الحبوب بنسبة ١٦٧ بالمئة خلال الفترة نفسها[٣٤]، وارتفعت درجة الإكتفاء الذاتي في القمح وهو أهم السلع المستوردة

---

(٣٣) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **النتائج الأولية لتعداد السكان، ١٩٩٦** (القاهرة: [الجهاز]، ١٩٩٨).

(٣٤) انظر: Galal A. Amin, *Egypt's Economic Predicament: A Study in the Interaction of External Pressure, Political Folly, and Social Tension in Egypt, 1960-1990*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 51 (Leiden; New York: E. J. Brill, 1995), pp. 66-79, and World Food Program, Committee on Food Aid Policies and Programs, *Country Strategy Outlines: Egypt, 1993*, p. 29.

في مصر، بدرجة ملحوظة من ٣١ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة خلال الثمانينيات[٣٥]، وانخفضت نسبة الواردات التجارية إلى إجمالي الإنتاج من الحبوب من ٨٤ بالمئة في ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ إلى ٤٥ بالمئة في ١٩٩١ ـ ١٩٩٣[٣٦]. هكذا استطاعت مصر أن تحافظ على مستوى عال للاستهلاك اليومي للفرد من السعرات الحرارية، وهو ٣٧٠٠ بالمقارنة بالحد الأدنى الذي توصي به منظمة الأغذية والزراعة، وهو في حالة مصر ٢٥٤٠ سعراً حرارياً للفرد في اليوم[٣٧].

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن نوعية التغذية بالمقارنة بالكم، لم تحقق تحسناً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية، إذا قيست بنصيب البروتين الحيواني في الغذاء، بل إنه، بحسب هذا المؤشر الأخير، لا يبدو أن مصر قد حققت أي تقدم ملحوظ في نوعية التغذية بالمقارنة بما كانت عليه منذ أربعين عاماً[٣٨].

الأهم من ذلك هو ما يلاحظ من تفاوت كبير بين مستويات استهلاك الغذاء للشرائح الاجتماعية المختلفة، وتدهور نوعية التغذية لدى نسبة لا يستهان بها من السكان، بل إنه حتى فيما يتعلق بكمية السعرات الحرارية المستهلكة، نجد أن نسبة لا تقل عن ٣٥ بالمئة من السكان كانوا في أوائل التسعينيات يستهلكون أقل من ٢٠٠٠ سعر حراري في اليوم. وتشير دراسات إحصائية أخرى أجريت في أوائل التسعينيات أيضاً إلى أنه في حين لا تنتشر في مصر مظاهر سوء التغذية الحاد (كانخفاض الوزن بالمقارنة بالطول)، تنتشر بعض مظاهر سوء التغذية المستديمة (كما يدل على ذلك انخفاض الوزن بالمقارنة بالسن)، حيث وجد أن نسبة ٢٣ بالمئة من أطفال الحضر و٣٤ بالمئة من أطفال الريف، الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، يعانون سوء التغذية[٣٩].

---

(٣٥) World Food Program, Committee on Food Aid Policies and Programs, Ibid., p. 9.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥.

(٣٨) ١٣,٥ غرام من البروتين الحيواني في اليوم في ١٩٩٠/ ١٩٩١، بالمقارنة بـ ١٢ غراماً في ١٩٦٠/ ١٩٦١. انظر: I. Soliman and N. Eid, *Animal Protein, Food Consumption Patterns and Consumer Behavior in Egypt* (Cairo: Economic Research Forum, 1995), p. 100, and Galal A. Amin, *Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt* (London: Cass, 1966), p. 56.

(٣٩) World Food Program, Committee on Food Aid Policies and Programs, Ibid., p. 5.

كذلك أشارت دراسة للبنك الدولي أعدت في عام ١٩٩١، إلى أن من يمكن تصنيفهم كـ «فقراء» (وهم يشكلون نسبة ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من السكان في ذلك الوقت)، ينفقون ما بين ٧٥ بالمئة و٨٥ بالمئة من دخلهم على الغذاء، ومن ثم فإنهم لا يستطيعون التكيف مع الارتفاع في أسعار الغذاء، اللهم إلا بتخفيض استهلاكهم منه[٤٠]، بل يقول هذا التقرير نفسه «ان هناك من الدلائل ما يشير إلى أن معظم العائلات المصرية لجأت إلى تخفيض استهلاكها من الغذاء نتيجة ارتفاع أسعاره»[٤١].

فإذا انتقلنا إلى خدمتي التعليم والصحة، نجد أنه على الرغم مما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات لتخفيض حجم العجز في موازنة الدولة، وهو ما أدى بالفعل إلى انخفاض كبير في هذا العجز، من ١٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى أقل من ٢ بالمئة في عام ١٩٩٥، لم ينخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة كنسبة من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي[٤٢]. ولكن من الواضح أن هذا لم يكن كافياً لمنع التدهور في نوعية خدمات الصحة أو التعليم المتاحة لأصحاب الدخول الدنيا، أو لمنع النمو السريع في الاستثمار الخاص في كلا الميدانين، التعليم والصحة، اللذين أصبحا من أكثر مجالات الاستثمار ربحية في مصر. لقد انخفضت حقاً نسبة الأمية في مصر، بدرجة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة، من ٤٩,٦ بالمئة ممن بلغوا عشرين عاماً فأكثر، في عام ١٩٨٦، إلى ٣٦,٦ بالمئة في عام ١٩٩٦، وارتفع أيضاً معدل القيد في المدارس ارتفاعاً ملموساً[٤٣]، ولكن هناك دلائل لا يمكن الشك في

---

(٤٠) World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment*, A World Bank Country Study (Washington, DC: The Bank, 1991).

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٤٢) فطبقاً لتقرير التنمية البشرية الخاص بمصر، والصادر عن معهد التخطيط القومي المصري بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لسنة ١٩٩٦، ارتفعت هذه النسبة من ٧,٥ بالمئة إلى ١٠,٩ بالمئة فيما يتعلق بالتعليم، ومن ٢,٧ بالمئة إلى ٣,٢ بالمئة فيما يتعلق بالصحة، فيما بين ١٩٨٦/١٩٨٧ و٩٠/١٩٩١ ـ ١٩٩٤. ولكن لا بد أن نلاحظ مع ذلك إلى أنه في فترة اتسمت بتخفيض كبير للإنفاق الحكومي الإجمالي، قد لا تعني هذه الزيادة المذكورة حالاً أكثر من أن الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة لم ينخفض بالقدر نفسه الذي انخفض به الإنفاق الحكومي في غير ذلك من المجالات. انظر:
Egypt, National Planning Institute and UNDP, *Egypt: Human Development Report, 1996* (Cairo: [The Institute], 1997).

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

صحتها على ارتفاع عبء الإنفاق على التعليم والصحة الواقع على كاهل فئات الدخل المحدود ارتفاعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين(٤٤).

من الواضح إذن أن زيادة التفاوت في الدخول قد انعكست بوضوح في زيادة التفاوت في مستويات الاستهلاك حتى فيما يتعلق بسلع وخدمات أساسية كالغذاء والصحة والتعليم. في كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة بدأت تظهر بوضوح دلائل على تزايد الميل إلى انقسام الأمة الواحدة إلى «أمتين»، ولا شك في أنه في كل ميدان من هذه الميادين الثلاثة تظهر أيضاً آثار «العولمة». ففيما يتعلق باستهلاك الغذاء، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ الانقسام الواضح بين غالبية السكان من ناحية، الذين لا يزالون يعتمدون على المواد الغذائية التقليدية، المنتجة محلياً، والمنخفضة السعر نسبياً، وبين نسبة صغيرة من السكان، اكتسبت عادة تناول الطعام خارج بيوتها، وعلى فترات متقاربة، وعادة استهلاك المأكولات السريعة التي تقدمها فروع الشركات الدولية العملاقة التي توسعت بشدة في تقديم خدمة توصيل المأكولات إلى طالبيها في منازلهم، بأسعار باهظة، بل واكتسب جزء من هذه النسبة الصغيرة من السكان عادة استيراد بعض الوجبات الجاهزة من بعض العواصم الأوروبية في بعض احتفالاتهم الخاصة.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، حدث نمو ملحوظ أيضاً فيما يسمى بـ «المستشفيات الاستثمارية»، وهي مستشفيات ومراكز طبية ومصحات مملوكة ملكية فردية، أنشئت بدافع الربح أساساً، وتدار إدارة أشبه بإدارة المنشآت

---

(٤٤) طبقاً لتقرير البنك الدولي المشار إليه فيما سبق، كان نصيب الطالب الواحد من الإنفاق الحكومي على التعليم في عام ١٩٩١، لا يزيد على خمس ما كان عليه قبل ذلك بعشر سنوات. ويقول هذا التقرير أيضاً: «هناك دلائل متزايدة على أن تكاليف التعليم (في مصر) قد أصبحت تفوق قدرة أولياء الأمور المنتمين لفئات الدخل الدنيا». وقد فرضت الحكومة مصاريف إجبارية على الطلاب كجزء من الإجراءات المتخذة بهدف استرداد نفقات ما يقدم من خدمات. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية، يقول التقرير نفسه «إن ندرة بعض الأدوات والأجهزة اللازمة للرعاية الصحية قد أصبحت من الحدة في المستشفيات العامة والمركزية بحيث إنه لم يعد من غير المألوف أن يطالب المرضى القادمون لإجراء جراحة أن يحضروا بأنفسهم ما تحتاج إليه هذه الخدمة من أربطة وحقن بل وبعض الأدوات الصغيرة اللازمة للجراحة. وفي بعض الحالات، كان من ينجح من المرضى في إحضار هذه الأشياء تعطى له الأولوية على من لم ينجح في ذلك».

World Bank, Ibid., p. 117.

التجارية، وقد جهزت بأحدث الأجهزة الطبية وتستقبل وتعامل مرضاها كما يعامل زبائن المحلات التجارية. ومع كل هذا الاستيراد لمعدات أجهزة الرعاية الصحية من الخارج، نجد أن التدهور الذي لحق مستوى التعليم في كليات الطب في مصر أدى إلى استمرار الميل إلى السفر طلباً لخدمة العلاج في الخارج، وهو ما أصبح يشكل بنداً سريع النمو من بنود الواردات المصرية غير المنظورة.

مع الارتفاع العام في مستوى الصحة، ارتفع العمر المتوقع لدى الميلاد في مصر ارتفاعاً ملحوظاً من ٥٥ إلى ٦٣ سنة، فيما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٩٥[٤٥]. ولكن حتى فيما يتعلق بهذا التقدم في هذا المجال الأساسي من مجالات الحياة، نجد تقرير التنمية البشرية المصري يشير إلى فوارق مهمة بين ما حققته محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي[٤٦].

إن ملاحظات مماثلة يمكن إبداؤها على نمو التفاوت بين مستويات الاستهلاك للخدمة التعليمية. فدافع تعظيم الربح غزا أيضاً هذا القطاع، وكانت النتيجة الحتمية لهذا استبعاد نسبة متزايدة من السكان تجد نفسها مضطرة إلى الاعتماد على المدارس الحكومية، حيث يتلقى أبناؤهم وبناتهم تعليماً منخفض المستوى، في فصول مكتظة بالتلاميذ، يقوم بالتدريس فيها مدرسون محبطون. لقد افتتحت في القاهرة في عام واحد (١٩٩٦) أربع جامعات خاصة جديدة، تقوم بالتدريس باللغة الإنكليزية، وتعد تلاميذها بمستوى من التعليم أعلى بكثير مما تقدمه الجامعات المملوكة للدولة، وتقوم من أجل ذلك باستخدام بعض أعضاء هيئات التدريس في هذه الجامعات الأخيرة وتدفع لهم أربعة أو خمسة أمثال ما كانوا يتقاضونه من مرتبات. فإذا بجامعات الدولة تجد نفسها مضطرة، تحت ضغط المنافسة من هذه الجامعات الخاصة الجديدة، إلى قبول معونات مالية من بعض الدول والمؤسسات الأجنبية، بشرط أن تنشئ أقساماً في بعض كلياتها، تقوم بتدريس مقررات «أكثر عصرية»، باللغة الانكليزية أو الفرنسية،

(٤٥) Egypt, National Planning Institute and UNDP, *Egypt: Human Development Report, 1994* (Cairo: [The Institute, 1995]).

(٤٦) Egypt, National Planning Institute and UNDP, *Egypt: Human Development Report, 1995* (Cairo: [The Institute, 1996]), p. 17.

وتتضمنها كتب جامعية مستوردة وموجهة أصلاً لاستخدام طلاب أمريكيين أو أوروبيين. هذه الأقسام المنشأة حديثاً، وإن كانت تدعمها معونات أجنبية، تحصّل من طلابها مصاريف أعلى مما يدفعه طلاب الأقسام الأخرى «التقليدية» والتي تدرس باللغة العربية، ويقبل دفعها القادرون مالياً من الطلاب، وإذا بانقسام آخر يحدث بين طلاب الكلية الواحدة، أساسه القدرة على الدفع، يفصل بين القادرين والراغبين في الاندماج في تيار «العولمة»، وغير القادرين أو غير الراغبين فيه.

سادساً: العولمة والبيئة

إن لظاهرة العولمة آثاراً لا شك فيها في أنماط الاستثمار وفي أنماط الاستهلاك في الدول النامية، ولكن ليس هناك سبب يدعو لأول وهلة إلى الاعتقاد بأن هذه الآثار أو تلك لا بد أن تحدث أضراراً بحالة البيئة أكثر مما كان سيحدث في غياب العولمة، بل إن من الممكن أن يتوقع المرء أن يلجأ القائمون بالاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى استخدام أساليب تكنولوجية أكثر مراعاة للبيئة وأقل تلويثاً لها من تلك التي قد يستخدمها المستثمرون المحليون، سواء كانوا من الأفراد أو مشروعات حكومية، ومن الممكن جداً أن تكون أنماط الاستهلاك المستوردة من الخارج أقل عدواناً على البيئة من الأنماط المحلية، ولو لمجرد أن الدول المصدرة لهذه الأنماط من الاستهلاك قد أصبحت أكثر حساسية لمتطلبات حماية البيئة. كذلك قد تتيح «العولمة» نفسها للدولة النامية فرصاً لرفع مستوى الوعي بقضية البيئة وتزود هذه الدول بالوسائل الضرورية لحمايتها. كل هذا صحيح، ولكن أثر العولمة في حماية البيئة في الدول الفقيرة هو بلا شك أكثر تعقيداً من ذلك.

فمن ناحية قد تأتي الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الدولة الأقل نمواً مدفوعة، ولو جزئياً، بدافع الهرب من الخضوع لما فرضته الدولة الأم من قيود لحماية البيئة، أكثر تشدداً وأعلى كلفة مما تفرضه الدولة الفقيرة، على اعتبار أن هذه الدولة الفقيرة لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق. وإذا أدى تحرير الاستثمارات والتجارة الى توسيع الفجوة بين الدخول، في داخل الدولة الفقيرة، فقد يؤدي هذا إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطرار الفقراء إلى الإضرار بالبيئة خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق أو

حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة، وما قد يؤدي إليه من تبني أصحاب الدخول المرتفعة لأنماط من الاستهلاك أقل حساسية لأثر هذا الاستهلاك في البيئة.

إن أمثلة النوع الأول من هذه الآثار ليست في مصر بالكثرة التي قد توجد بها في بلاد أخرى في آسيا أو أمريكا اللاتينية، وقد يكون من أهمها ما نشر منذ بضع سنوات عن محاولة استخدام الصحراء المصرية كمدفن للنفايات النووية التي تتيحها إحدى الشركات الدولية الكبرى، وهي محاولة باءت بالفشل. ولكن هناك أمثلة عديدة على النوع الثاني من تهديد البيئة، والناتج من الإفراط في الاستهلاك المظهري من ناحية واشتداد حدة الفقر من ناحية أخرى. ولكن هذه الأمثلة على تهديد البيئة في مصر تعود في الواقع إلى عصور أقدم بكثير، وسابقة حتى على عصر التنمية الاقتصادية الحديثة. أما ما يبدو من السمات الخاصة لعصر العولمة في العقود الأخيرة فأهمه ما كان سببه انخفاض قدرة الدولة على توفير الحماية الكافية للبيئة مما يهددها من أخطار من كلا الناحيتين، وسوف نؤجل مناقشة آثار ذلك إلى الجزء الخاص بتغير دور الدولة في مصر.

سابعاً: العولمة والثقافة الوطنية

كما أن العولمة تؤدي إلى تغير مكونات «سلة السلع» المتاحة للاستهلاك، فإنها تؤدي أيضاً إلى تغيير «أذواق» المستهلكين. ولكن الذوق هو أحد المكوّنات الأساسية لثقافة مجتمع ما، أو بالأحرى فإننا إذا استخدمنا هذا اللفظ «الذوق» للإشارة إلى المجتمع ككل، وليس لفرد أو مجموعة من الأفراد، فإن «الذوق» يصبح مجرد اسم آخر لثقافة المجتمع.

لقد مرّت مصر ببعض الحقب التاريخية، خلال القرنين الماضيين، والتي كانت التجارة الدولية فيها تشكّل نسبة أعلى من الناتج الاجمالي مما تشكلّه اليوم، ولكن من الصعب أن نشير إلى أي فترة طوال تاريخ مصر الحديث، تعرضت فيها الثقافة المحلية لتأثيرات خارجية بالدرجة من القوة نفسها التي تعرضت لها خلال العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة.

كان هذا بلا شك نتيجة الزيادة الكبيرة في كمية ودرجة تنوع السلع الأجنبية المتاحة، ولتعرض نسبة أكبر بكثير من السكان لهذه السلع، بالمقارنة بالفترات الماضية، وكذلك نتيجة التعرض لوسائل إعلام أكثر كفاءة بكثير وأكثر

خضوعاً أو تأثراً بالأذواق وأنماط الحياة الأجنبية. لقد لعب التفاوت في الدخول، هو أيضاً، دوراً حاسماً في حدوث هذا التغير في الأذواق، حيث إن أنماط استهلاك الفقراء تميل إلى التأثر بأنماط استهلاك الأعلى دخلاً، أكثر من تأثرها مباشرة بأنماط الاستهلاك الأجنبية. فرموز «الحياة الطيبة»، وعلامات الحصول على نفوذ أكبر، أو الصعود إلى أعلى في المركز الاجتماعي، يجب أولاً أن تمارسها الشرائح الاجتماعية «الناجحة»، قبل أن تنتشر بين سائر أوساط المجتمع. يترتب على هذا أن العولمة، بمقدار ما تساهم في زيادة التفاوت في الدخول، تساهم أيضاً في تغيير الأذواق وفي التأثير في العناصر المكوّنة للثقافة الوطنية. إن من غير المفيد هنا، على الأرجح، الدخول في مناقشة حول مزايا ومساوئ هذه العولمة الثقافية[٤٧]، ولكن ربما كان من المفيد إبداء بعض الملاحظات التي قد تحظى بقدر أكبر من الاتفاق:

أولاً: على الرغم من أن لفظ «العولمة» لا يحمل أي دلالة على «محتوى» ظاهرة العولمة نفسها، إذ انه لا يقول لنا أي شيء عما يجري عولمته، فإن من الصعب إنكار أن العولمة الثقافية هي في الأساس عولمة لثقافة بعينها. فأذواق الناس في كل مكان تقريباً من الكرة الأرضية، يخضعون الآن لمؤثرات تعمل على تغيير أذواقهم وقيمهم وأنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك النابعة من «الغرب»، ومن ثم فإن ظاهرة عولمة الثقافة هي في الأساس عملية «تغريب». وعلى الرغم من أن كثيراً من الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن كثيراً من عادات الاستهلاك الغربية (كحيازة جهاز التليفزيون مثلاً) تمثل مستوى «أعلى» أو «أرقى» في تطور الإنسان، فإن كثيرين غيرهم يفضلون أن يعتبروا أن هذه العادات ليست إلا صورة من العديد من الصور الممكنة للحياة وللاستمتاع بها، مما يصعب اعتباره أعلى أو أكثر انخفاضاً من أنماط أخرى من السلوك تنتهجها ثقافات أخرى، أو حتى اعتبارها بالضرورة مصدراً لدرجة أكبر من الاستمتاع بالحياة.

وثانياً: وهذه نقطة سبق لي الإشارة إليها في موضع آخر من هذا الكتاب، ولكن لا بأس من إعادة صياغتها وتوضيحها، فإنه على الرغم من أن

---

(٤٧) حاولت أن ألمس بعض جوانب «العولمة الثقافية»، الأكثر إثارة للجدل والاختلاف، في كتاب حديث لي: جلال أحمد أمين، العولمة، سلسلة إقرأ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨).

اتصال ثقافة بأخرى هو ظاهرة قديمة جداً قد ترجع إلى بداية التاريخ الإنساني نفسه، وعلى الرغم من أن اقتباس وتأثر ثقافة (أو حضارة) بأخرى كانا دائماً جزءاً من جوهر «التقدم الإنساني»، فإن اقتران هذا الاقتباس أو هذا التأثر بالقهر والإجبار لا بد أن يسبب بالضرورة بعض الانخفاض في مستوى الرفاهية الإنسانية. فبصرف النظر عن «القيمة الذاتية» لأي عنصر من عناصر ثقافة أمة ما (إذا جاز للمرء أن يتكلم على «القيمة الذاتية» لأي ثقافة على الإطلاق) فإنه لا شك في أن ثمة خسارة ما، في مستوى الرفاهية، في التخلي عن بعض مكونات ثقافة الأمة، إذا كان هذا التخلي لا يحدث طوعاً وبصورة طبيعية وبحرية تامة. إن هناك من صور «القهر الثقافي» التي لا تختلف كثيراً عن صور القهر السياسي أو الاقتصادي أو المادي من حيث ما تسببه من انخفاض مستوى الرفاهية، حتى وإن انتهى هذا القهر بالقبول النهائي من جانب الثقافة التي يجري غزوها، للثقافة الغازية.

ليس من السهل بالطبع أن يقول المرء متى ينتهي «الاختيار الحر» ومتى يبدأ «القهر»، ولكن ربما كان من المفيد التشبيه بالتنويم المغناطيسي، حيث لا يملك المنوّم مغناطيسياً أي حرية في الاختيار على الرغم من أنه قد لا يعاني أي ألم من القيام بما يطلب منه القيام به من أعمال. ولكن حملات الإعلان والترويج للسلع، بمختلف أنواع هذه الحملات، تحدث أثراً لا يبعد كثيراً عن أثر التنويم المغناطيسي، ومن ثم فمن المشروع أن يستخدم المرء هنا لفظ «القهر» لوصف ما يحدث، مهما كان العمل الذي نُدعى للقيام به ساراً. إن ما يجري اليوم من «عولمة»، يحدث بالضبط هذا الأثر في عدد كبير من ثقافات العالم في مختلف أنحاء الأرض، ومن الممكن اقتباس أمثلة محزنة على ذلك، من تجربة مصر والبلدان العربية.

فنلاحظ مثلاً أن اللغة العربية تجري إزاحتها تدريجياً من مكانها في الحياة اليومية، لحساب اللغات الأوروبية، سواء في الخطاب الشفوي، أو المراسلات، أو وسائل الإعلام بل وحتى كلغة للتعليم في المدارس والجامعات. والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مصر والبلدان العربية، تفضل بالطبع في اختيارها لمن توظفه فيها، من يجيد التعبير عن نفسه بلغة أوروبية، ومن ثم تحتل اللغة الأوروبية لديها أولوية بالمقارنة بالعربية. ولكن من حيث إن التوظف في هذه الشركات له مزايا مادية واضحة، وبعض المزايا غير المادية أيضاً، فإن اللغة

القومية لا بد أن تعاني بالتدريج انتشار نوع من الشعور بالاحتقار إزاءها، وإزاء أشياء أخرى تقترن هذه اللغة بها، كالمدارس التي تستخدمها في التعليم، أو المدرسين الذين يقومون بتعليمها للتلاميذ، أو حتى السلع الاستهلاكية التي تحمل أسماء عربية. إن ملاحظات مماثلة يمكن إبداؤها على الموسيقى العربية، والأزياء العربية، والأنماط العربية في المعمار، وفي استهلاك الغذاء وفي وسائل الترفيه. . . الخ.

لقد امتدت هذه الظاهرة حتى إلى أكثر الأشياء تمتعاً بالتقديس والولاء الفردي أو القومي. فشهر رمضان مثلاً، يجري تحويله عاماً بعد عام إلى مناسبة للترويج الكثيف والحاد لمختلف السلع، وتساهم في ذلك بقوة مختلف وسائل الإعلام، وعلى الأخص التليفزيون. وهكذا يتزايد إخضاع المشاعر الدينية للاستغلال كوسيلة من وسائل توسيع السوق، بل وأحياناً لترويج أكثر السلع بعداً عن الدين، بينما يجري المزج بين الدين والجنس في البرامج التليفزيونية على نحو لا بد أن يبدو منفراً للغاية لشرائح واسعة من المجتمع. وحيث إن مروجي السلع قد تبينوا، منذ وقت طويل، أن صور ومشاعر الجنس يمكن أن تكون وسيلة فعالة في لفت الأنظار إلى سلعة وترويجها، فقد بدأوا يستخدمونها أيضاً في مناخ ثقافي أقل قبولاً بكثير لمبدأ الحرية الجنسية.

وإذ اكتشف مروجو السلع أيضاً أن المبالغة في الاحتفال بالأطفال والاهتمام بكل صغيرة أو كبيرة من مشاعرهم والعمل على إرضائها، هي أيضاً طريقة فعالة في توسيع السوق لعدد كبير من مختلف السلع، إذ ان صغار السن أكثر استجابة بطبعهم، من كبار السن، للدعوة إلى التغيير والتجديد، بدأ هذا يطبق أيضاً في مناخ ثقافي يتسم بدرجة أكبر من التحفظ إزاء أهواء الأطفال. ليس المرء في حاجة إلى أن يصدر حكماً بما إذا كان هذا النمط من القيم أو ذاك، أفضل أو أسوأ من غيره، إذ مهما كانت درجة تعاطف المرء مع هذه الاتجاهات الجديدة فإنه لا بد أن يعترف بأن لها أثراً سلبياً في الرفاهية الاجتماعية، على الأقل خلال فترة التحول.

إن وكلاء العولمة والحاملين لبذورها وثمارها قد يصدر عنهم أحياناً ما يفهم منه استعدادهم لاحترام الثقافات المحلية وتقديم التنازلات الضرورية لها. ولكن هذا نادراً ما يخفي ما وراءه من مقاصد تجارية بحتة. وليس من الصعب أن نتبين أن الغرض من هذه التنازلات الصورية هو دائماً الغرض نفسه، وهو

تعظيم الأرباح. وقد تتوفر بالفعل لبعض الشركات الدولية إمكانية استخدام بعض رموز الثقافة المحلية على نحو قد يساعد على ترسيخها ويجعلها أقرب تناولاً لعدد أكبر من الناس وأكثر إمتاعاً، ومن ثم قد تستطيع هذه الشركات أن تقدم مساهمة إيجابية للمحافظة على تراث الأمة ونشره أو إحيائه. ومع هذا فإن أي مراقب منصف للأثر الصافي لقوى العولمة في الثقافة المحلية في مصر وغيرها من الدول العربية، بعد أكثر من عشرين سنة من الانفتاح، لا بد أن يحكم بأن هذا الأثر كان سلبياً.

إن هذا الأثر، من آثار العولمة، في رفاهية المجتمع والذي قد يدرج أيضاً ضمن عناصر «التنمية البشرية»، لا يجوز التقليل من شأنه أو الاستهانة به. ففي عالم لا يكف عن التغني بمزايا التعددية وتنوع الآراء والاتجاهات، وعن تهنئة نفسه بقدرته على إرضاء مختلف الأهواء وإشباع كل الرغبات، لا بد أن يبدو غريباً حقاً هذا الاستعداد للتضحية بهذه السهولة، بتعدد الثقافات، وعدم الالتفات لـ «أذواق» أمم كثيرة في مختلف أنحاء العالم لها بلا شك الحق نفسه في أن تحترم وتصان من العبث. ومن الممكن أن نعبر عن هذه الفكرة نفسها بطريقة أخرى، فنلفت النظر إلى وجه الشبه بين ما تتعرض له الثقافات المحلية من هدر وما تتعرض له البيئة من تلوث. فليس ثمة خطأ فيما أرى، في النظر إلى نمط التنمية الذي يحدث ضرراً بالثقافات المحلية وكأنه من نوع التنمية غير المستدامة (Unsustainable)، مثله في ذلك كمثل التنمية التي تحدث أضراراً بالبيئة. ذلك أن مفهوم «رأس المال» يمكن أن يتسع ليشمل فضلاً عن القدرة على الإنتاج، القدرة على الاستمتاع بما يجري إنتاجه. من الممكن مثلاً أن ننظر إلى الاستمتاع بالطعام على أنه نتيجة ليس فقط للطعام نفسه بل وأيضاً لقدرة المستهلك على الاستمتاع به. ومن ثم فإن نسبة الاستمتاع بالطعام لا بد أن تنخفض، ليس فقط بانخفاض كمية الطعام بل وأيضاً بانخفاض القدرة على الاستمتاع به. يترتب على هذا أن أي تغير يطرأ على أذواق المستهلكين وينطوي على تخفيض القدرة على الاستمتاع بأنماط قديمة من الاستهلاك، دون زيادة في الاستمتاع بالأنماط الجديدة تكفي لتعويض هذا الانخفاض، هذا التغير يمكن أن ينظر إليه وكأنه ينطوي على تخفيض في «رأس المال» بالمعنى الذي ذكرناه حالاً. ولكن عملية التنمية لا تنطوي فقط على الإضافة إلى كمية المنتجات وتغير أساليب الإنتاج، ولكنها تنطوي أيضاً على تغيير لـ «الأذواق»، فتضيف قدرات

جديدة على الاستمتاع وتقضي أو تخفض من قدرات أخرى، والعولمة، فيما يظهر، تقوم بهذا العمل بمعدل أسرع من المعدل المألوف. والظاهر أنه ليس بقدرتنا أن نقيم تقييماً صحيحاً حجم الضرر الذي يلحق بدرجة «الاستدامة» (Sustainability) في نمط ما من أنماط التنمية، دون أن يدخل في حسابنا أيضاً ما حدث لأذواق الناس أو لقدرتهم على الاستمتاع بالأنماط القديمة من السلع والخدمات.

إن الأمة التي تقوم هي نفسها بابتداع نمط تنميتها، وتبتكر بنفسها وسائل الإنتاج التي تقوم بتطبيقها، هي أمة سعيدة وحسنة الطالع، إذا قورنت بغيرها من الأمم، إذ ان الأرجح أن أذواق المستهلكين فيها لن تتعرض للدرجة نفسها من التغير الذي لا بد أن يطرأ في أمة أخرى تتلقى نمط التنمية ووسائل الإنتاج من غيرها. في حالة هذه الأمة الأخيرة، كثيراً ما تقترن زيادة الإنتاج بتدمير جزء من القدرة على الاستمتاع بأنماط الاستهلاك القديمة، وهذا يحمل في طياته، أو من الممكن أن ينظر إليه وكأنه يحمل في طياته تدميراً لجزء من «رأس المال». إذا حدث هذا، فلن نكون في الواقع، في غمار القيام بعملية التنمية قد «تركنا العالم كما تسلمناه»، وهو الشرط الذي يذكر عادة عندما يراد التذكير بضرورة المحافظة على البيئة. فإذا أردنا مثلاً على ذلك، من التجربة المصرية، والعربية بوجه عام، فإن انخفاض درجة الاحترام الذي تحظى به اللغة العربية، وشيوع الإهمال في استعمالها في المدارس والحياة اليومية، ينطوي في الحقيقة على حرمان المصريين (وبقية العرب) من أحد المصادر الحقيقية للمتعة، وهي ما كانت أجيال سابقة من المصريين والعرب تستمده من قراءة ذخائر الأدب العربي القديم. إن من الصعب أن نتصور أن يكفي لتعويض هذا الحرمان، ما قد يتاح من بدائل في ظل نمط التنمية السائد، بل لقد ذهب البعض إلى حد القول، وقد لا يكون بعيداً عن الصواب، بأن قدرة شخص ما على تقديم مساهمة فكرية مبتكرة وجديدة حقاً، على الأقل في ميادين معينة، تشترط أن يكون تفكيره بلغة الأم وليس بأي لغة أخرى.

وثالثاً: لا بد من الاعتراف بأنه ليس كل مكونات الثقافة الوطنية جديراً بالصيانة والبقاء، وليس كل تخل عنها غير مرغوب فيه. فمن المؤكد أن هناك بعض الجوانب في ثقافة أي أمة، والتي تدعم أو تستخدم لتبرير استمرار الفقر، أو التي تعطل بدلاً من أن تنمي القدرة على الاستمتاع بالحياة. ولكن حتى في

هذه الحالات، هناك دائماً خطر في أن يؤدي التهور والتسرع في محاولة القضاء على هذه الجوانب السلبية أو استخدام القهر والإرغام في القضاء عليها، إلى نتائج أسوأ مما ينتج من هذه الجوانب السلبية نفسها. ففي محاولة التخلص من هذه الجوانب الضارة أو غير المرغوب فيها من جوانب ثقافة مجتمع ما، وبخاصة تلك الجوانب الوثيقة الصلة على نحو أو آخر بقيم وتقاليد هذا المجتمع، يجب أن يكون القائمون بهذه المهمة هم أعضاء هذا المجتمع نفسه، أي يجب أن يترك لكل مجتمع الحق في أن يحدد بمطلق الحرية أفضل السبل للتخلص من هذه الجوانب السلبية، وأن يحدد بنفسه درجة السرعة أو البطء المطلوبة في الوصول إلى هذا الهدف. لقد شهدت مصر في السنوات الأخيرة، بعض الأمثلة التي نتجت فيها أضرار محققة عن محاولة بعض ممثلي «العولمة» وحاملي لوائها، لدفع مصر دفعاً، ودون تروٍ كافٍ، إلى اتخاذ إجراءات نبيلة في مقصدها، ولكن بسرعة تفوق السرعة الواجبة، فإذا بالضرر الناتج من ذلك يفوق ما ترتب عليه من نفع[٤٨].

ورابعاً: على الرغم من أن المجتمع بأسره تقريباً، قد يكون معرضاً لتأثير الثقافات وأنماط الاستهلاك الأجنبية، فليس لدى كل شرائح المجتمع القدرة أو الرغبة في الاستجابة لإغرائها. ومن الطبيعي أن نتوقع أن تلك الشرائح التي لا يتوافر لديها القدرة الشرائية الكافية أو الأكثر تمسكاً بالتقاليد، سوف تشعر بنوع من المرارة إزاء الشرائح الاجتماعية الأخرى الأكثر قدرة ورغبة في اقتباس أنماط السلوك الغربية. وقد تبدو هذه الشرائح الأخيرة في نظر الأولى، وكأنها

---

(٤٨) من الأمثلة على هذا، ما حدث منذ سنوات قليلة بشأن قضية ختان الإناث في مصر. إن ختان الإناث عادة منتشرة بين شرائح معينة من المجتمع المصري، ويترتب عليه أضرار جسمانية ونفسية لعدد كبير من النساء المصريات. والذي حدث هو أن شبكة تليفزيونية دولية ذائعة الصيت قامت فجأة وبقوة بتفجير القضية وعرضها على أسماع العالم، وعلى نحو يفتقر إلى حسن الذوق ولا يخلو من قسوة، وبخاصة في طريقة تعامل هذه الشبكة ومذيعيها مع أسرة الفتاة المصرية التي أجريت لها عملية الختان واستخدمتها الشبكة التليفزيونية في عرض القضية، دون أن تخطر الفتاة أو أسرتها مسبقاً، بدرجة العلانية التي سوف تتعرضان لها، ودون أن تستأذنها طبعاً في ذلك. وعلى الرغم من أن من الممكن الزعم بأن بعض النفع لا بد أن يكون قد تحقق من جراء حث السلطات المصرية على مواجهة المشكلة، فقد تحقق أيضاً ضرر لا شك فيه يتمثل في دفع الحكومة المصرية دفعاً إلى اتخاذ إجراءات قد يصفها البعض بالتهور والخفة مما لا يليق في مواجهة قضية كهذه. وهناك عدد من الأطباء والاختصاصيين المصريين، ومن المشتغلين بالخدمات الاجتماعية وعلماء الأنثروبولوجيا في مصر، ممن اعتبروا أن ما فعلته وسائل الإعلام الدولية في هذه القضية قد أحدث أثراً عكسياً لما كان مقصوداً أو لما يفترض أنه كان مقصوداً.

قد «خانت» تقاليد أمتها وتنكرت لها. إن مشاعر كهذه تمثل هي نفسها انخفاضاً في مستوى الرفاهية الاجتماعية وقد تكون مصدراً إضافياً لهذا الانخفاض بما تؤدي إليه من إضعاف التضامن الاجتماعي وإضعاف الميل إلى التعاون لتحقيق أهداف اجتماعية مشتركة، مما قد يدفع تلك الشرائح «المستغربة» إلى الانعزال والابتعاد عن الاندماج في النشاط الاجتماعي العام وقد يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إن هذا الأثر من آثار «العولمة» قد يذهب بنا أيضاً شوطاً بعيداً نحو تفسير نمو تلك الظاهرة المعروفة باسم «التطرف الديني».

ثامناً: العولمة ودور الدولة

في ظل العولمة، تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر، لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة. إن من الأمور التي كادت تصبح من المسلمات أن من بين أهم ملامح «العولمة» انحسار قوة الدولة، وعلى الأخص في البلاد الأقل نمواً. فكما أن مبدأ «سيادة المستهلك» أخذ في الانحسار تاركاً مكانه لتعاظم أثر المنتجين في أنماط الاستهلاك، وفي أذواق المستهلكين، فإن «سيادة الدولة الوطنية» هي أيضاً آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات. لا بد للمرء إذن أن يتوقع أن تنحسر قدرة الدولة على التأثير في مستوى وأنماط الاستهلاك، بما في ذلك حتى استهلاك السلع والخدمات الضرورية. هذه هي، على الأقل، الصورة التي تبدو لنا من ملاحظة ما طرأ من تغير على دور الدولة في مصر خلال ربع القرن الماضي.

إن من الممكن أن ننظر إلى التحول الذي طرَأ على سياسة الدولة المصرية منذ منتصف السبعينيات من سياسة «التوجه الداخلي» إلى «التوجه نحو العالم الخارجي»، على أنه هو نفسه كان أثراً من آثار عوامل وضغوط خارجية أكثر من كونه نتيجة تحول سياسي أو أيديولوجي داخلي، إذ يبدو وكأن كل من اشترك في تنفيذ هذا التحول في اتجاه السياسة العامة كان هو نفسه شريكاً في تنفيذ السياسة المناقضة لها خلال الخمسينيات والستينيات. ولكن أياً كانت الأسباب الحاسمة لهذا التحول، فإنه منذ منتصف السبعينيات بدأت الدولة تنسحب تدريجياً من التأثير في مستويات الاستهلاك، حتى فيما يتعلق باستهلاك سلع

وخدمات ضرورية، كالمواد الغذائية والمساكن والتعليم والخدمات الصحية. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه بدلاً من أن تحاول الدولة من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام، أن تضع حداً لانتشار نزعات «المجتمع الاستهلاكي»، عمدت الدولة إلى تشجيع هذه النزعات. لم يكن هذا بدوره نتيجة اختيارات أيديولوجية جديدة بقدر ما كان أثراً من آثار الضعف أمام المصالح الاقتصادية المحلية والدولية. بل إن الدولة بدت وكأنها تساير هي نفسها هذه النزعات الاستهلاكية بما تنفقه على مختلف أوجه الاستهلاك البيروقراطي، ومن ثم دعمت بذلك أيضاً نمو هذه النزعات نفسها لدى الأفراد. ثم أدى قيام الحكومة بتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض السلع الغذائية الرئيسية ولخدمات التعليم والصحة، وبالتخلي عن التزامها بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، إلى ميل نمط الاستهلاك بوجه عام إلى التحيز لصالح ذلك النمط الذي يمارسه أصحاب الدخول العليا. ومع التحرير المتزايد للتجارة الخارجية، شجعت الدولة أيضاً نمو ظاهرة «التغريب» لعادات الاستهلاك والقيم الاجتماعية. إلا أنه من أكثر المجالات التي يفتقد فيها الآن الدور الفعال للدولة هو مجال المحافظة على البيئة من التدهور، وذلك لسبب بسيط هو أنه من المجالات التي تبدو فيه قوى السوق، أقل كفاءة وأقل قدرة على تحقيق الصالح العام، منها في مجالات كثيرة غيره.

ذلك أن الدولة في مصر قد أبدت درجة عالية من التسامح تجاه عدد كبير من التصرفات الفردية، سواء الصادرة من الأغنياء أو الفقراء، والتي تلحق أضراراً بالبيئة. من الأمثلة على ذلك ارتفاع درجة تلوث الهواء الناتج من زيادة عدد السيارات ومصانع الأسمنت المقامة وسط أحياء من أكثر الأحياء اكتظاظاً بالسكان، وارتفاع درجة تلوث مياه النيل والبحيرات المصرية بمخلفات المصانع والمنازل، وارتفاع درجة التلوث السمعي والضوضاء في مختلف المدن المصرية، ولكن على الأخص في العاصمة، وزيادة حالات إساءة الاستعمال للآثار من جانب الفقراء الذين دفعتهم صعوبات الحصول على مأوى إلى تحويل بعض هذه الآثار إلى مساكن، وزيادة حالات الاعتداء على المساحات الخضراء والحدائق العامة والأراضي الفضاء سواء في داخل المدن أو على ضفاف النيل أو شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر. قد لا تبدو ثمة علاقة بين هذه الأمثلة لمظاهر الاعتداء على البيئة وظاهرة العولمة، إذ أن هذه الاعتداءات تبدو ممكنة سواء مع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار أو بدونها. ولكن العولمة يمكن أن تعتبر

عاملاً مساهماً، وإن كان عاملاً غير مباشر، في هذا التدهور البيئي إذا أخذنا في الاعتبار مساهمة العولمة في إضعاف سلطان الدولة وتحويلها أكثر فأكثر إلى «دولة رخوة».

فعندما أشار عالم الاجتماع السويدي الشهير، غونار ميردال (Gunnar Myrdal)، منذ نحو ثلاثين عاماً، إلى أن كثيراً من الدول النامية هي في الواقع وبدرجة أو بأخرى «دول رخوة»، كان من بين عناصر تعريفه لظاهرة الدولة الرخوة «الميل إلى التضافر واتحاد المصالح بين الموظفين العموميين، على مختلف المستويات، وبين بعض الأفراد والجماعات من أصحاب القوة والنفوذ، والذين كان من المفترض أن يقوم أولئك الموظفون العموميون بوضع الحدود والقيود على تصرفاتهم»[٤٩].

وعلى الرغم من أن ميردال يشير إلى «دور المصالح الاقتصادية في الدول الغربية وشركاتها المتنافسة على الأسواق أو القادمة للاستثمار المباشر في مشروعات صناعية»[٥٠]، فإنه يؤكد بدرجة أكبر على دور المصالح الاقتصادية المحلية في خلق «مختلف صور التسيب الاجتماعي»، بما في ذلك مختلف صور الفساد. وخلال الفترة التي تلت كتابة ميردال لهذه الفقرات، بدا واضحاً إلى أي حد نما هذا التضافر واتحاد المصالح بين المصالح الاقتصادية الدولية والمصالح المحلية، حتى أصبح هذا التضافر سمة من سمات «عصر العولمة»[٥١].

إن هذا التضافر بين المصالح على نحو يمثل خروجاً على القانون، هو أكثر وضوحاً اليوم في مصر، كما في كثير من الدول النامية الأخرى، مما كان عليه منذ ثلاثين عاماً، عندما كتب ميردال ملاحظاته على الدولة الرخوة، وعندما كانت هذه الدول تتمتع بقدرة أكبر على المناورة مع الشركات الدولية، وقدرة أكبر على الصمود أمام مطالبها وضغوطها بما في ذلك ممارسة هذه

---

(٤٩) Gunnar Myrdal, *The Challenge of World Poverty, a World Anti-poverty Program in Outline* (London: Allen Lane; Penguin Press, 1970), p. 208.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٥١) انظر أمثلة لهذا التضافر بين المصالح في: UNDP, *Corruption and Governance*, Discussion Paper (New York: UNDP, 1997), pp. 24-26.

الشركات للرشوة وغيرها من أعمال الإفساد[٥٢]. وعلى الرغم من شيوع المطالبة في السنوات الأخيرة، في مختلف البلاد النامية، بالمزيد من الشفافية، وبتوسيع نطاق المساهمة في الحياة السياسية باعتبارهما وسيلتين مهمتين من وسائل مكافحة الفساد، فإنه يبدو، على الأقل من تجربة مصر، أنه كلما زاد انتشار صور الفساد، أبدى صانعو السياسة نفوراً أكبر من تلبية هذه المطالب.

خاتمة

ليس ثمة شك في أن زيادة درجة اندماج مصر مع الاقتصاد العالمي خلال ربع القرن الماضي كانت أحد المحددات الأساسية لدرجة ونمط التنمية البشرية في مصر. ولعل للتجربة المصرية في هذا الصدد أوجه شبه بتجارب أخرى كثيرة في الدول النامية التي زادت أيضاً درجة انفتاحها على العالم في العقود الأخيرة. ليس هناك أيضاً كثير من الشك في أن اشتداد ظاهرة العولمة سوف يكون له أثر أكبر في التنمية البشرية في مصر وغيرها خلال العقود القادمة. وليس هناك ما يدعو للدهشة في أي من هذين الاستنتاجين، ما دامت قوى العولمة قد أصبحت قادرة اليوم على القفز فوق أعلى الحواجز وأشدها مناعة، وعلى التغلغل في بعض من أكثر جوانب الحياة خصوصية. لهذا كان من المهم أن نحاول تقييم ما أسفر عنه سجل العولمة في هذا الصدد، ومحاولة التكهن بما يمكن أن تسفر عنه في المستقبل.

فمن ناحية، تدل التجربة المصرية على أنه ليس من السهل الجزم بنوع

(٥٢) في محاولة لترتيب ٥٤ دولة حسب «مؤشر الوعي بالفساد»، الذي وضعته منظمة Transparency International وهي منظمة لا تهدف إلى الربح، مقرها برلين، وتهدف إلى مكافحة الفساد في الحياة الاقتصادية، أجرت بعض المنظمات الأخرى عشرة استطلاعات في كل دولة من هذه الدول، وأعطت درجة (١٠) لأفضل الدول في هذا المجال (أي في التخلص من الفساد) ودرجة (صفر) لأسوأها، أي الدولة التي يفترض أن النشاط الاقتصادي فيها خاضع خضوعاً تاماً لعمليات الابتزاز والرشوة. في هذا الترتيب حصلت مصر على درجة (٢,٨٤)، وهي درجة قريبة من درجة البرازيل (٢,٩٦) وإكوادور (٣,١٩) وأوغندا (٢,٧١)، وهي درجة أفضل من درجة الهند (٢,٦٣) وروسيا (٢,٥٨) ولكنها أسوأ من درجة نيوزيلاندا التي حصلت على أعلى الدرجات (٩,٤٣)، ودرجة سنغافورة (٨,٨٠) وكوريا الجنوبية (٥,٠٢).
انظر: G. Moody-Stuart, «The Costs of Grand Corruption,» *Forum*, Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, vol. 4, no. 2 (September 1997), pp. 9-10.

الأثر الذي أحدثته العولمة في نمو الدخل القومي خلال ربع القرن الماضي، أي بما إذا كان هذا الأثر إيجابياً أو سلبياً. أما أثرها في مستوى العمالة فمن شبه المؤكد أنه كان سلبياً، إلا إذا اعتبرنا ظاهرة الهجرة الواسعة إلى الدول الغنية بالنفط، والتي لم تستمر على مستوى عالٍ إلا لعدد محدود من السنين، جزءاً من ظاهرة العولمة. ولكن حتى خلال تلك الفترات التي شهدت معدلات عالية لنمو الدخل القومي، فإن هذا الانفتاح نفسه مسؤول إلى حد كبير عن الصدمات القاسية التي تعرض لها الاقتصاد القومي كلما أصبحت الظروف الاقتصادية الدولية غير مواتية. ولقد تكرر تعرض مصر لهذه الصدمات خلال ربع القرن الماضي، والتي سببها الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط (كما حدث في عام ١٩٨٦) أو الانخفاض المفاجئ في معدل الهجرة إلى الخارج (كما حدث في منتصف الثمانينيات وفي أعقاب أزمة الخليج في عام ١٩٩٠)، أو التقلبات الحديثة والعنيفة في إيرادات مصر من السياحة. ساهمت العولمة أيضاً في ميل التفاوت بين الدخول إلى الزيادة، وكذلك في زيادة التفاوت في أنماط الاستهلاك ونمو نصيب القطاع غير المنظم (أو غير الرسمي) في الدخل القومي والعمالة، وفيما أصاب الثقافة الوطنية من تراجع أمام قوى التغريب، وكذلك ما أصاب البيئة من تدهور.

ليس معنى هذا أن الفقراء لم يحققوا أي نفع من زيادة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، فالزيادة في درجة التفاوت بين الدخول وأنماط الاستهلاك يمكن بالطبع أن تقترن بارتفاع مستوى معيشة الفقراء. ويبدو أن هذا هو ما حدث بالفعل في الفترات التي ارتفع فيها معدل النمو في الدخل القومي أكثر مما حدث عندما كان هذا المعدل منخفضاً. ولكن يلاحظ أنه حتى في تلك الفترات التي تحسن فيها مستوى معيشة الفقراء، يظهر أن اشتداد قوى العولمة قد اقترن بارتفاع مستوى الاستهلاك للسلع الداخلة في التجارة الدولية (Tradables)، بينما قد يكون استهلاك السلع والخدمات المحلية قد مال إلى التدهور.

لقد سبق أن لاحظنا أنه بينما زاد حجم الاستهلاك لسلع مثل الغسالات والمراوح الكهربائية وأجهزة التليفزيون، وانتشر انتشاراً واسعاً حتى بين محدودي الدخل، حدث تدهور ملحوظ فيما يحصل عليه الفقراء من خدمات التعليم والصحة والسكن وكذلك نوع الغذاء الذي يحصلون عليه. إن هذه الظاهرة،

على ما فيها من غرابة، قد لا تستوجب الدهشة، ولعلها تشير إلى ظاهرة عامة تتعلق بأثر من آثار العولمة في الفقراء، كما أنها لا بد من أن تثير تساؤلات مهمة عن الأثر الصافي للعولمة في الرفاهية الاجتماعية.

* * *

ولكن إذا صح هذا التقييم للسجل الماضي لآثار العولمة، فإنه لا يترتب على هذا بالضرورة أن زيادة درجة العولمة في المستقبل لا بد أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وازدياد التفاوت بين الدخول وأنماط الاستهلاك، أو أنها لا يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل بمعدل أعلى من ذلك الذي تحقق بالفعل خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية. إن من الممكن أن يكون الأمر هنا شبيهاً بما افترضه الاقتصادي الأمريكي كوزنيتس (S. Kuznets) من أن الأمور تميل إلى التدهور قبل أن تبدأ في التحسن، ليس فقط فيما يتعلق بتوزيع الدخل الذي كان يتكلم عليه كوزنيتس، بل أيضاً فيما يتعلق بمتوسط الدخل وحالة البيئة. ولكن من الصعب أن يتوقع المرء هذا الانعكاس في الاتجاه فيما يتعلق بالاتجاهين الآخرين: الاتجاه نحو المزيد من التغريب واتجاه قوة الدولة إلى الانحسار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرء لا بد أن يتوقع أنه فيما يتعلق بهذه الاتجاهات جميعاً لا بد أن تختلف صورة المستقبل في دولة عنها في أخرى، وأن المحدد النهائي لما سوف ينطوي عليه المستقبل هو طبيعة رد الفعل أو الاستجابة التي تصدر عن كل أمة، والتي تتشكل وفق تاريخ هذه الأمة وثقافتها الخاصة. ففيما يتعلق بمصر، على سبيل المثال، ربما جاز أن نقول إن هناك حداً أدنى لما يمكن أن ينخفض إليه دور الدولة في ضمان توفر غذاء ملائم للفقراء، وأن هذا الحد الأدنى هو أعلى منه فيما يتعلق بدور الدولة في حماية البيئة مثلاً. كذلك يمكن أن نخمّن أن درجة التفاوت بين الدخول وأنماط الاستهلاك التي يمكن أن يتحملها المجتمع المصري ربما كانت أعلى مما يمكن أن تتحمله مجتمعات أخرى في أفريقيا مثلاً ولكنه أقل مما يمكن أن تتحمله بعض دول أمريكا اللاتينية. من الواضح أن هناك مجالاً واسعاً للتخمين هنا، ولكن من المهم أن ندرك أن القوانين الاقتصادية قد لا تكون لها الكلمة الحاسمة في هذا الميدان، بل قد تكون العوامل الأكثر حسماً هي العوامل السوسيولوجية والتاريخية.

* * *

وعلى الرغم من أن قوى العولمة تبدو وكأنها تحدث من الآثار ما يختلف من مجتمع لآخر، فإنها تبدو أيضاً وكأنها تنطوي على درجة من الحتمية أقرب إلى حتمية القوانين الطبيعية. إن الأفراد والمجتمعات يبدون وكأنهم لا حيلة لديهم إزاء ظاهرة كهذه، تقوم باكتساح العالم بقوة تتجاوز قوة الدولة، ولكنها أيضاً قوة ذات دافع خفي يصعب تحديد مصدره وطبيعته. إن هذه السمات التي تتميز بها ظاهرة العولمة قد تجعل أي محاولة للإيصاء وتقديم «الحلول» تبدو عبثية ولا طائل من ورائها. ومع هذا فقد يكون هناك بعض المجالات التي يمكن التفكير بشأنها في بعض أوجه العمل الواجبة أو النافعة.

ففي عصر يتسم بأن قوى السوق فيه تتجه أكثر فأكثر إلى القيام بوظائف كانت الدولة هي التي تقوم بها من قبل، قد يبدو توجيه الاقتراحات والإيصاءات إلى الدولة نوعاً من التفكير الطوباوي الذي ينطوي على آمال بعيدة المنال أكثر مما ينطوي على أهداف ممكنة التحقيق. من المؤكد مثلاً أنه سوف يكون من المفيد أن تثبت الدولة قدرتها على الضغط على الشركات الدولية من أجل أن تخفف هذه الشركات من الآثار السلبية التي قد تنتج من استثمارات هذه الشركات، على مستوى العمالة، أو على رفاهية المستهلكين، أو على حالة البيئة أو على الثقافة المحلية. من الممكن أيضاً توجيه النصح للدولة بأن تمارس سياسة أكثر انتقائية وتمييزاً عندما تتخذ الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، أو بأن تجعل شبكات الحماية المقامة لصالح الفقراء أكثر كفاءة وفعالية.

قد يكون من المفيد أيضاً أن تقوم مجموعة من الدول النامية، كالدول العربية مثلاً، بالدخول في ترتيبات إقليمية من شأنها أن تزيد من قدرات هذه الدول على المساومة مع الشركات المتعددة الجنسيات. إن مثل هذه التوصيات كثيراً ما تقدم، بما في ذلك الإيصاء بصورة أخرى من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. ولكن ضآلة ما حظيت به هذه التوصيات من نجاح في الواقع، وحتى الآن، قد تكون هي نفسها دليلاً إضافياً على درجة القوة التي بلغتها ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي تشكل هذه التوصيات صورة أو أخرى من محاولة مواجهتها والتصدي لها.

قد يكون الأكثر مدعاة للأمل ما يلاحظ من نمو في السنوات الأخيرة فيما يسمى بمؤسسات «المجتمع المدني». إن زيادة ما يعلق على هذه المؤسسات

من آمال من أجل تحقيق حماية أكبر لحقوق الإنسان بمختلف أنواعها، قد تكون هي نفسها نتيجة تسارع قوى العولمة. فنمو جماعات حماية المستهلك مثلاً، وجمعيات حماية البيئة أو الجمعيات التي تستهدف القيام بوظائف كانت تعد من قبل من وظائف الدولة التقليدية، قد يكون نمو كل هذه الجمعيات والمؤسسات هو الرد الفعلي الطبيعي والحتمي لنمو قوى العولمة. إن ردود الأفعال هذه من جانب تنظيمات غير حكومية، قد تمثل «القوى الموازنة» الجديدة (Countervailing Power) بمعنى قريب من المعنى الذي قصده الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كينيث غالبريث (J.K. Galbraith)، منذ نحو خمسين عاماً، ولكنها الآن قوى تنمو لـ «الموازنة» أو للتعويض من الانحسار الذي أصاب قوة الدولة.

الفصل الرابع

الإصلاح الاقتصادي وأحوال الفقراء
في الوطن العربي

منذ أن دشن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعوة إلى سياسة «التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization) وبرامج التكييف الهيكلي (Structural Adjustment Programs)» في الدول الأقل نمواً منذ ما يقرب من عشرين عاماً، دأبت المؤسستان الدوليتان على فتح باب المناقشة حول أثر هذه السياسة وتلك البرامج في أحوال الفقراء، وزاد ذلك على الأخص خلال السنوات العشر الماضية. فمنذ أواخر الثمانينيات، عقد مؤتمر بعد آخر وندوة بعد أخرى وصدرت التقارير المتتالية عن هاتين المؤسستين لمناقشة ما إذا كان أصحاب الدخول الدنيا في الدول الأقل نمواً سوف يلحقهم النفع أو الضرر من وراء هذا «الإصلاح الاقتصادي»، وما الذي يمكن عمله للتخفيف مما قد يلحق الفقراء من أضرار.

إن القلق حول هذه القضية مفهوم ومبرر تماماً، فمن حيث إن الإجراءات المقترحة في إطار هذا الإصلاح الاقتصادي تنطوي كلها تقريباً على تخفيض الدور الذي تلعبه الحكومات في الاقتصاد، ومن حيث إن المفترض أن الحكومات إنما تتدخل في الأساس من أجل حماية الفقراء ومحدودي الدخل، فإن هناك سبباً وجيهاً للشك في أن إجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي يمكن على الأقل أن تضر بالفقراء. فإجراءات التثبيت الاقتصادي، تهدف، من بين ما تهدف إليه إلى تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية، بما في ذلك تخفيض أو إلغاء الدعم المقدم لبعض السلع الأساسية، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، والفقراء هم في الأساس المستفيدون من هذا الدعم وهذا الإنفاق، والتخفيضات المقترحة عادة في أسعار صرف العملات الوطنية، كجزء من سياسة التثبيت الاقتصادي، تعمل على رفع أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع أسعار الفائدة الذي يكوّن بدوره عنصراً متكرراً من

عناصر هذه السياسة، إلى إضعاف الحافز على الاستثمار مما قد يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة.

من ناحية أخرى، قد يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع معدل البطالة إذا أدت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع ولم تعوضه زيادة في فرع آخر من فروع الإنتاج، كما قد يؤدي تحرير التجارة إلى استيراد أنواع أفضل من السلع ولكنها أعلى سعراً، لتحل محل أنواع أقل جودة ولكنها أيضاً أقل سعراً، ومن ثم في متناول الأقل دخلاً. أما الخصخصة، أو تحويل ملكية أو إدارة المشروعات العامة إلى الملكية أو الإدارة الخاصة، فقد ترفع أيضاً من معدلات البطالة، استجابة لدافع تعظيم الأرباح، بينما قد يؤدي تدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى بطالة أكبر وتفاوتاً أكبر الدخول عن طريق ما قد تؤدي إليه من انتشار أنماط جديدة للاستهلاك، وتطبيق أساليب للإنتاج أكثر كثافة في استخدام رأس المال، مع حلول المنتجات الجديدة محل إنتاج محلي كان أكثر استجابة لطلب محدودي الدخل وأكثر استخداماً للعمالة.

ولا بد من الإقرار في البداية بأن من النادر جداً أن تجد في الكتابات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، والتي تتناول الآثار المحتملة لـ «الإصلاح الاقتصادي» في الفقر، أي مناقشة منظمة وشاملة لكل هذه القضايا. بل العادة أن يتسم تناول هذه القضايا في هذه الكتابات بدرجة عالية من الانتقائية، حيث يجري التركيز على تلك الجوانب التي قد تدعم الرأي القائل بأن الفقراء لن يعانوا هذه الإجراءات، أو أنهم، إذا حدث وصادفوا بعض المعاناة، لن تستمر معاناتهم طويلاً. والملاحظ أيضاً أن التعبيرات المستخدمة لوصف آثار هذه الإجراءات في الفقراء هي في العادة تعبيرات منتقاة بعناية شديدة، حتى إنها كثيراً ما تبدو وكأنها لا تزيد على كونها تحصيلاً حاصلاً أو تعبيراً عن أنصاف حقائق. ويجري كل هذا مدعماً بأسلحة ثقيلة تتكون من مصطلحات جديدة، صُكّت خصيصاً بغرض تصوير إجراءات هذا «الإصلاح الاقتصادي» على أنها الطريق الوحيد للتقدم الاقتصادي.

أولاً: النمو الاقتصادي وأحوال الفقراء

بينما تجد في الكتابات الصادرة عن هاتين المؤسستين عادة إقراراً بأن النمو الاقتصادي قد لا يكون سبباً كافياً لتحسين أحوال الفقراء، تؤكد هذه الكتابات

على أن النمو الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق هذا التحسن. ولكن من حيث إن هذه الكتابات تعتبر من قبيل المسلمات أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي السالفة الذكر ضرورية لرفع معدل النمو الاقتصادي، فإنها تستنتج من هذا أن هذه الإجراءات هي بدورها ضرورية لتحسين أحوال الفقراء. ومن ثم، فحتى إذا وجدنا أن هذه الإجراءات ذات آثار سلبية في أحوال الفقراء في المدى القصير، فإن آثارها سوف تكون إيجابية في المدى الطويل، عندما تنجح هذه الإجراءات في رفع معدل النمو في متوسط الدخل.

إن من الممكن التحفظ على هذه الطريقة في تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى معيشة الفقراء، من أكثر من ناحية:

أولاً: إن المقارنة الملائمة ليست هي بين تحقق النمو الاقتصادي وعدم تحققه، بل بين المعدلات المرتفعة للنمو والمعدلات الأقل ارتفاعاً. فمما لا شك فيه أنه إذا لم يتحقق أي نمو على الإطلاق فإن الفقراء (وكذلك الأثرياء) لا بد أن يعانوا في المدى الطويل، ولكن ما القول في معدل معتدل للنمو، لا هو مرتفع إلى مستوى ٨ بالمئة أو ١٠ بالمئة، ولا هو منخفض إلى مستوى ٤ بالمئة أو ٥ بالمئة، ولكن دون أن تصحبه إجراءات «الإصلاح الاقتصادي»؟ في ظل مثل هذا المعدل المعتدل يمكن بالطبع أن نتصور تحسناً في أحوال الفقراء في المدى القصير والمدى الطويل على السواء. إن ما أرمي إليه هو القول بأن الزعم بأن النمو الاقتصادي شرط ضروري لتحسين أحوال الفقراء في المدى الطويل، ليس فقط خالياً من أي معلومة تشوقنا معرفتها، إذ انه لا يزيد على تحصيل الحاصل أو تقرير ما هو واضح بذاته، ولكنه أيضاً قد يكون مضللاً لأن الاختيار الحقيقي الواقعي، والذي يهمنا بالفعل مناقشته، هو بين مختلف معدلات النمو، بعضها أعلى من بعض، دون أن يصل أي منها إلى الصفر. إذا وضعت المسألة على هذا النحو فإنه سوف يتضح أن ارتفاع معدل النمو قد لا يكون شرطاً ضرورياً على الإطلاق لتحسين أحوال الفقراء.

ثانياً: على الرغم من أننا كثيراً ما نجد في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد التي تتناول هذا الموضوع اعترافاً بأن النمو ليس شرطاً كافياً لتحسين أحوال الفقراء، وأن نمط النمو هو أيضاً عامل مهم في تحديد النتيجة، فإننا كثيراً أيضاً ما نجد حتى في التقرير الواحد، عبارات يفهم منها أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق بمفرده هذا التحسن في أحوال الفقراء. هذه الثقة

في أن محض النمو لا بد أن يترتب عليه نفع للفقراء في المدى الطويل، تعتمد في الأساس على تجربة الدول الغربية خلال القرن الماضي والجزء الأكبر من القرن الحالي. وقد دعم من هذا الاعتقاد الاستنتاجات الشهيرة التي اقترنت باسم سيمون كوزنيتس والتي مؤداها أن تجارب التنمية في الغرب تبين أن توزيع الدخل يميل إلى الابتعاد عن المساواة في مراحل النمو الأولى، ولكنه بعد مرحلة معينة يميل إلى المزيد من المساواة، وهو ما قوّى الاعتقاد فيما عرف بنظرية «التساقط إلى أسفل» (Trickling Down)، أي أن ثمرات النمو لا بد لها بعد مرحلة معينة أن تصل إلى الفقراء حتى لو مالت إلى التركز في البداية في أيد قليلة.

ولكن هذه الاستنتاجات، حتى لو كانت وصفاً صحيحاً لتجارب النمو في الغرب، فإنها لا تنطوي على مصدر قوي للعزاء من وجهة نظر الدول الأقل نمواً. فمن ناحية، لا يمكن أن نأخذ الاستنتاجات المبنية على بيانات كوزنيتس التاريخية والإحصائية على أنها مؤشر موثوق لما سيأتي به المستقبل، حتى فيما يتعلق بمستقبل الدول الغربية نفسها. ذلك أن أشياء كثيرة أخرى كانت تحدث في الوقت نفسه الذي كان يجري فيه النمو الاقتصادي، وما حدث من «تساقط» لثمرات النمو إلى أيدي الفقراء، قد يكون نتيجة بعض هذه الأشياء الأخرى وليس نتيجة النمو الاقتصادي نفسه، وليس هناك أي ضمان في أن تتكرر هذه الأشياء الأخرى، وبالنحو نفسه أو بالقوة نفسها في المستقبل.

قد يكون نمو الحركات العمالية، مثلاً، هو المسؤول الأساسي عن تساقط ثمرات النمو الاقتصادي إلى الفقراء، أو قد يكون الاستعمار هو المسؤول، أكثر من النمو الاقتصادي نفسه، ومن ثم ربما كان على دول العالم الثالث التي لا تتمتع بحركات عمالية لها هذه الدرجة من القوة، ولا تملك مستعمرات، أن تنتظر مدة أطول بكثير، مما انتظرته الدول التي سبقتها، حتى تبدأ ثمرات النمو في التساقط إلى أسفل، بل إن تجارب الدول الغربية نفسها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تدل على أن الاتجاه الذي يدفع إلى تساقط ثمرات النمو إلى أسفل، قد يتوقف تماماً، بل ينعكس، فإذا بالنمو الاقتصادي إذا اقترن بسياسات الليبرالية الجديدة، يصحبه تدهور في توزيع الدخل وزيادة في حدة الفقر لدى شرائح مهمة من السكان، بدلاً من العكس.

ثالثاً: بينما يجري التأكيد دائماً في هذه الكتابات على الأثر الإيجابي للنمو في أحوال الفقراء، نادراً ما تذكر العلاقة المضادة، أي أثر تحسن أحوال الفقراء في معدل النمو، وإذا ذكرت فمن النادر أن تحظى بالتأكيد الذي تستحقه. ولكن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم قد يكون له أثر ملحوظ في رفع معدل النمو بما يؤدي إليه من رفع مستوى إنتاجية العمل. ولكن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وتحسين أحوالهم قد يؤديان أيضاً إلى رفع معدل النمو عن طريق آخر غير رفع مستوى الإنتاجية. فمعدل نمو متوسط الدخل يتوقف بالطبع على كل من معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو السكان، وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن معدل المواليد أكثر استجابة للارتفاع في مستوى المعيشة من استجابته للارتفاع في متوسط الدخل في الدولة ككل. فزيادة الشعور بالاطمئنان مثلاً، لدى أصحاب الدخول الدنيا، إلى توفر دخل معقول لهم في الشيخوخة، يمكن أن يساهم في تخفيض معدل المواليد لديهم أكثر مما يمكن أن يساهم فيه ارتفاع في متوسط دخل الدولة ككل، مما قد لا يحقق منه الفقراء أي نفع.

ثانياً: مجموعة من أنصاف الحقائق

كثيراً ما تتضمن الكتابات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد عما يسمى بـ «الإصلاح الاقتصادي»، قولاً حقاً ولكنه ليس كل الحق، مما قد يوحي خطأ بأن إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي لا بد أن يترتب عليها نفع للفقراء.

من ذلك مثلاً ما تضمنته ورقة قدمت حديثاً لأحد المؤتمرات، وكتبها اثنان من خبراء صندوق النقد الدولي، حول آثار هذه الإجراءات في الفقراء في البلدان العربية[١]، إذ جاء فيها ان سياسات التكييف الهيكلي «يمكن أن تقضي على بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخول» وذلك عن طريق

(١) P. Alonso-Gamo and M. El-Erian, «Economic Reforms, Growth, Employment and the Social Sectors in the Arab Economies,» paper presented at: Conference on Social Aspects of Economic Reform in the Arab World, Organized by the International Monetary Fund, the Arab Monetary Fund and the Arab Fund for Economic and Social Development, Abu Dhabi, January 1996.

ما تؤدي إليه من تخفيض «حجم الريع الذي تخلقه الحواجز الموضوعة في وجه النشاط الخاص». إن المعنى الذي تحمله هذه الفقرة، بالشكل الذي صيغت به صحيح بالطبع، ولكن لا تشوقنا كثيراً معرفته كما أنه قد يكون مضللاً، لأنه يحتوي على جزء من الحقيقة وليس الحقيقة كلها. فالعبارة صحيحة لسبب بسيط، وهو أنه لا يكاد من الممكن أن نتصور أي إجراء اقتصادي مما لا يترتب عليه بعض الأثر الإيجابي في توزيع الدخل، بما في ذلك حتى الرشوة والفساد، ولكن الذي يهمنا هو ما إذا كان الأثر الصافي على توزيع الدخل إيجابياً أو سلبياً، وهنا نجد أن ثمة أسباباً كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأثر الصافي لهذه الإجراءات يمكن جداً أن يكون سلبياً، كما ألمحت في بداية هذا الفصل.

من الأمثلة الأخرى التي يمكن تقديمها على الميل إلى تقرير أنصاف الحقائق مثال يتعلق بالتضخم. فمن الحجج المتكررة في هذه الكتابات أنه من حيث إن الفقراء هم الأكثر تضرراً من ارتفاع معدل التضخم، ومن حيث إن إجراءات التثبيت الاقتصادي، بما تؤدي إليه من تخفيض العجز في الموازنة الحكومية، تؤدي أيضاً إلى تخفيض معدل التضخم، فإن هذه الإجراءات لا بد أن تفيد الفقراء. ولكن من المهم أيضاً أن نلاحظ أن هناك طرقاً مختلفة لتخفيض عجز الموازنة ومعدل التضخم، ولكل منها آثار مختلفة في الفقراء. إن من الممكن تخفيض معدل التضخم مثلاً عن طريق زيادة درجة التصاعدية في أسعار ضرائب الدخل، ولكن من الممكن أيضاً تخفيض معدل التضخم بتخفيض الإنفاق على التعليم والصحة أو عن طريق فرض ضريبة على المبيعات تشمل، من بين ما تشمل، بعض السلع الضرورية. قد يحقق الفقراء بعض النفع من تخفيض العجز ومعدل التضخم بالطريقة الأولى، ولكنهم قد يصيبهم الضرر من تخفيضها بالطريقتين الأخيرتين.

مثال ثالث على ما نقول، الزعم المتكرر بأن الدول النامية التي طبقت استراتيجية «تشجيع الصادرات» (Export Promotion) (ومن ثم أفادت من تحول التجارة والإنتاج إلى سلع أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل) حققت ارتفاعاً في مستوى الأجور الحقيقية، وتوزيعاً للدخل أقرب إلى المساواة. إن مثل هذه التقريرات قد تكون صحيحة إذا أخذت كوصف لما حدث في بعض التجارب الواقعية ولكنها لا يجوز أن تؤخذ على أنها نتيجة عامة أو «قانون» يتوقع انطباقه في جميع الحالات، كما توحي عادة أمثال هذه العبارات. والأهم

من ذلك، أن من الخطأ أن يعتمد على مثل هذه الملاحظات كأساس للدعوة لتحرير التجارة كوسيلة لتحقيق درجة أعلى من المساواة في توزيع الدخل. ذلك أن القول بأن استراتيجية «تشجيع الصادرات» تقوم على تصدير سلع أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل يجب أن يؤخذ بحذر، إذ ان هذه السلع قد تكون حقاً أكثر كثافة في استخدام عنصر العمل، إذا قورنت طرق إنتاجها في الدول الأقل نمواً بطرق إنتاجها في الدول الأكثر تقدماً، ولكن هذه السلع قد لا تكون أكثر استخداماً لعنصر العمل من السلع التي كان يمكن أن تنتج في داخل هذه الدول المصدّرة نفسها لو كان الإنتاج قد اتجه بدرجة أكبر إلى السوق المحلية بدلاً من التصدير. كذلك فإن تحرير التجارة الخارجية لا يتضمن فقط تحرير الصادرات بل يتضمن أيضاً تحرير الاستيراد، وتحرير الاستيراد قد يكون له آثار سلبية في توزيع الدخل إذا أدى مثلاً إلى تدهور الإنتاج المحلي من الصناعات المنافسة للواردات.

في تلك الورقة نفسها التي أشرت إليها منذ قليل، والتي كتبها خبيران من صندوق النقد الدولي، وصل الكاتبان إلى نتيجة مؤداها أن أداء الدول العربية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، كان مخيباً للآمال لدرجة بعيدة، ولكن الأداء، فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، كان «جيداً نسبياً، في الصورة الكلية» (Relatively Favourable in Aggregate). وعلى الرغم من أن من الممكن أن نتفق مع الكاتبين بسهولة فيما يتعلق بالجزء الأول من هذه النتيجة، فإن جزأها الثاني محل شك كبير. لقد سبق لنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب، تقديم أمثلة كثيرة على تدهور مستوى الاستهلاك في مصر، على سبيل المثال، في عدد من السلع والخدمات الأساسية، وكذلك على زيادة التفاوت في الدخول خلال الفترة نفسها التي يشير إليها الكاتبان (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥). ومن السهل أن نورد أمثلة على تدهور مماثل في بعض المؤشرات الاجتماعية المهمة في دول عربية أخرى، كالسودان مثلاً والعراق والجزائر ولبنان، مما يثير شكاً كبيراً في صحة القول بأن المؤشرات الاجتماعية تدل على أداء «جيد نسبيّاً، في الصورة الكلية». إن المؤشرات الوحيدة التي يستخدمها الكاتبان في هذه الورقة للتدليل على هذا الأداء الجيد، هي المؤشرات الخاصة بالعمر المتوقع لدى الميلاد ومعدلات قيد التلاميذ بالمدارس. ولكن من الممكن لدولة أن تحقق تقدماً سريعاً في رفع

العمر المتوقع لدى الميلاد، إذا طبقت مثلاً إجراءات تؤدي إلى تخفيض معدل الوفيات لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة، دون أن يقترن هذا بالضرورة بأي تحسن ملموس في الأوضاع الصحية العامة أو في مستوى التغذية. كذلك قد يرتفع معدل قيد التلاميذ في المدارس وتنخفض مستويات التعليم في الوقت نفسه وتزيد نسبة التسرب من الدراسة. لا يبدو إذن من قبيل التهور أن نرجح أن ما نصادفه في بعض تقارير صندوق النقد الدولي الحديثة من محاولة تصوير أداء الدول العربية في مجال النمو الاقتصادي على أنه أداء مخيب للآمال، وتصوير أداء هذه الدول في المجال «الاجتماعي» على أنه جيد نسبياً، يقصد به في الأساس نقل الرسالة الآتية إلى الدول العربية: «من الأفضل التركيز على رفع معدلات النمو، ولا داعي للمبالغة في القلق على المؤشرات الاجتماعية».

ويبدو أن رسالة مماثلة هي المقصودة من التأكيد على أن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة في الدول العربية ليست هي ضآلة الإنفاق الحكومي عليهما، بل إن ما ينفق عليهما قليل الكفاءة ضعيف العائد، وما ينطوي عليه هذا التأكيد من إيحاء بأن على الحكومة أن تقلل من إنفاقها على هذين القطاعين مع العمل في الوقت نفسه على أن ترفع من كفاءة هذا الإنفاق أو تزيد العائد منه. وقد يفهم من هذا أيضاً أن الخصخصة في هذين الميدانين، كما هي في غيرهما، أمر مرغوب فيه. والحقيقة أنه لا أحد يستطيع أن ينكر أن كثيراً مما تنفقه الدول العربية على التعليم والصحة هو إنفاق قليل العائد ومنخفض الكفاءة، فقليل هو ما يمكن أن نصادفه من إنفاق حكومي في الدول العربية مما يمكن أن نصفه بأنه مرتفع العائد وعالي الكفاءة، بما في ذلك قطاعات أخرى، غير قطاعي التعليم والصحة، مما يفضل صندوق النقد الدولي أن يبقى صامتاً إزاءه. ولكن ليس هناك أي خطأ في أن تحاول الحكومات العربية رفع كفاءة إنفاقها على التعليم والصحة، وزيادة العائد منه، في الوقت نفسه الذي تزيد فيه من إنفاقها على كل منهما، أو على الأقل ترك حجم هذا الإنفاق على ما هو عليه. بعبارة أخرى، ألا يخشى رجال صندوق النقد الدولي أن تأخذ الحكومات العربية بمضمون رسالتهم فتخفض من حجم إنفاقها على الصحة والتعليم، دون أن تفعل أي شيء لرفع كفاءة هذا الإنفاق وتعظيم العائد منه؟ وهو ما يمكن جداً أن يحدث في ظل الظروف السياسية والاجتماعية

السائدة في معظم الدول العربية. إن ورقة صندوق النقد الدولي التي أشرت إليها، تقول «إن توسيع نشاط القطاع الخاص (في مجال الخدمات الاجتماعية) من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فعالية الإنفاق الحكومي». ولكن هناك أدلة كثيرة على أن نمو النشاط الخاص في ميداني الصحة والتعليم (في مصر على الأقل) قد صاحبه انخفاض ملحوظ في مستوى الخدمة المقدمة من جانب الحكومة في هذين الميدانين، وقد يرجع هذا الانخفاض الأخير إلى ما لا بد أن يحدث من منافسة بين القطاعين الخاص والعام على الموارد البشرية الشحيحة، وهي منافسة لا بد أن يكون القطاع العام هو الخاسر فيها.

يلاحظ أيضاً أن استخدام بعض المؤشرات دون غيرها للتدليل على ما حدث من تحسن في بعض الخدمات الاجتماعية، وتجاهل مؤشرات غيرها مما قد يكون قد حدث بشأنها تدهور، كثيراً ما يبرر بـ «ندرة الإحصاءات والبيانات»، وهو عذر يصعب قبوله في كثير من الأحيان. فمن ناحية لا أظن أن ندرة الإحصاءات الجيدة تصلح سبباً للتوقف عن المناقشة، وعن اتخاذ موقف في أمور لها هذا القدر من الأهمية. ذلك أن الفقراء لا يستطيعون الانتظار حتى يتم جمع الإحصاءات الجيدة. ولكن للمرء أيضاً أن يشك من ناحية أخرى، في ما إذا كانت المعلومات المطلوبة هي حقاً من الندرة بالدرجة التي تبرر هذا الاعتذار. إن كثيراً من الدول العربية لديها الآن قدر كافٍ من المعلومات والبيانات التي تسمح بمناقشة آثار إجراءات التثبيت والتكييف الهيكلي في أحوال الفقراء. ففي مصر مثلاً هناك عدد كبير من الدراسات الجيدة حول هذا الموضوع، كتبها اقتصاديون مصريون ولا تشير إليها ورقة خبيري صندوق النقد الدولي المذكورة[٢].

ثالثاً: ما درجة الأمان الحقيقية في «شبكات الأمان»؟

من المألوف في تقارير صندوق النقد والبنك الدولي التي تناقش آثار إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الفقراء أن يشار في النهاية

(٢) قد يكون من المفيد أن نلفت النظر إلى أنه من بين ٤٩ مرجعاً تضمنتها قائمة المراجع الملحقة بورقة خبيري صندوق النقد الدولي المذكورة في المتن، وهي ورقة تنصب مباشرة على الوطن العربي، لا توجد إلا خمسة مراجع كتبها اقتصاديون عرب، وأن أربعة من هؤلاء الاقتصاديين الخمسة، يعملون حالياً في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وأن الخامس كان في وقت سابق مديراً تنفيذياً في البنك الدولي.

إلى الحاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى التي تستهدف على نحو مباشر حماية الفقراء من أكثر هذه الآثار إضراراً بهم وأثقلها أعباء. إن هذه الأعباء، يفترض عادة أنها لا توجد إلا في المدى القصير، إذ انه يفترض في المدى الطويل أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيتكفل بالقضاء عليها. لا أحد مع ذلك يبدو مهتماً بتقدير الزمن الذي لا بد أن ينقضي قبل أن تنتهي أعباء الفقراء، ولكن كثيراً ما يوجه إلينا تحذير مؤداه أن هذا «المدى القصير» قد يطول إذا حدث ولم تكن الحكومة التي تقوم بتطبيق إجراءات التثبيت والتكييف «على درجة كافية من الجدية»، أو كانت تصرفاتها تتسم بـ «التردد» أو «عدم الثقة الكافية» بجدوى ما تقوم به. من بين الإجراءات المقترحة للتخفيف من أعباء الفقراء في المدى القصير، ما يطلق عليه إنشاء «شبكة للأمان» (Safety Net) وهي تتضمن أحياناً إنشاء «صندوق اجتماعي» (Social Fund) مهمته تعبئة أموال، قد تكون أغلبها تبرعات من الدول والهيئات المانحة للمعونة، وتقديم قروض للشرائح الأكثر حاجة من السكان، ممن أضيروا على نحو أو آخر من برنامج «الإصلاح». ومن بين الأمثلة المبكرة لهذا الصندوق الاجتماعي، صندوق بوليفيا الاجتماعي، الذي أنشئ لهذا الغرض في عام ١٩٨٦ وأنهى أعماله بالفعل. وفي الوطن العربي أنشئ صندوق مماثل في الأردن باسم «الصندوق القومي للمعونة»، في عام ١٩٨٦، وآخر في مصر في عام ١٩٩١، باسم «الصندوق الاجتماعي للتنمية». وعلى الرغم مما أحيط به إنشاء الصناديق الثلاثة من دعاية وحماسة، فإن هناك الكثير من الدلائل على أن ما أقامته هذه الصناديق من شبكات للأمان لحماية الفقراء لم تكن كبيرة الفعالية. ففي حالة بوليفيا مثلاً لم يزد مجموع فرص العمالة التي خلقها الصندوق على ١٠ بالمئة من عدد المتبطلين، طبقاً للإحصاءات الرسمية للبطالة، ولم يصل ما يقدمه الصندوق من قروض إلى أفقر شرائح السكان بل ولا إلى عمال القطاع العام الذين فقدوا وظائفهم بسبب برنامج التكييف الهيكلي. وفي الأردن لم تصل الأموال التي قام الصندوق بتوزيعها في عام ١٩٩٤، لأكثر من ٣,٥ بالمئة من السكان، بينما بلغ عدد إجمالي فرص العمل التي خلقها الصندوق الاجتماعي في مصر خلال السنوات الأربع الأولى من حياته، وطبقاً لتقارير هذا الصندوق نفسه، أقل من ثلث مقدار الزيادة السنوية في عدد الباحثين عن عمل.

عندما يشار إلى تواضع النتائج المترتبة على عمل هذه الصناديق، كثيراً ما

يقال إن مهمة هذه الصناديق ليست هي علاج مشكلة البطالة كمشكلة عامة، وإنما هي فقط مواجهة حالات البطالة المترتبة على بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص، وعلى غير ذلك من إجراءات التكييف الهيكلي. ولكن يلاحظ، مع ذلك، أنه طبقاً لتقارير الصندوق الاجتماعي المصري، تم إنفاق نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي موارد الصندوق حتى ٣١/١٠/١٩٩٥، دون أن يكون قد حدث بعد استغناء عن عمال القطاع العام بأي درجة ملموسة، وذلك بسبب البطء الذي اتسمت به عملية الخصخصة في مصر حتى ذلك التاريخ.

والواقع أن ما تقوم به أمثال هذه الصناديق من نشاط، بخلاف ما تقوم به الدولة من استثمارات، يحمل بعض السمات التي يشترك فيها مع نشاط جمعيات الإحسان والبر. من هذه السمات أن النشاط في الحالين هو في العادة مؤقت وغير دائم، وأنه يتجه إلى أشد شرائح المجتمع فقراً وعوزاً، وأن مقدمي المعونة لا يدفعهم في العادة إلى تقديمها أي التزام قانوني، بل يدفعهم إلى ذلك، في أحسن الفروض، دوافع إنسانية مجردة. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة سبب للاعتراض على أعمال الإحسان، من حيث المبدأ، أو للتقليل من شأنها، فإنه قد يكون من الواجب الاعتراض عليها إذا ظهر أن الغرض الأساسي منها هو صرف النظر عن الإهمال في القيام بواجبات معينة. والواقع أن هناك أسباباً تدفع إلى الشك في أن هذا قد يكون هو الحال مع هذه الصناديق الاجتماعية. وقد تفيد العملية الحسابية البسيطة الآتية في تأييد هذا الشك. ففيما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ كان مجموع ما أنفقه الصندوق الاجتماعي في مصر على «الفقراء»، نحو ١٠٠ مليون دولار في السنة، بينما بلغ إجمالي حجم الاستثمارات في مصر من كافة المصادر سنوياً، نحو ٧ مليارات دولار في الفترة نفسها. كان إنفاق الصندوق الاجتماعي إذن يمثل نحو ١,٥ بالمئة من إجمالي الاستثمارات، يترتب على ذلك أنه كان من الممكن الاستغناء تماماً عن الصندوق الاجتماعي، وإعفاء الدولة من الحاجة إلى البحث عن مصادر للتبرعات، فضلاً عن توفير كل النفقات الإدارية لهذا الصندوق، لو أن نسبة لا تزيد كثيراً على ١,٥ بالمئة من إجمالي الاستثمارات قد وجهت لمشروعات تفيد الفقراء فائدة مباشرة (كتوجيهها مثلاً لمشروعات استثمارية تقام في أكثر محافظات مصر حاجة من محافظات الوجه القبلي)، وتحويلها عن مشروعات لا يحقق منها الفقراء أي نفع يذكر. إن هذا هو ما أعنيه بعبارة «صرف النظر عن الإهمال في

القيام بواجبات معينة»، إذ ان الظاهر هو أن واضعي السياسة الاقتصادية ومانحي المعونات، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، كلهم على استعداد لبذل كل هذا الجهد وتحمل كل هذه النفقات التي يتطلبها إنشاء مؤسسة من نوع «الصندوق الاجتماعي»، من أجل تجنب القيام بعمل قد يبدو أبسط بكثير، ولكنه بلا شك أصعب كثيراً من الناحية السياسية، وهو إعادة توزيع الاستثمارات على نحو يجعل منافعها تعود مباشرة على أكثر الناس حاجة وأقلهم دخلاً.

رابعاً: الاستخدامات اللغوية في مناقشات «الإصلاح الاقتصادي»

اقترن تدشين الدعوة إلى تطبيق برامج التكييف الهيكلي، في بداية الثمانينيات، باستخدام مصطلحات جديدة في مناقشة القضايا التي تثيرها هذه البرامج، وكذلك في مناقشة ما تثيره إجراءات التثبيت الاقتصادي وآثار كل منهما في الفقراء. والظاهر أن هذه المصطلحات الجديدة قد بدأ صكّها في الأساس في تقارير صندوق النقد والبنك الدولي، ولكنها سرعان ما انتشرت منها إلى التقارير والمذكرات الحكومية وإلى وسائل الإعلام، بل وحتى إلى الدوائر الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحوث.

ولا بد من أن يلاحظ المرء أن هذه المصطلحات بعيدة جداً عن الحياد الواجب، ومن ثم فإن استخدامها يقلل بشدة من القدرة على الوصول إلى تقييم موضوعي لهذه الإجراءات وآثارها.

نلاحظ أولاً أن من الممكن أن يتفق الجميع على أن قضية الآثار التي تحدثها برامج التكييف الهيكلي وإجراءات التثبيت الاقتصادي في أحوال الفقراء، هي قضية أبعد ما تكون عن الحسم، إذ ما زال خلاف شديد يدور حولها وما زال هناك انقسام حاد في الرأي فيما إذا كانت تعود على الفقراء بالضرر أو النفع، سواء في المدى القصير أو الطويل. ولو كانت القضية قد تم حسمها لصالح هذا الرأي أو ذاك، لما كنا لا نزال نسمع عن مؤتمر بعد آخر، وندوة بعد أخرى، ونقرأ تقريراً بعد آخر من تقارير البنك الدولي أو الصندوق، تناقش كلها الآثار المحتملة لهذه الإجراءات في الفقراء وتعيد فتح الموضوع المرة بعد الأخرى. ولكن إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت هذه القضية أبعد ما تكون

عن الحسم، فلماذا الإصرار على إطلاق وصف «الإصلاح الاقتصادي» (Economic Reform) على هذه البرامج والإجراءات ما دام تعبير «الإصلاح» يفيد بالضرورة عملاً مرغوباً فيه؟

إن شيئاً مماثلاً يمكن قوله عن تعبيرات «تحرير» التجارة أو «تحرير» الاقتصاد أو «تحرير» الاستثمار، وهي تعبيرات تحمل كلها معاني طيبة ومحمودة، ما دام «تحرير» أي شيء يبدو أفضل دائماً من وضع القيود عليه. ويمكنني بالطريقة نفسها أن أصف قيامي بقتل شخص ما بأني قمت بـ «تحرير» روحه من جسده!

عندما يجري الحديث عن الفقراء، وعن توزيع الدخل، وعن الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، وعن نوعية الغذاء أو مستوى التغذية.. الخ، نجد أن من بين التعبيرات المستخدمة في التقارير الداعية إلى التثبيت والتكييف الهيكلي، تعبير «البعد الاجتماعي» (Social Dimension) أو حتى «القطاع الاجتماعي» (Social Sector) وكأننا في حياتنا الواقعية اليومية نصادف أحياناً قطاعاً للصناعة التحويلية، وقطاعاً للزراعة، وقطاعاً آخر يتضمن أهم مستلزمات الحياة، ويسمى «القطاع الاجتماعي». إن هذه الطريقة في التعبير تؤدي وظيفة معينة يجب ألا يستهان بها، وهي السماح للداعين إلى التكييف الهيكلي باعتبار الضرر الذي قد يقع على الفقراء، أو الانخفاض الذي يلحق بمستوى ما يحصلون عليه من خدمات الصحة أو التعليم أو من الغذاء، مجرد «تكلفة» من تكاليف النمو الاقتصادي مما يتعين طرحه من «المنافع» التي تعود على المجتمع من رفع معدل هذا النمو.

ومن الممكن أيضاً إبداء ملاحظات مماثلة على تعبيرات مثل «شبكات الأمان» (Safety Nets) التي قد تكون ثقوبها من الاتساع بحيث تقلل بشدة من درجة الأمان التي تتيحها للفقراء، أو مثل القول بأن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون أكثر تركزاً (Focussed) حينما لا يكون المقصود إلا الدعوة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية. إن كل هذا يذكر بلا شك بما أسماه جورج أورويل «اللغة الجديدة» (Newspeak) التي عبر أورويل منذ نصف قرن عن خشيته من أن تصبح هي اللغة الشائعة في عام ١٩٨٤. فماذا عسى أورويل أن يقول لو كان قد قرأ تقارير صندوق النقد والبنك الدولي عن التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي؟

خامساً: هل من بديل لـ «التكييف الهيكلي»؟

إن الطريقة التي تعرض بها تقارير صندوق النقد والبنك الدولي حججها للأخذ بسياسة التثبيت والتكييف الهيكلي تصّور القضية وكأن الدول النامية ليس أمامها اختيار إلا بين أمرين، أحدهما أقل إيلاماً من الآخر: إما أن تستمر في تطبيق السياسات الاقتصادية التي ثبت خطأها وضررها، وهو ما لا يمكن أن يؤدي إلا إلى كارثة، أو أن تأخذ بنصائح الصندوق والبنك فتدخل في فترة لا تخلو من مشاق ومتاعب ولكن تعقبها نهاية سعيدة. فإذا أشار أحد إلى أن المشاق التي تجلبها السياسات التي يحبذها البنك والصندوق هي أكثر وأشد مما تصوّره هاتان المؤسستان، وأنه ليس من الموثوق به أن النهاية سوف تكون هي النهاية المأمولة، كانت الإجابة هي أن البديل الوحيد لاتباع هذه السياسات هو استمرار المتاعب الحالية وهي أكبر ضرراً وأكثر مشقة من أي نتائج يمكن أن تنتج من سياستي التثبيت والتكييف الهيكلي. فعلى سبيل المثال، نجد أن المقارنة الوحيدة التي تصادفها في تقارير هاتين المؤسستين عن دولة كمصر هي بين «حماقات» السياسة الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات، وبين «حكمة» سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت، وكأنه ليس ثمة بديل للإفراط في التدخل الحكومي إلا الإفراط في سياسة الحرية الاقتصادية، وليس هناك بديل لسياسة في التأميم لا تميّز كثيراً بين مشروع يجدر تأميمه ومشروع يحسن تركه للقطاع الخاص، إلا سياسة في الخصخصة لا تميز أيضاً بين ما يحسن أن يتملكه القطاع الخاص وما يجدر أن يدخل في القطاع العام. والحقيقة أن سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي التي تنصح بها هاتان المؤسستان هي في إفراطها في التعميم وافتقارها إلى التمييز الواجب بين ما يلائم صناعة وما يلائم أخرى، وبين ما يتفق مع ظروف دولة وما يتفق مع ظروف دولة أخرى، شبيهة جداً بأسوأ أمثلة التدخل الحكومي التي عرفتها بعض الدول النامية في الخمسينيات والستينيات.

سادساً: استخدام لغة التقديس في موضوعات دنيوية

كلما أمعن المرء في قراءة التقارير الاقتصادية الصادرة عن بعض مؤسسات الأمم المتحدة، والاستماع إلى ممثلي هذه المؤسسات وهم يتكلمون عن موضوعات مثل «نظام السوق الحرة»، أو «حرية التجارة»، أو «التكييف الهيكلي» أو «التحرير والإصلاح الاقتصادي». . . الخ قوي شعوره بأن شيئاً

قريباً جداً من لهجة الخطاب الديني هو ما يجري استخدامه في هذه التقارير والكلمات، مع أن الموضوعات المطروحة ذات طبيعة مختلفة جداً عن طبيعة الموضوعات الدينية.

كان المرء يتصور مثلاً، أن قضايا مثل قضية نقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص، أو مثل تحرير التجارة، أو التخطيط، أو الدرجة المثلى لتدخل الدولة، ليس لها أية صلة بالأحكام «المطلقة»، وأن السياسة الصحيحة أو المزيج الصحيح بين السياسات المختلفة لا بد أن يختلفا من وقت لآخر ومن دولة لأخرى. فدرجة انتشار الملكية العامة التي تصلح مثلاً لدولة كسريلانكا لا يمكن أن تكون هي نفسها أصلح الدرجات لدولة كالمكسيك أو مصر. وقد تكون ثمة حاجة إلى زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم في دولة مثل كينيا أكثر مما هي في مصر. والأمثلة المشابهة كثيرة بالطبع. ولكن قراءة التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات والاستماع إلى ممثليها يجعل المرء يخرج بالانطباع بأنه كلما قلت درجة تدخل الحكومة كان هذا أفضل، في أي ميدان من ميادين الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، وفي جميع الدول وفي كافة الأزمنة.

إن من المدهش حقاً كيف يشيع الميل إلى تفسير أي إخفاق في الأداء الاقتصادي، بصرف النظر عن طبيعة الدولة أو الفترة التاريخية محل البحث، بـ «الإفراط في التدخل الحكومي». فالمجرم هو نفسه دائماً في جميع قصص الإخفاق الاقتصادي، وإن كان، كما هي الحال مع الشيطان، قد يظهر لنا في صور وأشكال مختلفة. لا عجب أن هذه التقارير، مثلها في ذلك كمثل بعض أنواع خطب المواعظ المكررة، كثيراً ما تبعث السأم في النفس، إذ يبدو وكأن لديها شيئاً واحداً لا تريد أن تقول غيره، حتى إنك متى عرفت اسم المؤسسة التي يصدر التقرير عنها يمكنك أن تتنبأ بدرجة كبيرة من الدقة، بما سوف تجده فيه.

في هذه التقارير، لا تذكر إلا الحجج التي تؤيد الموقف المذهبي التي تصدر عنه، ويجري تجاهل أو التقليل من شأن غيرها من الحجج. والظاهر أن هذه التقارير تحتاج إلى مراجعة دقيقة قبل نشرها لتخليصها من أي شبهة انتصار أو تحبيذ لأي وجهة نظر مختلفة، كما أنها تميل إلى استخدام لغة خاصة وتعبيرات من نوع معين، أشرنا إلى بعض أمثلة لها، مما يحسن بأي امرئ أن يتعلمها ويجيد استخدامها إذا أراد أن ينضم إلى الزمرة المختارة.

من الممكن مثلاً أن يشرح المرء كيف أدى تخفيض الإنفاق الحكومي إلى تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة وتخفيض معدل التضخم، ولكن على المرء أن يتجنب أية إشارة إلى أثر هذا التخفيض في مستوى التعليم أو الخدمات الصحية، وكذلك بالطبع إلى أي إشارة إلى أثره في معدل البطالة. فإذا اضطر المتحدث باسم المؤسسة تحت ضغط بعض النقاد من المتشككين في صحة العقيدة أو من غير المؤمنين بها أصلاً، إلى الحديث عن هذه الآثار، فمن المفيد الإشارة إلى «الأجل الطويل»، دون أن يقال لنا متى ينتهي الأجل القصير ويبدأ الأجل الطويل، أو ما هي بالضبط العوامل التي تأتي به، فنحن مطالبون دوماً بأن نتحلى بالصبر وألا نستعجل الأمور، وألا نتوقع أن نحصل على المكافأة على أعمالنا الطيبة بسرعة، إذ على المرء ألا يفقد إيمانه بأن المكافأة لا بد أن تأتي إليه في النهاية، مهما طال انتظاره.

إن من طبيعة الخطاب العلمي ألا يصدر عن المرء تقريرات ليست هناك وسيلة لإثبات خطئها. فإذا لم يكن ثمة وسيلة لإثبات خطأ قضية معينة فإن هذا هو الدليل الأكيد على افتقارها لصفه العلم. ولكن ليس هناك شيء أكثر شيوعاً فيما يصدر عن هذه المؤسسات من هذا النوع من التقريرات. فإذا ظهر مثلاً أن بعض ما قامت به هذه المؤسسات من تنبؤات لم يتحقق في الواقع، فإن من الممكن الإشارة إلى عدد كبير من العوامل التي لا بد أنها تدخلت لتغيير النتيجة، وذلك بشرط ألا تلقى المسؤولية عن أي نتيجة سيئة على عاتق سياسة التحرير الاقتصادي. إن الإخفاق في تحقيق هذه النبوءة أو تلك قد يكون راجعاً إلى تغير طارئ ومؤسف في الطقس أدى إلى عجز في المحصول، أو قد يكون راجعاً إلى حادث سياسي غير متوقع، أو إلى حرب أو «أزمة اقتصادية عالمية»، بل قد يكون السبب هو أن الإجراءات التي نصح باتخاذها لم تتخذ في وقت مبكر بدرجة كافية أو بالقوة اللازمة، أو لم تقترن بدرجة كافية من الثقة وقوة الإيمان فاتسم تطبيقها بالتردد والشك. ولكن لا أحد يعرف ما هو التوقيت الصحيح بالضبط، ولا درجة القوة المطلوبة بالضبط في تطبيق هذه الإجراءات، ولا الحد الأدنى المطلوب من الإيمان والثقة لكي تحدث النتائج المرجوة.

قد يبدو كل هذا غريباً بالنظر إلى المستوى العالي من الكفاءة والتعليم الذي يتميز به عادة العاملون في هذه المؤسسات، فهم عادة يُختارون من بين أفضل الاقتصاديين أو علماء الاجتماع تدريباً، ممن أثبتوا تفوقهم وكفاءتهم قبل

أن يلتحقوا بهذه المؤسسات. وقد كان المرء يظن أن أشخاصاً على هذا المستوى من الكفاءة والذكاء لا بد أن يعتريهم الملل من اضطرارهم إلى ترديد الحجج نفسها بعبارات تكاد تكون واحدة في تقرير بعد آخر أو خطبة تلو أخرى. لا يبدو أن هناك تفسيراً آخر لهذه الظاهرة إلا اعتناقهم الكامل للعقيدة التي تدين بها المؤسسة، وقد يكون تحولهم إلى اعتناق هذه العقيدة ناتجاً من أسباب مختلفة، ولكن النتيجة هي دائماً واحدة: الاستعداد للتخلي عن أية حاسة نقدية من أجل نصرة العقيدة والمؤسسة التي تحمل لواءها.

وكما يصادف المرء في معظم الديانات، يصادف المرء هنا أيضاً «معجزات»، تتسم كسائر المعجزات بدرجة كبيرة من الغرابة والإبهار، وكذلك بأن لها جميعاً تفسيراً واحداً جاهزاً. فنجد أن دولة بعد أخرى قد طبقت الإجراءات المطلوبة للإصلاح الاقتصادي، فإذا بها فجأة تحقق معدلات «معجزة» في النمو وتغيير البنيان الاقتصادي. فإذا تبين بعد فترة من الزمن أن بعض هذه التجارب كانت في الحقيقة أقل إعجازاً مما ظن بها في البداية، فإن الحديث عنها يتوقف فجأة وذلك ريثما يتم نسيانها تماماً، وتحل محلها معجزة أخرى. هكذا كان مصير المعجزة البرازيلية والمعجزة المكسيكية، وربما جاز الآن القول بأن مصيراً مماثلاً قد حل بالفعل بمعجزات دول جنوب شرقي آسيا، وربما حل مصير مماثل أيضاً عن قريب بالمعجزة التشيلية، وهكذا.

ولكن هناك بعض جوانب الحياة الاجتماعية التي يحسن تجاهلها لأنها قد تلقي ظلاً من الشك على حقيقة المعجزة الاقتصادية. إن قوى السوق الحرة قد تنتج حقاً آثاراً غير مرغوب فيها، ولكن هذه الآثار إما أن يطلق عليها اسم «الآثار الخارجية» (Externalities)، وهي ما يكون من الصعب أو المستحيل تقديره تقديراً كمياً، أو يقال إنها ناتجة من «قصور» في عمل السوق الحرة (Market Imperfections)، مما لا يقلل من جمال «النموذج النقي» (Pure Model) لنظام السوق الحرة. ومع كل ذلك، فإنه لا يبدو واضحاً تماماً لماذا تعتبر أشياء مهمة مثل تلويث الهواء، أو إفساد العلاقات الاجتماعية، أو زيادة النزعات الإجرامية، أو الإعلاء من شأن أتفه الجوانب في ثقافة أمة ما إلى أعلى مستويات التقدير والاهتمام، لماذا يعتبر كل ذلك من قبيل «الآثار الخارجية» (Externalities)؟ (ما هي تلك الحدود التي تقع هذه الآثار خارجها؟)

وكما يلاحظ في أية مجموعة من الأشخاص الموالية ولاء عظيماً لأي

مذهب أو عقيدة، فإن العاملين في هذه المؤسسات الدولية يبدون وكأن لديهم دائماً القدرة على التمييز بسرعة بين من يشاركونهم العقيدة والولاء ومن لا يشاركونهم فيها. إن مما يسهّل ذلك كثرة المصطلحات والتعبيرات التي جرى صكّها وزاد تداولها في تقارير هذه المؤسسات والمستخدمة للتعبير عن مبادئها، ولكن مما يسهل الأمر أيضاً أنهم لا يقبلون عادة، بطيب خاطر أي تحفظ أو أي شبهة للشك في صحة عقيدتهم. ومن ثم فإن من السهل أن يعرض شخص نفسه للشك في سلامة عقيدته إذا بدر منه ما يدل على اهتمام مبالغ فيه بقضية مثل قضية البطالة أو توزيع الدخل، وعلى العكس يرحب بأي شخص تنحصر دائرة اهتمامه في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العجز في الموازنة العامة. إن الأمر يذكر المرء بما اعتدنا ملاحظته على المتعصبين للفكر الماركسي، في الخمسينيات والستينيات، إذ كان أي تعبير مثل التفكير «الديالكتيكي» أو «قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج» أو «البناء التحتي والبناء العلوي» يقوم مقام «كلمة السر» التي تكفي لتمييز الصديق عن العدو. كذلك يكفي الآن أن يعلن المرء عن إيمانه بمزايا التكييف الهيكلي وتحرير التجارة وتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة لكي يصبح من «الحلفاء»، بينما يكفي أي تعبير عن الشك في فائدة الخصخصة الشاملة لعزل الشخص عن طائفة المؤمنين المخلصين. كذلك يؤدي إلى النتيجة نفسها أي تلميح بأن فرض بعض الحماية لبعض المنتجات قد يكون إجراء مرغوباً فيه. إن من المدهش ما وصل إليه الأمر من قلة التسامح مع الرأي الآخر، وهو مدهش بوجه خاص عندما يصدر من أشخاص لا يكفون عن تهنئة أنفسهم بمدى ما يتمتعون به من روح علمية، ويعشقون تدعيم حججهم بالجداول الإحصائية والمعادلات الرياضية.

الفصل الخامس

جولة الأوروغواي والتنمية العربية

أولاً: التجارة والتنمية

إذا أخذنا بالتمييز الشائع بين اصطلاحي النمو والتنمية، إذ يشير الأول إلى مجرد الزيادة في الناتج القومي، والثاني إلى هذه الزيادة مصحوبة بتغير الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية، فربما لا نبعد عن الصواب إذا قلنا إن التجارة قد تكون «محركاً للنمو» (Engine of Growth) ولكنها قد تكون معطلة للتنمية. ومن ثم يجوز أيضاً أن نقول، بمفهوم المخالفة، أن الحماية قد تعطل النموّ أو تخفض معدله، ولكنها قد تكون محركاً للتنمية (Engine of Development).

قد يؤيد هذا ما نعرفه عن الخلاف بين دعوة الاقتصاديين التقليديين الإنكليز إلى حرية التجارة، بزعامة آدم سميث وريكاردو، وبين دعاة القومية الاقتصادية، ابتداء من فردريك ليست الذين حملوا لواء الدعوة إلى الحماية التجارية. فالتقليديون الإنكليز لم يكن هدفهم من حرية التجارة تغيير هيكل الإنتاج لصالح الصناعة، فقد كان هذا يحدث بالفعل في إنكلترا، وإنما كان هدفهم تعظيم الناتج، وهو ما أثبتوه بكل كفاءة بنظرية النفقات النسبية. أما دعاة القومية الاقتصادية فلم يكن سبب قلقهم من تحرير التجارة أنه يهدد معدل النمو، بل إنه سيعطل النهضة الصناعية في بلادهم.

هذا عن تاريخ الفكر الاقتصادي، ولكن تاريخ الواقع الاقتصادي حافل أيضاً بالأمثلة التي تؤيد ما قلناه حالاً. فالاستعمار بما تضمنه وما هدف إليه من فتح أبواب المستعمرات عنوة لحرية التجارة، كثيراً ما اقترن برفع معدل

النمو للاقتصاد القومي ككل، ولكنه اقترن دائماً بتعطيل التصنيع. ففي مصر مثلاً شهدت الفترة الواقعة بين بداية الاحتلال الإنكليزي وبداية الحرب العالمية الأولى (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) معدلاً من أعلى معدلات النمو التي شهدتها مصر خلال القرنين الماضيين، وقد كانت سياسة الاحتلال تقوم بالطبع على مبدأ حرية التجارة، ولكن من المؤكد أن مصر كانت أبعد عن أن تكون «بلداً صناعياً» في نهاية هذه الفترة مما كانت في بدايتها، ناهيك عن المقارنة بين ما أصبحت عليه مصر عند نشوب الحرب العالمية الأولى وما كانت عليه في منتصف القرن الماضي، عندما بدأ بالفعل تطبيق سياسة حرية التجارة. كذلك من الصعب أن نتصور أن نمو الناتج والدخل في الدول العربية الغنية بالنفط كان يمكن أن يبلغ المعدلات التي بلغها خلال الجزء الأكبر من الخمسين عاماً الأخيرة، لولا حرية التجارة. صحيح أن من الصعب أن نلقي المسؤولية على حرية التجارة في تعطيل التصنيع في هذه الدول، وذلك نظراً للضيق الشديد الذي تتسم به السوق المحلية لكل من هذه الدول النفطية منفردة، ولافتقار كل منها على حدة إلى بعض المقومات الأساسية الأخرى للتصنيع. ولكن ليس من السهل على أي حال، أن نتصور، حتى فيما يتعلق بهذه الدول، نجاح جهود التصنيع فيها دون أن تقترن بنوع أو آخر من أنواع الحماية، بما في ذلك تحقيق نوع من الاعتماد الجماعي على النفس، حيث يواجه عدد من هذه الدول مجتمعة، العالم الخارجي، فتفرض في مواجهته السدود اللازمة لحماية سوق أوسع من سوق أي دولة من هذه الدول منفردة، بل إن التاريخ الاقتصادي يحفل أيضاً بالأمثلة، من داخل المنطقة العربية وخارجها، بما في ذلك التاريخ المبكر للدول الصناعية المتقدمة، الدالة على أن فترات التصنيع السريع كانت هي نفسها فترات تراخي معدل التجارة الخارجية.

كانت فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) مثلاً، فترة تراخ وتراجع في معدل نمو التجارة الدولية، ولكنها كانت من أزهى فترات التصنيع في البلدان العربية وغيرها من مناطق العالم الأقل نمواً[(١)]. وكذلك كانت فترات الحروب العالمية نفسها، إذ ارتفعت معدلات التصنيع بسبب تراخي معدلات

(١) انظر مثلاً: جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٥ ـ ٤١.

التجارة وليس على الرغم من هذا التراخي، إذ شبت الصناعات المحلية لتزويد السكان بما كانوا من قبل يقومون باستيراده. ومن السهل أيضاً إيراد أمثلة كثيرة من تاريخ الدول الصناعية التي لم يكن من الممكن أن تحقق نهضتها الصناعية دون فترة من الحماية، من الولايات المتحدة وألمانيا، إلى اليابان والاتحاد السوفياتي. ولا بد أن هذا هو أحد المعاني المستفادة من الكلمة المأثورة عن كاتب سياسي كبير من كتاب القرن الماضي (والتر بيغوت Walter Baghehot) من أنه «ما من أمة عظيمة بنت نفسها إلا سراً، وفي خلوة عن العالم»[٢].

الخلاصة إذن أن القول بأن التجارة هي «محرك النمو» لا يقل عنه صدقاً أن الحماية هي «محرك التنمية»، إذا اعتبرنا عنصراً أساسياً في التنمية ارتفاع نصيب الصناعة التحويلية في الناتج القومي. وإذا كانت الحماية قد ينتج منها انخفاض في معدل نمو الناتج القومي، فإن ارتفاع درجة مساهمة الدولة في التجارة الدولية كثيراً ما ينتج منه انخفاض في معدل التصنيع، بل وقد يجعل هذا المعدل سالباً.

هذه النتيجة تحتاج مع ذلك إلى إيراد بعض التحفظات المهمة عليها، لتكون أقرب إلى وصف الواقع بثرائه وتنوع خبراته.

من هذه التحفظات، **أولاً**: أن اقتران نمو التجارة بنمو الناتج القومي كثيراً ما لا يكون تفسيره أن نمو التجارة أدى إلى نمو الناتج، بل قد يكون العكس هو الصحيح. فنمو الناتج القومي قد يكون سبب نمو التجارة وليس نتيجة له. والإحصاءات هنا قد لا تكون ذات نفع كبير، فهي قد تدعم أو تدحض وجود علاقة ارتباط ولكنها لا تكفي وحدها لتأييد أو دحض وجود علاقة سببية، أو لبيان أي المتغيرين هو السبب وأيهما النتيجة. ولكن المنطق السليم يدل على أن من الممكن جداً أن توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين. والأمر هنا شبيه بالقول بأن الطلب يخلق العرض، ولكن من الصحيح أيضاً أن العرض يخلق الطلب بدوره. ففتح باب التجارة يفتح سوقاً أمام منتجات الدولة أو يوسّعه، مما يحفز الدولة على زيادة إنتاجها، ولكن زيادة إنتاج الدولة ابتداء يحفز على البحث عن أسواق جديدة أو على توسيع السوق، فتنمو التجارة تبعاً لنمو الناتج.

---

(٢) «All the great nations have been prepared in privacy and in secret. They have been composed away from all distractions».

التحفظ الثاني: هو أنه حتى عندما يكون ارتفاع درجة المساهمة في التجارة الخارجية هو السبب في ارتفاع معدل نمو الناتج، فإن هذا لا يعني دائماً أن زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية هي دائماً عامل مساعد على الإسراع بمعدل نمو الناتج. إن هبوب ريح طيبة قد يكون هو السبب في زيادة سرعة قارب شراعي ولكن استغناء هذا القارب عن المجاذيف استغناء تاماً قد يؤدي بالقارب إلى التوقف التام عن الحركة، إذا ما توقفت الريح أو أصابها ضعف شديد. وتجربة الدول الأقل نمواً في فترة ما بين الحربين مثال جيد على هذا، وكذلك تجارب كثير من الدول العربية في أعقاب أي انخفاض كبير في الطلب على النفط خلال العقدين الماضيين. يترتب على هذا أنه مهما تغنينا بمحاسن حرية التجارة فإننا يجب ألا نغفل عن أن الاعتماد على التجارة الخارجية قد يصل إلى حد الإفراط المضر، ليس فقط بالتنمية بل أحياناً بمعدل النمو أيضاً.

التحفظ الثالث: أن من الممكن أن تكون التجارة عاملاً مساعداً ومشجعاً ليس فقط على نمو الناتج القومي بل على التنمية أيضاً، بمعنى تغيير الهيكل الإنتاجي لصالح الصناعة التحويلية. ولكن هذا يتوقف على عدد من الظروف ويتطلب توافر عدد من الشروط التي لا تتوافر دائماً. فمن البديهي أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تساعد على نمو الصناعة إذا لم توجد البذرة الصالحة والبيئة الملائمة للتصنيع في الدولة التي تدخل طرفاً في هذه التجارة، إذ من البديهي أن اتساع السوق لا قيمة له لمن لا طاقة لديه على إنتاج ما يطلبه هذا السوق. إن آدم سميث يذكر مثلاً أن أحد الأسباب التي شجعت على النهضة الصناعية في إنكلترا هو اتحادها المبكر مع استكلندا وما أدى إليه هذا من توسيع السوق أمام الصناعة الإنكليزية. إن التجارة في هذه الحالة لم تعطل التصنيع بل دعمته وشجعت عليه، ولكن هذا لم يكن ممكناً لولا توافر مختلف العوامل الأخرى اللازمة للتصنيع في إنكلترا. قد يقال هذا أيضاً كجزء من تفسير النهضة الصناعية التي حققتها دول جنوب شرقي آسيا في العقود الثلاثة الماضية، إذا ساعدت التجارة الخارجية بلا شك على ارتفاع معدل التصنيع. ولكن هذا ما كان ليتم لولا تمتع هذه الدول بظروف أخرى مواتية.

إن الإقرار بأن التجارة الخارجية يمكن في بعض الحالات أن تكون عاملاً مساعداً على تسارع حركة التصنيع لا يتعارض مع ما وصلنا إليه من قبل من

أنها كثيراً ما تكون عاملاً معطلاً للنهضة الصناعية. إن أثر التجارة الخارجية في معدل التصنيع في دولة ما لا بد أن يتوقف على عدة أمور لا تتعلق فقط بتوفر مقومات التصنيع في هذه الدولة، ومرحلة النمو التي بلغتها، بل تتعلق أيضاً بنوع الشريك الذي تدخل في التجارة معه، وظروفه وحاجاته ومرحلة نموه، كما لا بد أن يتوقف هذا الأثر أيضاً على نوع السلع التي تتم المتاجرة فيها والشروط التي تجري بها هذه التجارة. بعبارة أخرى، إن التجارة الخارجية يمكن أن تكون في حالات معينة، باعثة على إطلاق طاقات كامنة كان من الصعب إطلاقها أو استغلالها دون تجارة، ولكن التجارة قد تكون أيضاً وائدة وخانقة لهذه الطاقات. إن إقامة منطقة تجارة حرّة بين مجموعة من الدول العربية مثلاً قد تدفع عجلة التصنيع في بعض الدول العربية وتعطل نمو التصنيع في غيرها، ولا يمكن ضمان رفع معدل التصنيع في جميع الدول الأطراف إلا بتدخل إيجابي وفعّال لإيجاد الظروف المواتية لتحقيق هذا الهدف.

قد يكون من المفيد أيضاً إضافة تحفظ رابع مؤداه أن الماضي ليس بالضرورة وفي جميع الأحوال دليلاً جيداً على المستقبل. فكما أن أثر التجارة في دولة يمكن أن يختلف عنه في دولة أخرى، فإن انفتاح الدول الأقل نمواً على الدول الصناعية في القرن المقبل لا يمكن أن تكون آثاره في معدل التصنيع مثلما كانت في القرن الماضي. لقد طرأت تغيرات كثيرة ومهمة، ليس أقلها أهمية ما طرأ من تغير على ما ترغب الدول الصناعية المتقدمة في تصديره واستيراده. قد تتمثل حاجة دولة أو مجموعة من الدول في استيراد سلع زراعية ومواد أولية من الدول الأقل نمواً وتصدير سلع كالمنسوجات وغيرها من السلع الاستهلاكية إليها، في عصر ما، ولكنها، أي الدول الصناعية المتقدمة، قد ترغب في عصر آخر في استيراد المنسوجات وسلع استهلاكية أخرى لتتخصص هي في سلع أكثر اعتماداً على المهارات العالية والمعرفة الفنية، أو حتى سلع أقل تلويثاً للبيئة. يترتب على هذا أن من الممكن جداً أن تكون التجارة الخارجية أقل تعطيلاً للتصنيع في القرن المقبل، مما كانت في القرن الماضي. ولكن من المهم أيضاً أن نلاحظ أن «التنمية» في القرن المقبل لا بد أنها سوف تعني شيئاً مختلفاً عما كانت تعنيه في القرن الماضي. فإذا كان الهدف من تغيير الهيكل الإنتاجي قد ظل حتى الآن يتمثل أساساً في تغييره لصالح الصناعة التحويلية، فالأرجح أن يكون الهدف في القرن المقبل، أو على الأقل في جزء منه، أكثر طموحاً من هذا بكثير.

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية والتنمية

إن ما أوردناه من ملاحظات عن دور التجارة الخارجية في النمو، ودورها في تنمية البلاد الأقل نمواً يمكن أن نورده تقريباً دون أي تغيير، على دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وكذلك ما أوردناه نفسه من تحفظات. ويجب ألا نستغرب هذا، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة تأتي في الأساس لخدمة التجارة الخارجية، ومدفوعة بباعث اقتناص فرص الربح التي تخلقها هذه التجارة. ومن ثم فإن دور الاستثمارات الخارجية يقتصر في معظم الحالات، كما يقتصر دور التجارة الخارجية، على تكريس نمط تقسيم العمل الدولي القائم ولا يغيّره.

كانت هذه هي بالطبع النتيجة النهائية التي أسفر عنها التاريخ الطويل للاستثمارات الأجنبية الخاصة في ظل الاستعمار، كما كانت هي نتيجة تاريخ التجارة. ففي البلدان العربية لم تتجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة طوال عصر الاستعمار إلا لخدمة تصدير المواد الأولية سواء كانت القطن أو الكروم أو النفط، أو لخدمة استيراد السلع المصنوعة، تدعمها قروض قدمت للولاة أو للحكومات تحقيقاً للأغراض نفسها. وكانت النتيجة أنه بعد عقود طويلة من التجارة والاستثمارات الأجنبية لم يكن نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة عربية عند حصولها على الاستقلال بالقرب من منتصف القرن الحالي يزيد على العشر، وفي معظم الأحوال يقل قليلاً عن ذلك[٣].

ولكن التحفظات نفسها التي أوردناها على دور التجارة في النمو وتغيير الهيكل الاقتصادي، تبدو صحيحة أيضاً فيما يتعلق بدور الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

فكثيراً ما يكون النمو هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وليس العكس، إذ ان الاستثمارات الأجنبية الخاصة، شأنها في ذلك شأن

(٣) الاستثناء الوحيد هو لبنان (١٢ بالمئة). انظر: Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 13 (Leiden: E. J. Brill, 1980), p. 15.

القروض الخارجية، تذهب إلى الدول التي نجحت بالفعل برفع معدل النمو أكثر مما تذهب إلى الدول التي تحتاج إليها لرفع هذا المعدل، كما يشهد بذلك توزيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في العقود الثلاثة الماضية بين منطقة جنوب شرقي آسيا أو أمريكا اللاتينية، من ناحية، وبين أفريقيا جنوبي الصحراء، من ناحية أخرى. ولكن حتى في الحالات التي يكون فيها لرؤوس الأموال الأجنبية دور فعّال في رفع معدل النمو، فإن الاعتماد الشديد على هذه الاستثمارات قد يزيد من احتمالات الانتكاس في معدلات النمو، وقد يزيد هذا الانتكاس حدة، كما تدل على ذلك تجربة بعض دول جنوب شرقي آسيا في أواخر التسعينيات.

أما احتمال أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى تغيير الهيكل الاقتصادي لصالح الصناعة التحويلية، فهو كما رأينا فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، احتمال قائم ولكنه، مثلما في حالة التجارة، يتطلب توافر شروط مواتية. ويظهر أنه في الحالين، أي في حالة الاستثمارات الأجنبية وحالة التجارة الخارجية، يتطلب توافر هذه الشروط المواتية، بدوره، تدخلاً إيجابياً من جانب الدولة. ففي الحالين، يبدو دور كل من التجارة والاستثمارات الأجنبية أشبه بدور الريح في تحديد اتجاه القارب، إذ لا بد أن يسير القارب المجرد من أي أداة للتوجيه حيث تريد به الرياح، وليس هناك على الإطلاق ما يضمن أن يكون هذا الاتجاه هو الاتجاه المرغوب فيه إذا لم تتوافر للقارب ما يحتاج إليه من إدارة راغبة وقادرة على توجيهه في الاتجاه المنشود.

وأخيراً، فكما لاحظنا فيما يتعلق بأثر التجارة الدولية، قد لا تكون تجربة الماضي في الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأقل نمواً دليلاً جيداً بالضرورة على ما سيأتي به المستقبل. ولكن الأرجح أن الأمر هنا أيضاً يعود إلى ما طرأ وما يمكن أن يطرأ على تغيير في تقسيم العمل الدولي، دون أن يغيّر هذا من النتيجة الآتية، وهي أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة، شأنها شأن التجارة الدولية، تميل إلى تدعيم نمط تقسيم العمل الدولي القائم أكثر مما تعمل على تغييره. فإذا وجدنا أن هذه الاستثمارات تتجه في المستقبل اتجاهاً مختلفاً عن اتجاهها في الماضي، كولوجها بدرجة أكبر من ذي قبل ميدان التصنيع في الدول الأقل نمواً، فإن هذا على الأرجح سوف يكون انعكاساً للتغير الذي طرأ على تقسيم العمل الدولي وليس تدشيناً أو خلقاً لنمط جديد من تقسيم العمل.

* * *

إذا قبلنا التحليل المتقدم، فإن مؤداه أن يدعونا إلى اتخاذ الحيطة والحذر من الوقوع في ثلاثة أخطاء على الأقل:

الخطأ **الأول**: هو عدم التمييز الواجب بين أثر تحرير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل نمو الناتج، وأثره في تغيير هيكل هذا الناتج، إذ من الممكن جداً، كما حاولت أن أبيّن، أن يكون أثر هذا التحرير إيجابياً فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبياً فيما يتعلق بـ «التنمية».

والخطأ **الثاني**: هو التسرع في التعميم فيما يتعلق بالآثار المتوقعة من تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية، دون تمييز كاف بين دولة وأخرى من الدول التي تقوم بهذا التحرير. فنوع النتيجة النهائية لا بد أن يتوقف ليس فقط على مرحلة النمو التي بلغتها الدولة ومدى توافر الظروف المواتية لدفع عجلة التصنيع فيها، بل لا بد أن يتأثر أيضاً بطبيعة الطرف أو الأطراف الأخرى التي يجري تحرير التجارة والاستثمارات إزاءها، إذ لا بد أن تتغير النتيجة بحسب مرحلة النمو التي بلغتها الأطراف الأكثر نمواً، وطبيعة السلع والخدمات التي تحتاج إلى تصريفها.

والخطأ **الثالث**: هو الاعتقاد بأن تحرير التجارة أو الاستثمارات الأجنبية يمكن بذاته أن يحدث الآثار المرغوب فيها في الدولة الأقل نمواً دون تدخل إيجابي من هذه الدولة. ذلك أنه، حتى في الحالات التي تحمل فيها التجارة الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية فرص الإسراع بمعدل التصنيع وتغيير الهيكل الاقتصادي في الاتجاه المنشود، من الصعب أن نتصور تحقق هذا دون اتخاذ حد أدنى من التوجيه والتدخل الحكومي. إن الأرجح في غيبة هذا التوجيه أن يؤدي تحرير التجارة والاستثمارات إلى تدعيم نمط تقسيم العمل السائد دون تغيير، أو تدعيم نمط تقسيم العمل الذي يتفق مع حاجة الدول الأكثر نمواً، بصرف النظر عن اتفاقه أو عدم اتفاقه مع آمال وطموحات الدول الأقل نمواً.

* * *

لقد رأيت من الضروري كتابة هذه المقدمة الطويلة نسبياً، قبل مناقشة الآثار المتوقعة للاتفاقيات الدولية التي نجمت عن جولة الأوروغواي، وهي الجولة (أو الدورة) الثامنة من الجولات التي تمت في إطار منظمة الغات

(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) والتي وقعت عليها أكثر من مائة دولة في مدينة مراكش في ١٥ نيسان/إبريل ١٩٩٤، ودخلت حيز التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذه الاتفاقيات على أكبر درجة من الخطورة والأهمية، إذ تستهدف الوصول بتحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى درجات غير مسبوقة في تاريخ الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف. وهذه المقدمة قد تكون ضرورية، إذ لاحظت أن كثيراً من الكتابات التي تناولت هذه الاتفاقيات بالتحليل والتعليق، يبدو وكأنه وقع في بعض هذه الأخطاء الثلاثة التي ذكرتها، أو فيها كلها، مما جعل النتائج النهائية التي وصلت إليها هذه الكتابات تبدو ممعنة في تفاؤلها بأثر هذه الاتفاقيات في التنمية العربية، وفي الدول النامية عموماً، ولا تلتزم الحيطة اللازمة في تقدير هذه الآثار. وهذا هو ما سأحاول أن أبينه بالتفصيل فيما يلي، متناولاً جانباً بعد آخر من الجوانب التي أحدثت فيها هذه الاتفاقيات تجديداً جوهرياً، وهي: تحرير تجارة السلع، وتحرير تجارة الخدمات، وتحرير الاستثمارات الأجنبية، وحماية الملكية الفكرية.

ثالثاً: تحرير تجارة السلع

أسفرت الاتفاقيات الناجمة عن جولة الأوروغواي عن دفع العالم في مسار تحرير التجارة الدولية في السلع، بقوة لم تتحقق لأي جولة سابقة من جولات الغات منذ إنشائها في عام ١٩٤٧. يظهر هذا أولاً في اتساع النطاق الجغرافي للدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات اتساعاً كبيراً، إذ أصبح عدد الدول المنضمة للغات في أوائل عام ١٩٩٤، ١١٨ دولة بعد أن كان عددها ٢٣ عند إبرامها في عام ١٩٤٧، وفي التخلص من القيود غير التعريفية (أي غير قيود التعريفات الجمركية)، المفروضة على تجارة السلع، وفي امتداد تحرير التجارة ليشمل السلع الزراعية لأول مرة في تاريخ الغات، فضلاً عن مدى التخفيض الذي اتفق عليه في مستوى التعريفات الجمركية.

لا بد أن نتوقع أن يسفر هذا عن آثار مهمة في الدول الأطراف وغير الأطراف في الاتفاقية، إذ لا بد أن تتأثر الدول غير الموقعة على الاتفاقية مما يلحق الدول الأطراف من آثار. فلا بد مثلاً من أن يتأثر الطلب على سلع دولة من جراء فتح الباب بدرجة أكبر أمام صادرات دول أخرى منافسة لها، ولا بد أن يتأثر الجميع، سواء وقعوا على الاتفاقية أو لم يوقعوا عليها، بما قد يترتب

عليها من أثر في مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعة من الدول أو في العالم ككل، ناهيك بالطبع عن أن إجراءات على هذه الدرجة من الشمول، جغرافياً وقطاعياً، لا بد أن يترتب عليها آثار مهمة في الاتجاهين، إيجابية وسلبية، على كل طرف من الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

ولكن من المهم في مناقشة هذه المنافع والأضرار، التمييز بين المنافع والأضرار العارضة أو القصيرة المدى، والمنافع والأضرار ذات الأثر المستمر والطويل المدى والمتصلة اتصالاً وثيقاً بالمبادئ الأساسية التي تعمل هذه الاتفاقيات على ترسيخها. هذا التمييز بين هذين النوعين من المنافع والأضرار، لا يبدو واضحاً دائماً في كثير مما يكتب عن آثار جولة الأوروغواي، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء أهمية مبالغ فيها لأضرار أو منافع لا تستحق اهتماماً كبيراً، أو التسوية بين بعض الأضرار أو المنافع التي لا تجوز التسوية بينها، أو صرف النظر عن بعض الآثار التي قد تكون أهم آثار هذه الاتفاقيات طرّاً.

كذلك تقع بعض الكتابات التي تتناول آثار جولة الأوروغواي، في خطأ من نوع آخر، وهو أنها في سردها لإيجابيات وسلبيات الاتفاقيات الناجمة عنها، كثيراً ما تعطي انطباعاً خاطئاً بأن هذه المنافع والأضرار تنتمي إلى فصيلة واحدة، بحيث يمكن طرح بعضها من بعض أو إضافة بعضها إلى بعض، ومن ثم الظن خطأ بأن من الممكن بهذا الطريق الوصول إلى تقدير قريب من الدقة لـ «الأثر الصافي» لهذه الاتفاقيات في اقتصاد دولة من الدول، أو في الاقتصاد الدولي بوجه عام. ولكن هذا الظن بعيد جداً عن الحقيقة. فالآثار الناجمة عن اتفاقيات جولة الأوروغواي، وليس فقط تلك المتعلقة بتحرير تجارة السلع، ليست كلها ذات طبيعة واحدة، وهي تمس جوانب مختلفة من جوانب الاقتصاد والمجتمع ليس من السهل مقارنة بعضها ببعض، وبعض هذه الآثار في حكم اليقين وبعضها محتمل، فضلاً عن أن كثيراً من هذه الآثار يصعب، إن لم يكن من المستحيل، إخضاعه للتقدير الكميّ. ومن ثم فلا مناص في مجال تقييم آثار إجراءات اقتصادية من النوع الذي تضمنته هذه الاتفاقيات، السماح بنوع من التقييم الشخصي، وبالاعتماد بدرجة ما على الحدس والتخمين، والتسليم بأثر التفضيلات القيمية والأخلاقية فيما يصدره القائم بالتحليل من أحكام، وربما كان الأهم من كل ذلك ألا يتظاهر القائم بالتحليل والتقدير، بأنه ليس هناك أثر

لتفضيلاته الشخصية، القيمية والأخلاقية، أو أي أثر للحدس والتخمين على ما وصل إليه من نتائج.

* * *

من بين الآثار السلبية في الدول النامية، وهو مما تتكرر الإشارة إليه عند مناقشة آثار تحرير التجارة في السلع، ما انتهت إليه جولة الأوروغواي من تقرير إلغاء الدعم الذي تمنحه بعض الدول الصناعية للسلع الزراعية، مما يترتب عليه بالضرورة ارتفاع أسعار هذه السلع. فإذا كانت هذه السلع من السلع المهمة في قائمات الواردات لدولة ما، فلا بد أن يؤدي هذا إلى خلق عبء إضافي على هذه الدولة. والدول العربية من أكثر دول العالم تعرضاً لهذا الضرر، من حيث إن معظمها مستورد صاف للمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال، قدر الضرر المتوقع لمستهلكي السلع الغذائية في مصر وحدها، من جراء إلغاء الدعم الممنوح لهذه السلع، في أوروبا وحدها، بنحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، يضاف إليها ٥٩ مليون دولار أخرى هي العبء الناجم عن ارتفاع أسعار واردات مصر من القمح والدقيق من الولايات المتحدة للسبب نفسه(٤).

ولكن أياً كانت ضخامة الحجم الإجمالي لهذا العبء فإنه يبدو من غير المقبول التأكيد عليه، أو حتى مجرد ذكره على أنه من «مثالب» تحرير التجارة، أو من«آثارها السلبية»، دون أن يذكر في الوقت نفسه ما لا بد أن يعود من منافع على المستهلكين من انخفاض أسعار سلع كثيرة من جراء تحرير التجارة أيضاً. إن من الطبيعي أن يتحمل بعض المستهلكين بعض الأعباء بسبب تحرير التجارة، كما أن من الطبيعي أن تعود على كثير من المستهلكين منافع من ورائها. ففي الوقت نفسه الذي ترتفع فيه أسعار بعض السلع نتيجة إلغاء الدعم، تنخفض أسعار سلع أخرى نتيجة تخفيض التعريفات والقيود الجمركية، بل إنه حتى فيما يتعلق بالسلع الغذائية، نجد أن كل البلدان العربية تقريباً تحمي بعض سلعها الغذائية وهذه سوف يفيد مستهلكوها من تخفيض أو إلغاء القيود المفروضة على استيرادها. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يضار فيه مستهلكو القمح في مصر من إلغاء أو تخفيض الدعم الممنوح له في الولايات المتحدة، سوف يفيد

(٤) I. Soliman and N. Eid, *Animal Protein, Food Consumption Patterns and Consumer Behavior in Egypt* (Cairo: Economic Research Forum, 1995), p. 1.

مستهلكو الدواجن في مصر من إلغاء الحظر الذي كانت تفرضه مصر على استيراد الدواجن ولحومها، وإخضاعها بدلاً من ذلك لتعريفة جمركية تبلغ الآن ٨٠ بالمئة ولكنها ستخضع للتخفيض في المستقبل طبقاً للاتفاقية الأخيرة.

لا أظن أن هناك جدوى، من ناحية أخرى، من «الدفاع» عن اتفاقية الغات الأخيرة بأن هذا الضرر الناجم عن إلغاء الدعم الممنوح للسلع الزراعية سوف يجري تعويضه بزيادة حجم المعونات الغذائية التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية المعتمدة على استيراد الغذاء منها، في شكل منح أو بشروط ميسرة، أو حتى من النظر إلى هذه المعونات كعنصر من عناصر التقييم النهائي لاتفاقية تحرير التجارة(٥)، ليس فقط لأن حجم هذه المعونات واستمرارها ليسا مما يمكن التيقن منه، ولكن لأن تحرير التجارة ومنح المعونات إجراءان ينطلقان من مبدأين مختلفين تمام الاختلاف.

من بين ما تتكرر الإشارة إليه أيضاً كأثر سلبي من آثار تحرير تجارة السلع، ما سوف يترتب عليه من تخفيض في إيرادات الدولة بسبب انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية. إن هذا التخفيض له أهمية خاصة في حالة الدول العربية التي ما زالت تعتبر من أكثر مناطق العالم تطبيقاً للحماية، ومن ثم تشكل إيراداتها الجمركية جزءاً لا يستهان به من مجموع إيرادات الدولة(٦).

إلا أن هذا الأثر السلبي، وإن كان من الآثار المباشرة لتحرير التجارة، فإنه لا بد أن يعتبر من الآثار العارضة لهذا التحرير لأكثر من سبب. فمن ناحية نجد أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى عكس هذا الأثر بالضبط، كما لو كانت الدولة تعطي دعماً لبعض السلع المحلية، فإن إلغاء هذا الدعم تطبيقاً لمبدأ حرية التجارة من شأنه أن يعمل على زيادة الحصيلة الصافية من الإيرادات التي

---

(٥) انظر كمثال على ذلك: إبراهيم العيسوي، **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٦) يبلغ نصيب الإيرادات الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة بمختلف صورها في الدول العربية (مضافاً إليها إيران وتركيا)، نحو ٢٠ بالمئة في المتوسط من إجمالي إيرادات الدولة، وهي نسبة تكاد تبلغ ثلاثة أمثال نظيرتها في بعض دول أمريكا اللاتينية، كالمكسيك أو شيلي، وفي آسيا كإندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية. انظر: J. Devlin and J. Page, «Stepping Stones: Arab Integration, Competitiveness and the Euro-Med Agreement,» paper presented at: Conference on «Euro-Med Partnership», Sponsored by OECD, the World Bank and the Economic Research Forum, Cairo, 6-7 February 1999, p. 4.

تحصلها الدولة، مثلما يتوقع مثلاً أن يحدث لو قامت الدولة السعودية بإلغاء الدعم الذي تمنحه لسلعة كالقمح. الأهم من ذلك أن الهدف الذي تحققه الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر الإيرادات للدولة، يمكن أن يتحقق بوسائل أخرى غير تقييد الاستيراد، بل وقد يؤدي تحرير التجارة نفسه، كلما أدى إلى ارتفاع في الدخل القومي، إلى زيادة قدرة الدولة على تحصيل إيرادات جديدة، فتعوض الانخفاض في الإيرادات الجمركية بزيادة حصيلة ضرائب الدخل مثلاً.

لا يصح إذن أن يستخدم هذا الأثر على الإيرادات الحكومية، أو الأعباء المترتبة على إلغاء الدعم، من بين العناصر المستخدمة في تقييم تحرير التجارة. وإنما يجب أن يكون محور هذا التقييم ومعياره الأساسي أثر هذا التحرير في معدل النمو من ناحية وفي الهيكل الاقتصادي للدولة من ناحية أخرى. وإذا كان من السهل على أنصار تحرير التجارة أن يدللوا على الأثر الإيجابي المتوقع من هذا التحرير في معدل نمو الناتج القومي، استناداً إلى ما تحققه من توزيع أمثل للموارد، ومن مزايا تقسيم العمل، وكلها ترجع في النهاية إلى منطق نظرية النفقات النسبية الشهيرة، فإنه ليس من السهل عليهم أن يدللوا على أن تحرير التجارة يؤدي إلى تغيير مرغوب فيه في الهيكل الإنتاجي للدولة، مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً حتى في معدل نمو الناتج في المدى الطويل.

لقد رأينا أن التجربة التاريخية للدول العربية في حرية التجارة، خلال القرنين الماضيين، لم تسفر عن آثار طيبة فيما يتعلق برفع معدل التصنيع، بل كان العكس هو الصحيح. والآن يعقد الكثيرون آمالاً كبيرة على ما يمكن أن تؤدي إليه نتائج جولة الأوروغواي في مجال تحرير التجارة من آثار إيجابية في معدل التصنيع، عن طريق ما تنطوي عليه من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول العربية من السلع الصناعية. إن مدى تحقق هذه الآمال يتوقف بالطبع على القدرة التنافسية للصادرات العربية. فما الذي جدّ خلال العقود القليلة الماضية على القدرة التنافسية للصناعات العربية مما يسمح بالتطلع إلى تحقيق هذه الآمال بعد أن تفتح لها جولة الأوروغواي أسواق العالم؟ لا بد من الاعتراف بأن جهود التصنيع العربية خلال نصف القرن الماضي لم تسفر عن تقدم كبير في قدرة الصناعة العربية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وأن التقدم في القدرة التنافسية العربية يكاد يكون محصوراً في قطاع المنسوجات

والملابس والأحذية، وهي التي تمثل أكبر نسبة في إجمالي الصادرات الصناعية العربية[٧]. وليس هنا مقام البحث في العوامل المسؤولة عن ضآلة حجم التقدم الذي تم في هذا المجال، ولكن لا شك في أن العوامل الداخلية المتعلقة بسياسات التصنيع لم تكن وحدها هي المسؤولة، وأن المناخ الاقتصادي الدولي وما اقترن به من حماية لكثير من السلع الصناعية داخل الدول المتقدمة يتحملان أيضاً جزءاً من المسؤولية عن تأخر انتقال الدول العربية إلى مستوى أعلى من التخصص والقدرة على المنافسة، بما في ذلك ما فرضته «اتفاقية الألياف المتعددة» (Multi-Fibre Arrangement) التي أخرجت المنسوجات والملابس من مبدأ تحرير التجارة منذ عام ١٩٦٢، وفرضت عليها نظام الحصص والقيود والكمية. من ناحية أخرى، لا بد أيضاً من الاعتراف بأن وصول القدرة التنافسية العربية إلى ما وصلت إليه في تلك السلع الأكثر استخداماً لعنصر العمل، كالمنسوجات والملابس والأحذية، إنما يعود إلى حد كبير أيضاً إلى أسباب خارجية، أهمها ميل مستوى الأجور في الدول الصناعية إلى الارتفاع خلال عقود العمالة الكاملة، الأمر الذي منح الصادرات العربية من هذه السلع قدرة تنافسية ما كانت لتستطيع الوصول إليها لولا ذلك.

يظهر من هذا أن الدول العربية تدخل عالم ما بعد الأوروغواي من نقطة ليست مواتية تماماً من حيث قدرة صادراتها الصناعية على المنافسة في أسواق الدول المتقدمة. ومن ثم فإن من الممكن للمرء أن يتوقع، للوهلة الأولى على الأقل، أن تؤدي التطورات التي دشنتها جولة الأوروغواي إلى تكريس لنمط تقسيم العمل الدولي ليس أفضل كثيراً من وجهة النظر العربية، مما كان سائداً قبله، فتزيد صادرات البلدان العربية من بعض السلع الزراعية، كالقطن والخضار والفواكه، وربما زادت أيضاً الصادرات من النفط، ليس بسبب تحرير التجارة فيه، إذ ان النفط الخام لا يخضع لاتفاقية الغات، ولكن نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب على المنتجات البتروكيماوية نتيجة تخفيض التعريفة الجمركية عليها بنسبة ٣٠ بالمئة، وربما تزيد أيضاً الصادرات العربية من الملابس والمنسوجات نتيجة إلغاء نظام الحصص الذي كانت تفرضه اتفاقية الألياف

(٧) تمثل المنسوجات والملابس أهمية خاصة في صادرات مصر والمغرب وسوريا وتونس، حيث يبلغ نصيبها ما بين ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة من إجمالي صادرات هذه الدول ونسبة تصل في بعض هذه الدول إلى ٦٠ بالمئة من إجمالي صادراتها الصناعية.

المتعددة، فضلاً بالطبع عما يمكن أن يحدث من زيادة في الصادرات العربية من المواد الأولية غير الزراعية، بما في ذلك النفط، نتيجة ما يتوقع حدوثه من ارتفاع في الدخول بوجه عام في العالم الصناعي والعالم ككل نتيجة تحرير التجارة، إذ قدر البعض أن اتفاقيات الأوروغواي، عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات (أي في سنة ٢٠٠٥) سوف تضيف إلى الدخل الصافي العالمي ما بين ٢٥٠ مليون و٣٠٠ مليون دولار سنوياً[٨]. كل هذا يمكن أن يحدث دون أن يغير الصورة العامة لمركز الاقتصاد العربي في إطار التقسيم الدولي للعمل، إذ تبقى مساهمة الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي متركزة إلى حد كبير في تصدير المواد الأولية، معدنية وزراعية، وبعض الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام للعمل.

ومع ذلك، فحتى هذه الصورة غير الناصعة، من حيث فرص تحسين نمط تقسيم العمل الدولي وتغيير الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية، يمكن أن يرد عليها بعض التحفظات التي قد تجعل الصورة تبدو أقل نصاعة.

أولاً: إن تحرير التجارة يجري بالطبع في اتجاهين وليس في اتجاه واحد. ففي الوقت الذي تفتح فيه أبواب الدول المتقدمة للصادرات العربية من السلع الصناعية (وغيرها)، تفتح أيضاً أبواب الدول العربية لمختلف أنواع الصادرات من الدول الصناعية. ولا يمكن أن نحدد أثر فتح النوع الأول من الأسواق على حركة التصنيع في الدول العربية بمعزل عن تحديد الأثر الناتج من فتح الأسواق العربية أمام الواردات الصناعية من دول أكثر تقدماً. فإذا كان للأول أثر إيجابي من حيث توسيع الطلب الخارجي فإن تعريض الصناعة العربية لمنافسة الواردات من الدول الصناعية سوف يضيق بالضرورة من السوق المتاحة أمام الصناعات المحلية داخل الدول العربية نفسها، ومن ثم قد يقلل من معدل نموها ومن قدرتها التنافسية.

وثانياً: إن القدرة التنافسية المطلوبة من الصناعات العربية، في عالم ما بعد الأوروغواي، قد تكون أكبر بكثير مما كان مطلوباً منها في أي وقت

---

(٨) انظر: سعيد النجار، «نحو نظام تجاري دولي مفتوح،» في: سعيد النجار، محرر، **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية** (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي، ١٩٩٥)، ص ٢٧.

مضى، بسبب انفتاح أسواق العالم بدرجة أكبر على مختلف دول العالم المنتمية لمختلف أطوار النمو، بما في ذلك دول كانت خارجة تماماً من قبل عن حلبة المنافسة، كدول أوروبا الشرقية، ودول حققت لأسباب متنوعة تقدماً أكبر مما حققته الدول العربية في زيادة قدرتها التنافسية في عدد كبير من الصناعات، كدول شرقي آسيا، وبسبب فقدان الدول العربية لما كانت تتمتع به من مزايا في أسواق الدول الصناعية طبقاً لـ «النظام العام للتفضيلات» (Generalized System of Preferences) والذي كان يعطي منذ أوائل السبعينيات مزايا جمركية لبعض الصادرات الصناعية الآتية من الدول النامية لم تكن تتمتع بها صادرات الدول المتقدمة.

وثالثاً: إنه حتى فيما يتعلق بتلك السلع التي تتمتع فيها بعض الدول العربية بقدرة تنافسية عالية، كالمنسوجات والملابس والأحذية، ما زالت الدول الصناعية لا تبدي إزاءها الدرجة نفسها من الاستعداد لتحرير التجارة مثلما تبديه فيما يتعلق بسلع لا تهم الدول العربية أو الدول النامية عموماً في مرحلة نموها الراهنة، إذ لا تبدي الدول الصناعية حتى الآن استعداداً لتخفيض التعريفات الجمركية التي تفرضها على المنسوجات والملابس والأحذية بالقدر نفسه الذي تخفض به التعريفات المفروضة على سلع أخرى.

قد يقال من ناحية أخرى، إن عالم ما بعد الأوروغواي يحمل معه مع ذلك، بعض الظروف الجديدة الأخرى التي تعمل في الاتجاه المضاد لما ذكرناه حالاً، أي في اتجاه زيادة القدرة التنافسية لبعض الصادرات الصناعية. فيشار أولاً إلى ازدياد حدة المنافسة كحافز، هو نفسه، لتخفيض نفقات الإنتاج وتحسين الناتج، أي إلى زيادة القدرة التنافسية. ويشار ثانياً إلى أن ما يقترن به تحرير التجارة من تحرير لحركات رؤوس الأموال طبقاً لاتفاقية «إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة» (Trade-Related Investment Measures - TRIMS) الناجمة أيضاً عن جولة الأوروغواي، من شأنه أن يسمح للدول العربية بزيادة قدرتها التنافسية عن طريق ما سوف يتدفق عليها من استثمارات أجنبية خاصة تحمل معها من المهارات والمعرفة الفنية والقدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير ما كانت تفتقر إليه الصناعات العربية. وأخيراً يشار إلى أن الاتفاقيات الناجمة عن جولة الأوروغواي لم تحرم الدول النامية من حقها في فرض الحماية لبعض صناعاتها في ظروف معينة، كلما وجدت هذا ضرورياً لمتطلبات التنمية.

ولكن الحقيقة أن هذه الاعتبارات الثلاثة يرد عليها، هي نفسها، تحفظات مهمة قد تقلل كثيراً من جدواها. فشدة المنافسة سلاح ذو حدين، قد يحفز بعض الصناعات على زيادة الإنتاجية وتخفيض النفقات وقد يؤدي، إذا زادت المنافسة عن الحد، إلى توقف بعض الصناعات عن الإنتاج أصلاً. والاستثمارات الأجنبية الخاصة، فضلاً عن أنها تتضمن بالضرورة اقتسام النفع العائد من التصنيع مع أصحاب عناصر الإنتاج المحليين، من عمال وأصحاب رؤوس الأموال وموردي المواد الأولية، وقد تستأثر من هذا النفع بنصيب أكثر من اللازم، فإن من المشكوك فيه جداً ولوج جزء كبير من هذه الاستثمارات الأجنبية لفروع لا تتمتع فيها الدولة في الأصل بميزة نسبية. إن هذه الاستثمارات الأجنبية الخاصة، كما سبق أن أشرنا، نادراً ما تأتي إلى الدولة النامية لتغير نمط تقسيم العمل السائد بالفعل، ومن ثم فالأرجح أن تذهب هذه الاستثمارات إلى الفروع التقليدية من الإنتاج التي تطمح الدولة النامية إلى تجاوزها، اللهم إلا إذا جاءت هذه الاستثمارات الأجنبية في ظل سياسة اقتصادية تنظم الدولة المضيفة بمقتضاها مجال عمل هذه الاستثمارات وشروطه، وهو بالضبط ما أتت به اتفاقية تحرير الاستثمار المشار إليها لتقيد يد الدولة المضيفة فيها، مما سنتناوله في قسم تال من هذا الفصل. وأما حق الدولة النامية في فرض الحماية إذا تطلبت حاجة التنمية ذلك فإن هذا الحق مقيد في الاتفاقية بشروط تقلل من أهميته لدرجة بعيدة، ويتطلب استخدامه تقديم الدولة لتبريرات قد لا تقبلها منظمة التجارة العالمية، ومن ثم تخضع هذه الدولة لعقوبات وردود فعل قد ترى هذه الدولة أن آثارها أشد قسوة عليها من الانصياع لمبدأ حرية التجارة انصياعاً تاماً.

رابعاً: تحرير الخدمات

كان من أهم السمات المميزة لجولة الأوروغواي، أن دخلت الخدمات، إلى جانب السلع، في عملية تحرير التبادل الدولي، لأول مرة في تاريخ الغات، ومن ثم أضيفت إلى الاتفاقية الأصلية الخاصة بالسلع، والتي تحمل اسم الغات الشهير «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة»:

(General Agreement on Tariffs and Trade - GATT)

اتفاقية جديدة هي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

(General Agreement on Trade in Services - GATS)

والخطوة خطيرة بقدر ما هي جديدة، وسوف تتضح خطورتها من مناقشتنا التالية لأهم سماتها، ولكن يجب أن نلاحظ في البداية أن هذه الخطورة كانت بلا شك السبب فيما اتسمت به قواعد هذه الاتفاقية من حذر ومرونة واستثناءات وإعفاءات، بدرجة أكبر بكثير مما نجد في اتفاقية الغات المتعلقة بالسلع، ومن ثم كان هذا هو أيضاً السبب في أن حجم الإنجاز الفعلي في ميدان تحرير الخدمات، الذي ترتب على هذه الاتفاقية، كان متواضعاً للغاية، ليس فقط فيما يتعلق بالبلدان العربية بل والبلدان النامية عموماً، بل والعالم ككل.

لقد انضمت خمس دول عربية فقط حتى الآن إلى اتفاقية تحرير الخدمات، هي البحرين والكويت ومصر وتونس والمغرب، من دون قطر والإمارات العربية المتحدة وموريتانيا التي وقعت مع ذلك على اتفاقية تحرير السلع، ولكن ليس هذا أهم مظهر لتواضع أثر الاتفاقية في الدول العربية، بل الأهم هو أنه حتى فيما يتعلق بالدول العربية التي وقعت عليها، نجد أن ما ألزمت نفسها به قليل جداً، بالمقارنة بأهداف الاتفاقية، وما طلبت استثناءه كثير جداً. وتنطبق هذه الملاحظة حتى على حالة مصر التي كان ما ألزمت نفسها به أكثر مما التزمت به أي دولة عربية أخرى[(٩)].

إن من الممكن أن يستهين المرء لأول وهلة بهدف تحرير التبادل الدولي في الخدمات، بالمقارنة بتحرير تبادل السلع، على أساس صغر الحجم النسبي للخدمات في التجارة الدولية، إذ ان هذا النصيب لا يزيد كثيراً على الخمس. ولكن الواقع أن هذا النصيب آخذ في الازدياد بسرعة، إذ ان نمو تجارة الخدمات كان أسرع بكثير في العقود الأخيرة من نمو تجارة السلع، ومن ثم ارتفع نصيب الخدمات من إجمالي التجارة الدولية من ١٧ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢ بالمئة في عام ١٩٩٢، أما الحجم المطلق للتجارة الدولية في الخدمات فقد تجاوز التريليون دولار في عام ١٩٩٣[(١٠)].

إن بعض الخدمات وثيق الصلة بتبادل السلع، كخدمات النقل وبعض خدمات البنوك والتأمين والمقاولات وكثير من الخدمات المهنية، ومن ثم فهي

---

(٩) انظر: B. Hoekman and C. Braga, «Trade in Services, the GATS and the Arab Countries,» paper presented at: *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995,* edited by Said El-Naggar (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996), p. 176.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

تنمو مع نمو التجارة في السلع، ولكن بعض الخدمات وثيق الصلة أيضاً بالتقدم التكنولوجي المتعاظم السرعة، كالخدمات المتصلة بالاتصالات، وبعضها يتسم الطلب عليه بارتفاع المرونة بالنسبة للدخل، كخدمات السياحة والسفر، مما يفسر ولو جزئياً ارتفاع معدل النمو في تجارة الخدمات بالمقارنة بتجارة السلع وينبئ باستمرار هذا الارتفاع في المستقبل.

إلا أن هذا لا يلقي إلا جزءاً صغيراً من الضوء على ما يمثله تحرير تجارة الخدمات من خطورة، وعلى الأخص فيما يتعلق بمستقبل الدول الأقل نمواً. هذه الخطورة تنبع **أولاً** من أن ما تحوزه الدول النامية، منظوراً إليها ككل، من ميزات نسبية في قطاعات الخدمات، مأخوذة ككل أيضاً، هو أقل بكثير مما تحوزه الدول الصناعية المتقدمة، ذلك أنه يندر أن تجد قطاعاً من قطاعات الخدمات لا تحظى فيه الدول الصناعية بأكبر نصيب، بل ويميل هذا النصيب إلى الزيادة المطردة، كما يظهر من الجدول التالي.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

توزيع تجارة الخدمات بين الدول الصناعية وبقية العالم

(النسبة المئوية من إجمالي التجارة الدولية في الخدمات)

	الخدمات التجارية		السياحة والسفر		النقل		خدمات خاصة أخرى(*)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	٧٩,١	٨٢,٢	٧٥,٠	٧٩,١	٧٩,٨	٨٠,٥	٨١,٤	٨٥,٢
بقية دول العالم	٢٠,٩	١٧,٨	٢٥,٠	٢٠,٩	٢٠,٢	١٩,٥	١٨,٦	١٤,٨

المصــــــدر: B. Hoekman and C. Braga, «Trade in Services, the GATS and the Arab Countries,» paper presented at: *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995*, edited by Said El-Naggar (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996), p. 159.

(*) تشمل هذه «الخدمات الخاصة الأخرى» أعمال السمسرة، والاتصالات، والتأمين على غيرالسلع، وتأجير المعدات، والخدمات الفنية والمهنية، وكذلك الدخل المتولد من انتقال العمالة المؤقت والدخل المتولد من حق الملكية، بما في ذلك براءات الاختراع والتراخيص المتعلقة بالملكية الفكرية.

فيلاحظ أنه حتى فيما يتعلق بخدمات السياحة، التي تحظى فيها الدول النامية بنصيب أكبر مما تحظى به في غيرها، لا يزيد هذا النصيب كثيراً عن الخمس، وهو آخذ أيضاً في النقص. وتنطبق الملاحظة نفسها على الدول العربية التي لا تتمتع بميزة نسبية تذكر في الخدمات باستثناءات قليلة للغاية، كقناة السويس في حالة مصر، وبعض الخدمات المالية فيما يتعلق ببعض دول الخليج. الاستثناء الوحيد ذو الأهمية الخاصة لبعض البلدان العربية، هو الخدمات التي تتطلب انتقال العمالة من بلد لآخر، ويحتاج القائمون بها إلى تصريحات بدخول الدولة التي يريدون ممارسة النشاط فيها، وتصريحات للعمل فيها، والتي تظهر أهميتها بوجه خاص في اقتصادات دول المغرب العربي. ولكن هذا هو بالضبط المجال الذي أظهرت إزاءه الدول المتقدمة نفوراً خاصاً، فلم تبد فيما قدمته من التزامات طبقاً لاتفاقية تحرير الخدمات، أي استعداد لتحرير هذا النوع من الخدمات التي تهم الدول النامية بوجه خاص.

إن مزايا الحجم الكبير التي تتحقق في كثير من الخدمات تشجع على نمو المشروعات إلى أحجام قد تبلغ أحجام الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، وهي التي أصبحت تسيطر بالفعل على بعض الخدمات الهامة كخدمات البنوك وشركات التأمين والاتصالات، مما يحتم في حالة بلوغ تحرير الخدمات ذلك المدى الذي تطمع إليه الدول الصناعية، وهي الدول «الأم» للغالبية العظمى من هذه الشركات، أن تترك الشركات الوطنية مكانها، في كثير من هذه المجالات، لتحتله الشركات المتعددة الجنسيات.

وثانياً: إن بعض الخدمات وثيق الصلة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، إما لدورها في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار، كخدمات البنوك وشركات التأمين، أو لما يمكن أن تلعبه من دور في خدمة بعض المشروعات الاقتصادية الكبرى كبعض خدمات النقل والمقاولات، ومن ثم فإن تحرير التبادل الدولي في هذه الخدمات قد يعني تخلي الدولة عن حقها في توجيه هذه الخدمات في الاتجاهات التي تفرضها المصالح القومية والتي قد تتعارض مع مصالح الشركات الدولية.

وثالثاً: بينما يتم التبادل الدولي للسلع دائماً، بانتقال السلعة عبر الحدود من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة لها، يتخذ التبادل الدولي للخدمات

صوراً متعددة ومختلفة اشد الاختلاف. فقد يتطلب تبادل الخدمات انتقال مقدم الخدمة إلى مكان استهلاكها، كما في كثير من الخدمات المهنية وخدمات بيوت الخبرة، وقد يتطلب على العكس انتقال المستهلك إلى مكان تقديم الخدمة، كما في السياحة، ولكن قد يتم تبادل الخدمة دون أي انتقال للأشخاص من دولة لأخرى، كما في الخدمات التي يقدمها بنك أو شركة تأمين لمقيمين في غير الدولة التي يقع بها البنك أو شركة التأمين، كما قد يتطلب تبادل الخدمة استثماراً أجنبياً مباشراً، كما في فتح بنك أو شركة للتأمين أو شركة تجارية فرعاً لتقديم خدماتها في بلد أجنبي. ومن الواضح أنه إذا كان فرض التعريفة الجمركية هو الوسيلة الأساسية في يد الدولة لممارسة رقابتها وسيطرتها على الحركات الدولية للسلع، فإن التعريفات الجمركية لا تجدي مع التبادل الدولي للخدمات. أما وسائل الرقابة والسيطرة هنا فتتمثل في إعطاء أو رفض إعطاء التراخيص، أو فرض مختلف القيود الإدارية على الإقامة، وعلى ممارسة الفرد أو المشروع الأجنبي لنشاطه داخل الدولة، وهذه الوسائل تتسم بدرجة أقل من المرونة بالمقارنة بالتعريفة الجمركية، بمعنى أنها لا تتسع مثلها لدرجات متفاوتة من التقييد والتحرير. يظهر الفارق بوجه خاص في حالة سماح دولة لمشروع أجنبي منتج لخدمة من الخدمات، كبنك أو مكتب من مكاتب الخبرة أو وكالة تجارية مثلاً، بفتح فرع وممارسة النشاط في أراضيها. إن اتخاذ قرار بالسماح للمشروع بالقيام بهذا الاستثمار أو بممارسة النشاط، ليس من السهل الرجوع فيه أو تعديله، وقد يرتب مسؤوليات على الدولة لمدى أطول بكثير مما قد تظهر الظروف وجود حاجة إليه. فإذا اقترن هذا السماح بذلك المبدأ الذي تضمنته اتفاقية تحرير الخدمات، والمسمى بـ «مبدأ المعاملة القومية»، أي منح مقدم الخدمة الأجنبي المعاملة نفسها التي تمنح للمواطنين، فإن هذا قد يحرم الدولة لأجل غير مسمى، من أن تسبغ أي حماية لمشروعاتها الوطنية التي تقدم الخدمة نفسها[١١].

ورابعاً: إن قطاع «الخدمات» يضم عدداً من الأنشطة المختلفة في طبيعتها

(١١) انظر في هذه النقطة: Chakravarthi Raghavan, *Recolonization: GATT, the Uruguay Round and the Third World,* foreword by Julius Nyerere (London: Atlantic Highlands, NJ: Zed Books; Penang, Malaysia: Third World Network, 1990), pp. 109-110.

أشد الاختلاف. فهناك الخدمات الوثيقة الصلة بالإنتاج السلعي، وتقوم بخدمته، كالنقل مثلاً، وهناك الخدمات التي تتجه مباشرة إلى المستهلك النهائي، كالسياحة ومختلف الخدمات الترفيهية، وكذلك خدمات الصحة والتعليم. إلا أن هناك خدمات أخرى، كخدمة الاتصالات مثلاً، التي تتعدد أشكالها وأهدافها. فهي قد تكون في الأساس خادمة للإنتاج السلعي، كبعض استخدامات خدمة البريد مثلاً وبعض استخدامات وسائل الاتصال اللاسلكية، وقد تكون موجهة للمستهلك النهائي كخدمات شبكات التليفزيون والإذاعة. وإذا كان وصف كل هذه الأنشطة الشديدة التنوع بكلمة واحدة، هي «الخدمات»، قد يكون مفهوماً باعتبار اشتراكها كلها في أنها لا تتمثل في سلعة مادية محسوسة، فإن من الخطأ النظر إليها كلها النظرة نفسها، من حيث مدى أهمية إخضاعها للرقابة والسيطرة من جانب الدولة القومية. لقد سبق أن أشرت إلى أهمية خدمات البنوك وشركات التأمين في التأثير في مسار التنمية، ولكن لا بد أن نشير أيضاً إلى بعض الخدمات «الاستهلاكية» ذات التأثير الحاسم، ليس فقط في التنمية، ولكن أيضاً في نمط الحياة وأنواع السلوك والتفكير وأنماط القيم. ينتمي إلى هذا النوع الأخير بالطبع خدمات التعليم مثلاً التي يصعب أن نتصور أن يكون موقف الدولة القومية منها كموقفها من استيراد الأقمشة أو من استيراد خدمة النقل. وقل مثل ذلك على استيراد البرامج التليفزيونية والإذاعية والأفلام، التي قد يكون لها بدورها أثر حاسم في مسار التنمية وأنماط السلوك والقيم في الوقت نفسه[١٢].

من الصعب في ضوء هذه المخاطر أن يتخذ المرء موقفاً من مبدأ «تحرير الخدمات» وكأنه مجرد تطبيق لمقتضيات مبدأ النفقات النسبية، إذ حتى بفرض أن القوة الاقتصادية التي قد تتمتع بها المشروعات الخدمية الأجنبية بالمقارنة بالمشروعات الوطنية المناظرة لها، هي في جميع الأحوال بسبب ارتفاع كفاءتها وليس بسبب مركزها الاحتكاري، فإن هناك اعتبارات تتعلق باعتبارات التنمية تارة، ومقتضيات السيادة القومية تارة، ومقتضيات حماية الثقافة الوطنية تارة

---

(١٢) انظر في هذه النقطة: Martin Khor, «Free Trade and the Third World,» in: Ralph Nader [et al.], *The Case Against «Free Trade»: GATT, NAFTA and the Globalization of Corporate Power* (San Francisco, CA: Earth Island Press; Berkeley, CA: North Atlantic Books, 1993), pp. 103-104.

أخرى، ما قد يبرر التضحية باعتبارات الكفاءة. ليست هذه بالطبع هي الرسالة التي توحي بها الكتابات الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي مثلاً أو صندوق النقد الدولي، بل نجد هذه الكتابات تنتقد الموقف المتسم بالحذر والشك الذي تتخذه الدول العربية إزاء اتفاقية تحرير الخدمات، وتقوم هذه الكتابات بتحذير هذه الدول من أن استمرارها في هذا الموقف السلبي من تحرير الخدمات سوف يحرمها من بعض الفرص الباهرة لرفع مستوى إنتاجية هذه الخدمات في داخلها، لو أتيحت للشركات الدولية حرية الدخول لإنتاجها، مما لا بد أن ينعكس بعضه من حرمانها من فرص تخفيض النفقات في إنتاج السلع أيضاً، الأمر الذي سيكلف هذه الدول ثمناً عالياً في عصر يتسم باشتداد حدة المنافسة[١٣]. ومن ثم تنصح هذه الكتابات الدول العربية بالسير قدماً دون خوف نحو زيادة حجم التزاماتها بمزيد من تحرير الخدمات في المستقبل.

وفي الطرف الآخر، يطمئن بعض الكتّاب الدول العربية بأن ما تبديه من خوف وحذر من اتفاقية تحرير الخدمات لا يستند إلى أساس قوي، إذ ان «الأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات، كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية (القومية) وتحرير شروط النفاذ، غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود التي تريدها وتعلن عنها في جداولها الوطنية. ومن ثم فإن اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قادمة»[١٤].

وهكذا بينما يدافع البعض عن اتفاقية تحرير الخدمات بالقول بأن تطبيق قواعدها من شأنه رفع كفاءة إنتاج الخدمات (والسلع أيضاً) في الدول النامية، يدافع عنها آخرون بالقول بأنه لا خوف في الحقيقة منها لأنها «محدودة الأثر لمدة طويلة قادمة». وكلا القولين صحيح فيما يتعلق بالأثر المتعلق بارتفاع الكفاءة، وبأن التطبيق الكامل للاتفاقية ما زال أمامه وقت طويل، ولكن ليس في أيهما ما يطمئن الدول العربية والدول النامية عموماً، فقد يكون ثمن رفع الكفاءة أكبر مما يبرر تحرير تجارة الخدمات، كما أن طول المدة التي سيظل خلالها أثر

---

(١٣) انظر مثالاً لهذه الكتابات في: Hoekman and Braga, «Trade in Services, the GATS and the Arab Countries,» p. 177.

(١٤) انظر: النجار، «نحو نظام تجاري دولي مفتوح،» ص ٢٩ ـ ٣٠.

الاتفاقية محدوداً، لن يتحدد على الأرجح، بإرادة الدول العربية أو النامية في الأساس، وما سيحدث عند انتهاء هذه المدة قد يكون شديد الوطأة وبالغ الضرر بهذه الدول.

خامساً: تحرير الاستثمار

الاستثمارات الأجنبية الخاصة موضوع قديم، احتدم الجدل حول أثرها في الدول الأقل نمواً والمستقبلة لها، وحول ما إذا كان أثرها الصافي في التنمية إيجابياً أم سلبياً، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن الجدل قد حسم نهائياً وعلى نحو قاطع لصالح هذا الرأي أو ذاك. المحبذون للاستثمارات الأجنبية يذكرون أنها تسد حاجتين أساسيتين للدول الآخذة في النمو: الحاجة إلى مزيد من رأس المال، والحاجة إلى عملات أجنبية، وأنها تجلب لها التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإدارية النادرة، ودراية عالية بأساليب التسويق، ومن ثم فهي مصدر مهم لزيادة فرص العمالة ولزيادة إيرادات الدولة لا يمكن الاستغناء عنه إلا بتعريض شعب الدولة النامية لأساليب من التقشف والقهر، هو في غنى عنها من ناحية، ولا تنتهي عادة إلا بالإخفاق من ناحية أخرى. والناقدون للاستثمارات الأجنبية الخاصة يشككون في صحة هذا كله أو في أهميته. فهي بدلاً من أن تجلب رؤوس أموال جديدة كثيراً ما تعتمد في الأساس على المدخرات المحلية، وبدلاً من تحسين مزايا المدفوعات كثيراً ما تزيد من أعبائه، بما تنفقه على الواردات من ناحية وما تحوله إلى الخارج من أرباح ورأس المال من ناحية أخرى. وهي لا تحقق إلا الحد الأدنى من نقل التكنولوجيا أو أساليب الإدارة الحديثة، إذ هي تأتي وتذهب دون أن تترك أثراً يذكر في رفع القدرة التكنولوجية للدولة المضيفة، ودون أن تدرب عدداً كبيراً من المواطنين على الإدارة أو ترفع من مستوى مهاراتهم بدرجة تذكر. وهي بما تصرّ على الحصول عليه من إعفاءات وامتيازات من الدولة المضيفة، وبقدرتها على التلاعب في تقدير الأرباح وحساب قيمة وارداتها وصادراتها بغير حقيقتها، لا تساهم المساهمة الواجبة في زيادة إيرادات الدولة، وبما تفضل تطبيقه من وسائل الإنتاج الكثيفة الاستخدام لرأس المال لا تضيف إضافة تذكر إلى حجم العمالة، بل قد تزيد مستوى البطالة بما قد تؤدي إليه من إغلاق أو تخفيض إنتاج المشروعات المحلية المنافسة لها. وهي فوق كل هذا قد تشيع فساداً في الحياة السياسية

والاجتماعية والثقافية، فهي تفسد السياسة بضغوطها ورشاها لتحقيق مآربها، وتفسد الحياة الاجتماعية والثقافية بما تدعمه من ازدواجية في توزيع الدخل وأنماط الحياة، وبما ترسخه من قيم المجتمع الاستهلاكي. وأخيراً، فإن الاستثمارات الأجنبية الخاصة نادراً ما تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي للدولة النامية في الاتجاه المطلوب، إذ انها تؤدي عادة، كما بينت في مطلع هذا الفصل، إلى تكريس نمط تقسيم العمل الدولي القائم بالفعل.

ليس هناك من يمكنه أن ينكر وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ولكن ليس هناك أيضاً من ينكر أن لها مثالب وأخطاراً، وقليلون من يحبذون تجنب أي نوع من هذه الاستثمارات، كما أن قليلين هم من يرون أن من مصلحة الدول النامية فتح الباب على الغارب أمام هذه الاستثمارات دون قيد أو شرط. وكثيرون، فيما أظن، هم من يقبلون أنواعاً منها دون أنواع أخرى، ويحبذون أن تفرض عليها الدولة المضيفة شروطاً تجعلها أكثر تحقيقاً لأغراض التنمية، وأكثر اتفاقاً مع أولويات خطتها أو سياستها الاقتصادية، وأكثر ملاءمة لظروف واحتياجات الدولة.

ومنذ أن دشنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في دولة عربية بعد أخرى منذ أوائل السبعينيات، كان من أهم سمات هذه السياسة إصدار قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتقديم مختلف الإغراءات والإعفاءات والتسهيلات لها رغبة في جذب المزيد منها. كانت هذه الإعفاءات والتسهيلات تبدو دائماً، للمتشككين في دور هذه الاستثمارات، أكثر بكثير من اللازم، بينما كانت تبدو للمتحمسين لهذه الاستثمارات، أقل دائماً من اللازم. وكانت الحجج التي تقدم لتبرير هذه الإعفاءات أو تقدم في نقدها، تدور حول الاعتبارات التي ذكرتها حالاً، لصالح أو ضد هذه الاستثمارات، ولكن لم يكن أحد من المحبذين أو المعارضين لها ليذهب إلى حد القول بأنه ليس من حق الدولة المضيفة فرض أي قيد على المستثمر الأجنبي، إذ ظل دائماً مبدأ سيادة الدولة على اقتصادها مستقراً ومسلماً به، ولم يثر أحد أي شك في أن من حق أي دولة وواجبها أن تتخذ من الإجراءات وتفرض من القيود والشروط على المستثمرين ما يتفق مع متطلبات سياستها الاقتصادية. بعبارة أخرى كان مدار الجدل هو مدى النفع أو الخسارة اللذين يمكن أن يتحققا من هذه القيود أو الإعفاء منها، وليس هو ما إذا كان للدولة حق في فرضها.

ولكن جولة الأوروغواي والاتفاقات الناجمة عنها، التي أتت بأشياء جديدة كثيرة، جاءت هنا أيضاً بنظرة جديدة إلى مبدأ سيادة الدولة. ذلك أن الاتفاق الناجم عن جولة الأوروغواي والمسمى باتفاق «إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة» ((Trade-Related Investment Measures (TRIMS)) نص على منع أي إجراء قد تتخذه الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية مما قد يعرقل من نمو التجارة الدولية أو «يقيّد أو يشوّه» مسارها، وألزم الدول الموقعة على هذا الاتفاق بإلغاء هذه القيود خلال مدة معينة من إنشاء منظمة التجارة الدولية، تتراوح بين سنتين للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات لأقل الدول نمواً. وضرب الاتفاق أمثلة على هذه القيود التي يتعين إلغاؤها، ومنها قيام الدولة المضيفة باشتراط نسبة معينة للمكوّن المحلي، أي لنصيب المستخدمات المحلية في قيمة المنتج الذي أتت الاستثمارات الأجنبية لإنتاجه، وكاشتراط تصدير نسبة معينة من الإنتاج، أو اشتراط ألا تتجاوز واردات المشروع نسبة معينة من قيمة ما يقوم المشروع بتصديره، إذ اعتبر أن كل هذا من شأنه تشويه مسار التجارة الدولية أو تخفيض معدل نموها.

هذا الاتفاق ينطوي على اتخاذ خطوة واسعة جديدة في اتجاه تقليص مبدأ سيادة الدولة القومية، إذ انه يقيد سلطتها في اتخاذ إجراءات قد ترى فائدتها لنمو الاقتصاد القومي، أو في خلق فرص أكبر لعمالها، أو في تصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها. قد يقال إن الدول كلها، بتوقيعها على الاتفاق، تصبح ملتزمة بالتخلي عن سلطتها في فرض هذه القيود، ومن ثم فحرية الاستثمار أصبحت الآن متاحة بدرجة أكبر في الاتجاهين، سواء كان استثماراً لدولة متقدمة في دولة نامية أو بالعكس. ولكن هذا كما لا يخفى، لا يزيد على كونه مبادلة لحق فعلي يمكن ممارسته، بحق نظري لا يمكن في المدى المنظور استعماله. ولا بد أن نتوقع، متى ظهرت أي شبهة في إمكانية تحول هذا الحق النظري إلى حق فعلي، أي في إمكانية غزو رؤوس الأموال الآتية من دولة نامية، كدولة نفطية مثلاً، إلى الدول الأكثر تقدماً، بأي درجة تشكل تهديداً جدياً للسياسة الاقتصادية لهذه الدول الأخيرة، لا بد أن نتوقع في هذه الحالة دعوة إلى عقد اتفاقيات من نوع جديد.

كل هذا يتم باسم تحرير التجارة، أي أن حرمان الدولة من تقييد الاستثمارات الأجنبية في أراضيها، يبرر بأن هذا التقييد يمثل خروجاً على مبدأ

حرية التجارة. ولكن من الواضح أن هذه الاتفاقية لا تتشدد بدرجة واحدة، مع كل ما يقيد الحركة الطبيعية للتجارة الدولية أو يشوّه مسارها. إنها تتشدد بوجه خاص مع أي تدخل يصدر من الدولة القومية، ولكنها لا تتشدد بالدرجة نفسها، بل لا تلقي بالاً على الإطلاق لأي خروج على المسار الطبيعي للتجارة إذا حدث هذا من جانب الشركات الدولية نفسها. فليس هناك في اتفاقية تحرير الاستثمار أي ذكر لمنع الشركات الدولية من الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق، أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها بالخارج أو بأسعار ما تصدره إليها مما يعرف بظاهرة تحويل الأسعار (Transfer Pricing)، وغير ذلك من صور قيام المشروعات بالممارسات المقيدة لحرية المنافسة (Restrictive Business Practices) وكلها تشوه مسار التجارة الدولية وتحرفها عن مسارها «الطبيعي» وقد تخفض من معدل نموها.

لقد ظهر أن محاولة حث الدول النامية على قبول التنازل عن هذا الجزء من حقوقها السيادية أصعب من محاولة حثها على قبول تحرير التجارة في السلع والخدمات، إذ ان النفع الذي يمكن أن يعود عليها من هذا التنازل عن حقها في فرض القيود على المستثمر الأجنبي ليس واضحاً بدرجة وضوح النفع المتحقق من تخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيف القيود على استيراد الخدمات. وبدا وكأن حجة تشويه مسار التجارة الخارجية، في هذه الحالة، لا تكفي لإقناع الدول النامية بالتنازل عن مكاسب محققة من توجيه الاستثمارات الأجنبية في أراضيها في الوجهة التي تتفق مع أهدافها. كان لا بد إذن من استخدام حجة إضافية لحث الدول النامية على هذا التنازل، ومن ثم استخدمت هنا أيضاً الحجة العنيدة القائلة بأن تمسك الدولة النامية بفرض هذه القيود على الاستثمارات الأجنبية لا بد أن يقلل من تدفق هذه الاستثمارات عليها، ومن ثم لا بد أن يقلل من حجم المكاسب التي تجنيها من وراء هذه الاستثمارات، ولكن لا بد أن نلاحظ أن هذه الحجة كان من الممكن قبولها لو أن إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات كان مطلباً موجهاً إلى بعض الدول النامية دون غيرها، إذ قد يؤدي هذا حينئذٍ إلى أن تتجه الاستثمارات من دول إلى أخرى، أي من الدول التي ما زالت تفرض هذه القيود إلى تلك التي قامت بإلغائها. أما والجميع يطالبون بالمطلب نفسه، فإن من الصعب أن يتصور أن يؤدي هذا الإلغاء للقيود، من

جانب الجميع، إلى زيادة تذكر في حجم الاستثمارات المتدفقة، اللهم إلا إذا افترضنا أن هناك مصدراً لا ينضب ومتجدداً دائماً لرؤوس الأموال الخاصة التي لا يعوقها عن الاستثمار في الخارج إلا ما تفرضه الدول من قيود، وهو فرض قد يكون بعيداً عن الواقعية.

أضف إلى ذلك أن تبرير إلغاء القيود المفروضة على المستثمر الأجنبي بأنه سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار لا يصح أيضاً إلا إذا افترضنا أن أي إضافة لحجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دولة ما، والتي تنتج من إلغاء القيود التي كانت مفروضة على هذه الاستثمارات لتحقيق أهداف معينة للدولة المضيفة، هذه الإضافة هي دائماً أفضل من حجم أقل من هذه الاستثمارات ولكنه يخضع لقيود لتحقيق هذه الأهداف، وهو فرض يتعين استبعاده.

إن من الممكن بالطبع في الحالات القصوى، أن يؤدي تمسك الدولة بفرض هذه القيود إلى حرمانها التام من أي استثمارات، بمعنى أن الخيار قد يكون هو إما كل شيء أو لا شيء، وقد يكون هذا هو المغزى الحقيقي للرسالة التي يراد توجيهها للدول النامية: إما الانصياع التام لمتطلبات العولمة، أو التعرض لعداء مستحكم. وهو فرض قد لا يكون بعيداً عن الحقيقة، ولكنه بعيد جداً عن تحقيق أي نجاح في إقناع الدول النامية بأن مصلحتها الحقيقية هي في اتباع ما يطلب منها.

سادساً: حماية الملكية الفكرية

من بين المبادئ الجديدة التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي زيادة درجة الحماية الممنوحة لما يسمى بـ «حقوق الملكية الفكرية» Intellectual Property Rights)، بالمقارنة بما كانت تتمتع به من قبل من حماية طبقاً للقواعد التي أرسيت في عام ١٩٦٧ بإنشاء «المنظمة العالمية للملكية الفكرية» (World Intellectual Property Organization-WIPO)، فأضيفت قواعد جديدة لهذه الحماية ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، مؤداها توسيع نطاق الحماية، وزيادة مدة سريانها، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمين تشريعاتها الوطنية القواعد الجديدة للحماية، وفرض عقوبات على الخارجين عليها.

وعبارة «الملكية الفكرية» (Intellectual Property)، والتي تترجم أحياناً بالعربية إلى «الملكية الأدبية»، تسبغ على الملكية المراد حمايتها مكانة قد تزيد في كثير من الأحيان عما تستحق. فهذه الملكية «الفكرية» تشمل فضلاً عن حقوق المؤلف (Copy Rights) وبراءات الاختراع (Patents)، مختلف أنواع العلامات التجارية (Trade Marks) مما قد يبدو استخدام وصف «الفكرية أو الأدبية» فيه زائداً عن الحد. وقد نصت الاتفاقية الجديدة على امتداد حقوق المؤلف إلى ٥٠ سنة، وحق استغلال العلامات التجارية إلى ٧ سنوات وأن تزاد مدة حماية براءات الاختراع من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة. كما وسعت الحماية في حالة براءات الاختراع التي كانت تشمل قبل ذلك طريقة الصنع فقط، فأصبحت تشمل بالإضافة إلى ذلك، المنتج نفسه.

وقد كان من الطبيعي أن تحاول الدول النامية مقاومة هذا الاتجاه إلى تشديد وتوسيع نطاق الحماية في هذا الميدان لسبب بسيط هو أن ما يمكن أن يعود على الدول النامية من نفع من وراء ذلك تافه جداً بالمقارنة بما يعود منه على الدول المتقدمة، وأن الأعباء التي يلقيها على الدول النامية يمكن أن تكون أعباء ثقيلة. أما أن النفع الذي يعود على الدول النامية قليل للغاية، فيتضح من أن الأغلبية الساحقة من براءات الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية منشأها العالم المتقدم، بحكم تقدمه نفسه، وأن أكثر من ٨٠ بالمئة من إجمالي براءات الاختراع المطبقة في العالم الثالث مملوك لأجانب، هم في الأساس شركات متعددة الجنسيات، دولتها الأم، في الغالبية العظمى من الحالات، هي الولايات المتحدة أو إحدى دول أوروبا الغربية، مع ملاحظة أن أكثر من ٩٥ بالمئة من هذه البراءات لم تعد مستخدمة في هذه الدول التي نشأت فيها[(١٥)].

إن هذه الملاحظة تنطبق على الدول العربية كما تنطبق على سائر مناطق العالم الثالث. وإذا كانت بعض الدول العربية، كمصر مثلاً، يمكن أن تحقق بعض النفع من تشديد هذه الحماية، إزاء بعض الدول العربية الأخرى، بسبب ارتفاع نصيب مصر في حقوق التأليف والإنتاج السينمائي والإذاعي المستخدمة

(١٥) Raghavan, *Recolonization, GATT, the Uruguay Round and the Third World*, p. 123.

في المنطقة العربية، فإن الضرر الذي سيعود على مصر هو أكبر من هذا بكثير، وتستوي فيه مصر مع بقية الدول العربية، فيما يتعلق بعلاقتها جميعاً بالعالم الصناعي.

ويتلخص هذا الضرر في أمرين: **الأول** ما لا بد أن تفقده الدولة النامية من دخل سوف تكون ملتزمة بتحويله، طبقاً للاتفاقية الجديدة، لأصحاب هذه الحقوق الفكرية في الدول الصناعية، مقابل استخدام هذه الاختراعات أو إعادة إنتاج المؤلفات والأعمال الفنية أو استخدام الأسماء والعلامات التجارية ولم تكن تدفع مقابلاً له من قبل. ولا بد أن ينعكس هذا العبء في ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تستخدم هذه الاختراعات أو الأسماء أو العلامات في إنتاجها وتوزيعها، بالمقارنة بما كانت عليه هذه الأسعار قبل دفع هذا المقابل. وقد يكون العبء الواقع على المستهلكين، نتيجة ذلك، ثقيلاً للغاية، وبخاصة إذا تعلق بسلع ذات مرونة طلب سعرية شديدة الانخفاض، كالأدوية مثلاً. وأحد الأمثلة الصارخة على ذلك ما يقدر أن يقع على عاتق مستهلكي الأدوية في مصر نتيجة الاتفاقية الجديدة. وقد جذبت مصر بالذات انتباه شركات الأدوية المتعددة الجنسيات، أكثر من أي دولة عربية أخرى، بسبب أنها أكبر سوق للأدوية في المنطقة العربية، إذ قدرت مبيعات الأدوية في مصر بنحو مليار دولار في عام ١٩٩٧، وبسبب النمو الكبير الذي أحرزته صناعة الأدوية في مصر منذ الستينيات، اعتماداً على إنتاج بدائل لمنتجات أجنبية. فطبقاً لهذا التقدير، إذا افترضنا أن أدى تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية إلى ارتفاع أسعار الأدوية في مصر إلى مستوى أسعارها في الولايات المتحدة مثلاً، سوف يعني هذا ارتفاع أسعار الأدوية في مصر في المتوسط إلى نحو خمسة أمثال مستوياتها الحالية[١٦].

أما الضرر **الآخر** فيتمثل في عرقلة أو تأخير انتقال التكنولوجيا الحديثة في مختلف أنواع السلع والخدمات، إلى الدول النامية، لما أصبح يتطلبه هذا، بعد الاتفاقية الجديدة، من دفع مقابل باهظ، كلما أرادت الدولة النامية تطبيق فن إنتاجي تحميه هذه الاتفاقية. لقد قيل في الدفاع عن الاتفاقية

---

(١٦) M. Mourshed, «Braving Products Patents under WTO: Implications and Strategies for Arab Pharmaceutical Industry,» paper presented at: Conference on New Economic Developments and Their Impact on Arab Economics, Tunis, June 1998, pp. 5-8.

عكس هذا بالضبط، أي أنها تشجع على نقل التكنولوجيا إلى الدول الأقل نمواً وعلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، بما قد يعنيه هذا أيضاً من زيادة معدل التقدم التكنولوجي لهذه الدول. ولا شك في أن كلاً من الاستنتاجين صحيح، على رغم تعارضهما الظاهري، إذ يتوقف الأمر على الوضع الذي يتخذ أساساً للمقارنة. فلا شك في أن السماح للدول النامية بالإفادة من الاختراعات الحديثة دون أن تتحمل عبئاً اقتصادياً مقابل ذلك، سوف يساعد على تحقق معدل لنقل التكنولوجيا أكبر مما لو لم يفرض عليها هذا العبء، ولكن من الصحيح أيضاً القول بأنه إذا عجزت الدول النامية عن الوفاء بالمطلوب منها طبقاً لهذه الاتفاقية، وأدى احترامها لها إلى عدم استفادتها من التكنولوجيا الحديثة، فإن استيراد السلعة أو قدوم المستثمر الأجنبي لإنتاج السلعة داخل الدولة النامية، وقد أصبح الآن مشمولاً بحماية الملكية الفكرية، قد يسمح بهذا الانتقال الأسرع للتكنولوجيا.

يظهر من هذا أن الذي يمكن أن يعجل من انتقال التكنولوجيا للدول النامية، ليس هو بالضبط التشدد الذي جلبته الاتفاقية في حماية الملكية الفكرية، بل الاستثمارات الأجنبية التي قد تأتي نتيجة هذا التشدد، ولكن كان من الممكن أن يغني عنها ابتداء مزيد من التسامح في تطبيق هذه التكنولوجيا.

لا يبدو هناك سبب للشك في أن الضرر الذي سيقع على الدول النامية من جراء التشدد في حماية الملكية الفكرية أكبر من أي نفع يمكن أن تحققه من ورائه. ولكن الأكثر استحقاقاً للفت النظر إليه، هو أن إصرار الدول الصناعية على إدراج هذه القضية ضمن جدول أعمال جولة الأوروغواي، بالإضافة إلى البنود الأخرى في هذه الجولة، من مزيد من تحرير التجارة في السلع، وتحرير تجارة الخدمات، وتحرير الاستثمارات الأجنبية، يستند إلى أساس ذي طبيعة مختلفة تماماً عن الأساس الذي استند إليها في تبرير هذه البنود الأخرى. فتوسيع نطاق تحرير التجارة في السلع، وإضافة الخدمات إلى هذا التحرير كان تبريرهما الأساسي هو ما يجلبه هذا التحرير للتجارة من منافع اقتصادية للجميع، لما ينطوي عليه من توزيع للموارد طبقاً لمبدأ النفقات النسبية. كذلك فإن تحرير الاستثمار على النحو الذي تضمنته اتفاقية «إجراءات الاستثمار ذات الصلة

بالتجارة»، إنما يستند تبريره أيضاً، ولو بشكل غير مباشر، إلى السند نفسه، وهو مزايا التجارة الحرة، إذ ان تدخل الدولة المضيفة بفرض قيود من النوع الذي حرّمته هذه الاتفاقية، اعتبر خروجاً على مبدأ حرية التجارة. ولكن الأمر في حالة حماية الملكية الفكرية مختلف تماماً. فالسند الذي يعتمد عليه في تبرير هذه الحماية ضعيف الصلة جداً بتحرير التجارة، إذ من الممكن أن تتم هذه الحماية دون أن يؤدي هذا إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، بل قد يقترن إسباغ هذه الحماية بانخفاض في حجم التجارة. وإنما تستند هذه الحماية إلى مبدأ قانوني بحت، وهو حق صاحب براءة الاختراع أو حق التأليف أو العلامة التجارية، في أن يحصل على مقابل لهذا من كل من يستفيد من هذا الاختراع أو المؤلف أو العلامة التجارية.

إن من المهم التأكيد على هذه النقطة لأنها تبرز وجه الضعف الحقيقي في حجة المدافعين عن هذه الحماية الجديدة. فهذا المبدأ الذي تراد الآن حمايته، أو يراد التشدد في حمايته، لا يستند الدفاع عنه إلى مبررات اقتصادية (مثل مبدأ حرية التجارة)، ولا إلى مبررات أخلاقية يتفق عليها الجميع، إذ من الممكن جداً أن يتبنى المرء المبدأ العكسي تماماً، وهو أن الاختراع، أياً كان، هو نتيجة تراث إنساني عام يجب أن يكون الانتفاع به متاحاً للناس جميعاً، أو أن حرمان بعض الناس، وبخاصة إذا كانوا ينتمون إلى البلاد الأقل دخلاً، من استخدام ثمرات التقدم التكنولوجي في البلاد الأكثر تقدماً، ينطوي على موقف غير إنساني، أو أن احتكار الأفكار أكثر مدعاة للاعتراض من احتكار السلع، إلى غير ذلك من المواقف التي قد لا تقل جاذبية من الناحية الأخلاقية عن الموقف المناصر لحماية الملكية الفكرية. وقد يأخذ نظام قانوني ما بموقف أخلاقي معين، ويتبنى نظام قانوني آخر موقفاً أخلاقياً مغايراً. والمناصرون لنظام قانوني متشدد في حماية الملكية الفكرية يميلون إلى تسمية أي خروج على هذا المبدأ، عملاً من أعمال «القرصنة» (Piracy) وهو وصف يتكرر استخدامه بالفعل من جانب المدافعين عن الاتفاقية الجديدة، والمدافعين عن مصالح الشركات المتعددة الجنسيات صاحبة براءات الاختراع والعلامات المسجلة، بما في ذلك شركات الدواء الدولية. ولكن كتّاباً آخرين، ممن يناصرون نظاماً أخلاقياً مختلفاً، ومن ثم يدعون إلى مبدأ قانوني مختلف، قد يرون في مطالبة هذه الشركات الدولية للدول النامية بأداء إتاوات باهظة كلما أنتجت هذه الدول دواء كانت إحدى

الشركات أول منتج له، قد يرون في هذا عملاً يستحق وصف «الفحش»[١٧].
من الواضح أن خلافاً من هذا النوع لن يكون المنتصر فيه صاحب التحليل الاقتصادي الأكثر دقة، ولا صاحب الموقف الأخلاقي الأكثر نبلاً، بل سيكون المنتصر هو صاحب المركز القانوني الذي تدعمه قوة أكبر. وهذا العامل، أي عامل القوة، هو العامل نفسه الذي حسم، وسوف يحسم في نهاية الأمر، كل أوجه الخلاف الأخرى التي صادفناها في هذا الفصل، سواء أتعلق الخلاف بتحرير تجارة السلع، أم بتحرير تجارة الخدمات، أو تحرير الاستثمار.

---

(١٧) هذا هو بالفعل الوصف الذي أطلقه سمير أمين على هذا الموقف. انظر: سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٧.

خاتمة:

العولمة والدولة القومية والتنمية العربية

ليس من المتصوّر ألا يكون للعولمة آثار بالغة القوة في التنمية، إذ لا يمكن ألا يكون لتضاؤل المسافات بين الأمم، مادياً وفكرياً، آثار مهمة في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولكن العولمة لها منابعها ومصابّها، لها أطرافها الإيجابية الفاعلة، وأطرافها المتلقية السلبية. ولا يمكن أن نتوقع أن تكون آثار العولمة في الأولى مثل آثارها في الثانية. قد يفيد الجميع من العولمة، ولكن الفوائد لا بد أن تختلف اختلافاً شاسعاً في الحالتين. وقد تحدث العولمة أضراراً بالجميع، مع اختلاف مدى الضرر وأنواعه في الحالتين أيضاً. والأرجح أن يكون للعولمة فوائدها وأضرارها للجميع، مع تفاوت شاسع في هذه الفوائد والأضرار بين دولة وأخرى.

وقد حاولت أن أبين بعض آثار العولمة في التنمية في الوطن العربي خلال القرنين الماضيين، منذ بدأت «عولمة» المنطقة العربية بشكلها الحديث، فوجدت، كما لا بد أن نتوقع، آثاراً طيبة وآثاراً خبيثة. إلا أنه من غير المجدي في رأيي، بل ويكاد يكون من دواعي السخرية، أن ينهي المرء كلامه في قضية كقضية العولمة، بكشف حساب من الإيجابيات والسلبيات، ومحاولة المقارنة بين هذه وتلك، أو الإيحاء بأن هذه تفوق تلك أو العكس. فالتعامل مع ظاهرة كالعولمة يجب ألا يكون على مثل هذا النحو، ولها مثل هذه الآثار العميقة في كل جانب من جوانب حياتنا. العولمة ليست صفقة يمكن أن يحسب المرء تكاليفها ومكاسبها، وإنما هي نمط حياة. وهي ليست ثمرة اختيار حرّ للمرء أن يقبله

أو يرفضه، بل تكاد تكون قدراً. من المهم بالطبع ومن المفيد أن نحاول فهمه، ولكن لا يبدو أن من الممكن منعه.

لا بد إذن أن تولّد ظاهرة العولمة مشاعر قوية لدى الجميع، من الحماسة الشديدة أو الكراهية العميقة. وفي مثل هذه المواقف ليس من المجدي محاولة سرد الإيجابيات والسلبيات والمقارنة بينها، فلا الإيجابيات والسلبيات هي من النوع الذي يسهل جمعه وطرحه، ولا المشاعر النهائية التي تولّدها العولمة تتولد من طريق جمع وطرح.

ولكن إذا كانت العولمة أقرب إلى أن تكون «قدراً»، فليس من قبيل الأقدار التي يستحيل التحكم فيها أن تكون دولة ما طرفاً فاعلاً وإيجابياً أو طرفاً متلقياً وسلبياً. إن من الممكن، وإن كان من أصعب الأمور، أن يتحول طرف من أطراف العولمة من متلقٍ سلبي إلى عضو فاعل، كما أن من الممكن أن يحدث العكس، وأظن أن هذا هو مجرد تعبير آخر عن ازدهار حضارة مجتمع ما أو أفولها.

وقد دخل الوطن العربي منذ التقائه بالغرب الحديث منذ قرنين مرحلة أفول حضاري قد تكون قد بدأت قبل ذلك، ولكن اللقاء بالغرب عجّل منها. لم يمنع هذا التدهور الحضاري من حدوث بعض الآثار المرغوب فيها في مجال أو آخر من مجالات التنمية، ولكن الوطن العربي استمر طوال هذين القرنين طرفاً سلبياً ومتلقياً، وهو يبدو بعد انقضاء هذين القرنين، أكثر ضعفاً وأشد سلبية مما كان في البداية، على رغم كل المظاهر المادية التي قد توحي بعكس ذلك.

حدثت زيادة في الدخل الإجمالي وفي متوسط الدخل بلا شك، وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، وزاد عدد تلاميذ المدارس، ذكوراً وإناثاً، ومدّت الطرق والسكك الحديدية، وأنشئت الإذاعة وشبكات التليفزيون. ولكن لم يزد نصيب الصناعة في إجمالي الناتج زيادة ملموسة، بل كان كل نجاح يتحقق في هذا الصدد يصيبه الانتكاس في مرحلة لاحقة، ومن ثم استمرت مساهمة العرب في تقسيم العمل الدولي دون تغير ملموس، وكان التغير الذي يطرأ على هذه المساهمة في جميع الأحوال انعكاساً لما يحدث خارج المنطقة العربية دون أن يكون مبعثه قوة دافعة من الداخل.

وكذلك مال توزيع الدخل إلى مزيد من التفاوت، بل وعجزت شرائح واسعة من السكان عن تحقيق تقدم ملموس حتى في إشباع بعض حاجاتها الأساسية. كما أصاب الثقافة القومية انكسار عنيف إزاء الثقافة الغربية، فتدهور حال اللغة العربية وزاد الميل إلى الاقتباس والتقليد في الفكر والسلوك الاجتماعي.

لم يكن من الممكن أن يحدث هذا التدهور أو هذا الإخفاق في تغيير هيكل الجهاز الإنتاجي، وفي تحسين توزيع الدخل، وفي النهوض بمستوى الحياة للشرائح الدنيا في المجتمع، وفي صيانة الثقافة الوطنية ودعمها لولا الضعف الذي أصاب الدولة القومية. ذلك أن من الصعب أن نتصور أن يحدث تقدم في هذه الميادين الثلاثة: تغيير الهيكل الإنتاجي، وتحسين توزيع الدخل، وصيانة الثقافة الوطنية إلا بتدخل إيجابي من الدولة. وتجارب الدول المتقدمة نفسها تشهد بذلك، إذ لم تحرز هذه الدول ما أحرزته من تقدم في هذه المجالات الثلاثة إلا بفرض الحماية لاقتصادها لفترة ممتدة من الزمن، وبالتدخل الإيجابي لصالح الفقراء، وبدعم الثقافة الوطنية والانتصار لها. ولكن ظاهرة العولمة نفسها التي قدمت الدعم للدولة القومية في الدول الصناعية، ومكنتها من تحقيق هذه الإنجازات في هذه المجالات الثلاثة، كانت هي نفسها العامل الأساسي في ضعضعة الدولة القومية في بلادنا وتدهورها.

أصابت العولمة دولتنا القومية بالتدهور والضعف عن طريق الاستعمار المباشر أولاً، ثم عن طريق مختلف وسائل فرض النفوذ والسيطرة الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاستقلال الصوري، ثم عن طريق ما فرضته وتحاول ترسيخه مؤسسات التمويل الدولية من سياسات، أشهرها سياسة التكييف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وأخيراً عن طريق استدراج دولنا إلى الارتباط الجبري باتفاقيات دولية، كان آخرها وأشهرها تلك الناجمة عن جولة الأوروغواي. كان الضعف والهوان اللذان أصابا الدولة القومية في المنطقة العربية في عصر الاستعمار واضحين وضوح الشمس، إذ لم يكن ما حدث إلا إحلال دولة استعمارية محل أخرى، ولكن الضعف والهوان كانا شديدين أيضاً حتى في ظل الاستقلال الصوري، وإن كان فرض الإرادة والتحكم في الدول القومية في ظل هذا الاستقلال أنعم ملمساً وأرق مظهراً. ولم يتبدل الضعف والهوان في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة، واتفاقيات «التحرير» الأخيرة، وإنما زاد

المظهر رقة والملمس نعومة.

والمحبذون والمتحمسون للسير في هذا الطريق يعدون البلدان العربية بأن هذه السياسات الجديدة سوف تحقق آمالهم في التصنيع، والنهوض بأحوال الفقراء، ولن تشكل خطراً على الثقافة الوطنية. وفي هذا يتخذ كثير من المحللين العرب، للأسف، الموقف نفسه. ولكن الزعم نفسه قديم، سمعناه من قبل ولم يتحقق. لقد قال المستعمرون الأوائل كلاماً مشابهاً عندما قدموا إلى بلادنا لأول مرة منذ قرنين، تحت شعار التمدين ونقل الحضارة. وقاله خلفاؤهم في منتصف القرن الحالي تحت شعار التنمية الاقتصادية. ثم قالوه مرة أخرى في الثمانينيات تحت شعار إصلاح ما أفسده الماضي والتصحيح الهيكلي. ويقولونه الآن تحت شعار العولمة.

شعار العولمة جديد، لكن الظاهرة قديمة. وهي لم تخل في أي مرحلة من تاريخها من نفع، ولكن النفع يعود أغلبه على مركز بثها وإشعاعها، وأغلب أضرارها تعود على الأطراف، ومن بين هذه الأطراف بالطبع المنطقة العربية. وهي ظاهرة حتمية بمعنى أن تقارب أجزاء العالم وتضاؤل المسافات الفاصلة بين جزء وآخر من العالم، مادياً وفكرياً، لا مجال لوقفه أو صدّه، ولكن من الممكن دائماً أن تحقق أمة من أمم الأطراف نهضة تحوّلها من طرف سلبي في التعامل الدولي إلى قوة فاعلة وإيجابية. ولا يمكن تصّور حدوث هذه النهضة إلا باستعادة الدولة القومية قوتها.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أمين، جلال أحمد. **العولمة**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٨. (سلسلة إقرأ)

ــــــ. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

أمين، سمير. **في مواجهة أزمة عصرنا**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي؛ القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٧.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**.

العيسوي، ابراهيم. **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

عيسى، حسام محمد. **نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. **النتائج الأولية لتعداد السكان، ١٩٩٦**. القاهرة: [الجهاز]، ١٩٩٨.

النجار، سعيد (محرر). **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**. الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي، ١٩٩٥.

النصراوي، عباس. **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**. ترجمة محمد سعيد عبد العزيز. بيروت: دار الكنوز، ١٩٩٥.

مؤتمرات

المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu-Lughod, Janet. *Cairo: 1001 Years of the City Victorious*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971. (Princeton Studies on the Near East)

Amin, Galal A. *Egypt's Economic Predicament: A Study in the Interaction of External Pressure, Political Folly, and Social Tension in Egypt, 1960-1990*. Leiden; New York: E. J. Brill, 1995. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 51)

——. *Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt*. London: Cass, 1966.

——. *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970*. Leiden: E. J. Brill, 1980. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 13)

—— and Elizabeth Taylor Awny. *International Migration of Egyptian Labour*. Ottawa: International Development Research Centre, 1985.

Amin, Samir. *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*. Translaled [from the French] by Michael Perl. Harmondsworth: Penguin, 1970. (Penguin African Library; AP 29)

Building on Progress: Reform and Growth in the Middle East and North Africa. Washington, DC: International Monetary Fund, Middle Eastern Dept., 1996.

Chalk, Nigel Andrew [et al.]. *Kuwait, from Reconstruction to Accumulation for Future Generations*. Washington, DC: International Monetary Fund, 1997. (Occasional Paper; no. 150)

Cook, N. A. (ed.). *Studies in the Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day*. London; New York: Oxford University Press, 1970.

Cromer, Evelyn Baring. *Ancient and Modern Imperialism*. New York: Longman, 1910.

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London; New York: Longmans, Green, [1938].

Diwan, I. and M. Walton. *Opening Up and Distribution in the Middle East and North Africa: The Poor, the Unemployed and the Public Sector.* Cairo: Economic Research Forum, 1996.

Diwan, I. [et al.] *External Finance in the Middle East.* Cairo: Economic Research Forum, 1993.

Economic Research Forum. *Economic Trends in the MENA Region.* Cairo: [The Forum], 1996.

Egypt, Ministry of Economy and International Cooperation. *Egypt: Economic Profile.* Cairo: [The Ministry], 1996.

Egypt, National Planning Institute and UNDP. *Egypt: Human Development Report, 1994.* Cairo: [The Institute, 1995].

——. *Egypt: Human Development Report, 1995.* Cairo: [The Institute, 1996].

——. *Egypt: Human Development Report, 1996.* Cairo: [The Institute], 1997.

El-Erian, Mohamed A. [et al.]. *Growth and Stability in the Middle East and North Africa.* Washington, DC: International Monetary Fund, 1996.

El-Ghonemy, M. Riad. *Affluence and Poverty in the Middle East.* London; New York: Routledge, 1998.

Hansen, Bent and Samir Radwan. *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980s: A Labour Market Approach: Report of an Inter-agency Team Financed by the United Nations Development Programme and Organised by the International Labour Office.* Geneva: International Labour Office, 1982. (A WEP Study)

Ibrahim, Saad Eddin, A. Onchu and C. Keyder. *Developmentalism and Beyond: Society and Politics in Egypt and Turkey.* Cairo: American University in Cairo, 1994.

Ikram, Khalid. *Egypt, Economic Management in a Period of Transition: The Report of a Mission Sent to the Arab Republic of Egypt by the World Bank.* Baltimore, MD: Published for the World Bank [by] the Johns Hopkins University Press, 1980.

Issawi, Charles. *The Arab World's Legacy: Essays.* Princeton, NJ: Darwin Press, 1981.

——. *An Economic History of the Middle East and North Africa.* London: Methuen, 1982.

——. *The Middle East Economy: Decline and Recovery: Selected Essays.* Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 1995. (Princeton Series on the Middle East)

Jazairy, Idriss, Mohiuddin Alamgir and Theresa Panuccio. *The State of World Rural Poverty: An Inquiry into Its Causes and Consequences*. New York: New York University Press, 1992.

Mabro, Robert and Samir Radwan. *The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance*. Oxford: Clarendon Press, 1976.

Myrdal, Gunnar. *The Challenge of World Poverty, a World Anti-poverty Program in Outline*. London: Allen Lane; Penguin Press, 1970.

Nader, Ralph [et al.]. *The Case Against «Free Trade»: GATT, NAFTA and the Globalization of Corporate Power*. San Francisco, CA: Earth Island Press; Berkeley, CA: North Atlantic Books, 1993.

Owen, E. R. J. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development*. Oxford: Oxford University Press, 1969.

Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy, 1800-1914*. London; New York: Methuen, 1981. (University Paperbacks; 952)

Page, J. and J. Underwood. *Growth, the Maghreb and the European Union*. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies, 1996.

Raghavan, Chakravarthi. *Recolonization: GATT, the Uruguay Round and the Third World*. Foreword by Julius Nyerere. London: Atlantic Highlands, NJ: Zed Books; Penang, Malaysia: Third World Network, 1990.

Richards, A. *The Impact of Structural Adjustment on Agricultural Development in the Near East Region*. Cairo: Economic Research Forum, 1994.

Sadowski, Yahya M. *Scuds or Butter?: The Political Economy of Arms Control in the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institution, 1993.

Shafik, Nemat [et al.]. *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: The World Bank, 1995.

Soliman, I. and N. Eid. *Animal Protein, Food Consumption Patterns and Consumer Behavior in Egypt*. Cairo: Economic Research Forum, 1995.

Tripp, Charles and Roger Owen (eds.). *Egypt under Mubarak*. London; New York: Routledge, 1989.

UNDP. *Corruption and Governance*. New York: UNDP, 1997. (Discussion Paper)

——. *Human Development Report, 1996*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1996.

——. *Human Development Report, 1998*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1998.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA]. *Selected Social Trends in the ESCWA Region*. New York:

United Nations, 1997.

Will Arab Workers Prosper, or Be Left Out in the Twenty-first Century?. [Written by Ishac Diwan]. Washington, DC: World Bank, 1995. (Regional Perspectives on World Development Report 1995)

World Bank. *Arab Republic of Egypt: Economic Adjustment with Growth.* Washington, DC: [The Bank], 1990.

——. *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment.* Washington, DC: The Bank, 1991. (A World Bank Country Study)

——. *World Development Report, 1996.* New York: Oxford University Press, 1996.

World Bank of Egypt. *Arab Republic of Egypt: Country Economic Memorandum.* (15 March 1997).

World Food Program, Committee on Food Aid Policies and Programs. *Country Strategy Outlines: Egypt, 1993.*

Periodicals

Economic Bulletin (National Bank of Egypt): no. 1, 1997.

Moody-Stuart, G. «The Costs of Grand Corruption.» *Forum,* Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey: vol. 4, no. 2, September 1997.

Conferences

Cairo Papers 6th Annual Symposium, American University in Cairo, November 1996.

Conference on Economic Reform and Its Distributive Effects, Faculty of Economics, Cairo University, May 1994.

Conference on «Euro-Med Partnership», Sponsored by OECD, the World Bank and the Economic Research Forum, Cairo, 6-7 February 1999.

Conference on New Economic Developments and Their Impact on Arab Economies, Tunis, June 1998.

Conference on Social Aspects of Economic Reform in the Arab World, Organized by the International Monetary Fund, the Arab Monetary Fund, and the Arab Fund for Economic and Social Development, Abu Dhabi, January 1996.

The Middle Eastern Studies Association Conference, Portland, October 1992.

Seminar on Human Development Report for Egypt, Ismailia, 1996.

The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995. Edited by Said El-Naggar. Washington, DC: International Monetary Fund, 1996.

Papers

Rao, J. M. «Openness, Poverty and Inequality.» (Paper Submitted to the Human Development Report Office, for the 1999 HDR, New York, 1998).

فهرس

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

الدكتور جلال أمين

- ولد في القاهرة عام ١٩٣٥.
- حصل على ليسانس القانون من كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة (١٩٥٥) وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية ـ جامعة لندن (١٩٦١، ١٩٦٤).
- قام بتدريس الاقتصاد في كلية الحقوق بجامعة عين شمس (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) وفي جامعة لوس أنجلس بالولايات المتحدة (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ و١٩٨٥ ـ ١٩٨٦).
- عمل مستشاراً اقتصادياً للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨).
- يعمل حالياً أستاذاً للاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد والأعمال في الجامعة الأمريكية في القاهرة.
- له مؤلفات بالعربية والإنكليزية في مشكلات التنمية الاقتصادية، وفي جوانب مختلفة للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في مصر والوطن العربي، من أهمها بالعربية: **المشرق العربي والغرب** (١٩٧٩)، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية** (١٩٨٣)، **مصر في مفترق الطرق** (١٩٩٠)، **الدولة الرخوة في مصر** (١٩٩٣)، **معضلة الاقتصاد المصري** (١٩٩٤)، **شخصيات لها تاريخ** (١٩٩٧)، **ماذا حدث للمصريين** (١٩٩٨)، **المثقفون العرب وإسرائيل** (١٩٩٨)، **العولمة** (١٩٩٨)، **التنوير الزائف** (١٩٩٩)، وبالإنكليزية: **تمدين الفقر** (*The Modernization of Poverty*) (١٩٧٤)، و**مأزق مصر الاقتصادي** (*Egypt's Economic Predicament*) (١٩٩٥).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

